SFSN
145430

كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات العربية المعاصرة
جامعة بيرزيت

النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشئ

" دراسة سوسيوبوليتيكية لأعضاء مجلسي الوزراء والتشريعي بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٣"

Thesis
JQ
1830
.A58
A59
2003

إعداد
عبدربه عبد القادر العنزي

إشراف
د. عبد العزيز عياد

مكتبة جامعة بيرزيت
41825
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
Barcode=333

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة
بكلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت

سبتمبر 2003 م

النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشىء

" دراسة سوسيوبوليتيكية لأعضاء مجلسي الوزراء والتشريعي

بين عامي 1994-2003"

إعداد/ عبدربه عبد القادر العنزي

أعضاء اللجنة المشرفة

1 – الدكتور / عبد العزيز عياد رئيسا _____

2 – الدكتور / نديم مسيس عضوا _____

3 – الدكتور / أحمد مجدلاني عضوا _____

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 4/ 9 / 2003 .

الإهداء

إلى زوجتي الغالية التي صبرت وتجلدت وتقاسمت معي شظف المسيرة
وغمرتني دوما بفيض محبتها

إلى الصغيرين .. فراس ونوران
اللذين أضاءت غرغرة ضحكاتهم سماوات قلبي
وانتظرت خلف البعد .. لأرسم يوما بأناملهم الطرية لحظة اللقاء

إلى أمي المرأة المكافحة العظيمة وفاء بعرفانها
إلى روح والدي
إلى كل عائلتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

عبدربه عبد القادر العنزي

قائمة المحتويات

- قرار لجنة المناقشة---------- ب
- الإهداء---------- ت
- شكر وتقدير---------- ث
- قائمة المحتويات---------- ج
- قائمة الجداول والملاحق---------- د
- ملخص الدراسة---------- ر
- مقدمة الدراسة ---------- ص

الفصل الأول
الإطار النظري

- مقدمة---------- 2

المبحث الأول : تعريفات النخبة ومستوياتها

- مفهوم النخبة ---------- 3
- النخبة من منظور اصطلاحي---------- 5
- مستويات النخب---------- 8

المبحث الثاني : المداخل لكيفية دراسة النخبة والمفاهيم الأساسية

- المداخل لكيفية دراسة النخبة---------- 15
- المفاهيم الأساسية للدراسة
- دوران النخبة---------- 19
- التجنيد السياسي للنخبة---------- 20

المبحث الثالث : النخبة العربية ..والنشوء والتطور في النخبة الفلسطينية

- النخبة العربية---------- 22
- النخبة الفلسطينية..النشوء والتطور---------- 29
- خلاصة---------- 36

الفصل الثاني
البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية

مقدمة---------- 38
التحولات واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية---------- 39
المبحث الأول : النظام السياسي الناشئ---------- 44
- في مربع البترومنيالية---------- 45
- البيروقراطية الناشئة " طبقة السلطة الجديدة"---------- 48
- فتح :إشكالية الحركة المناضلة .. والحزب الحاكم---------- 51
- السلطة والمعارضة---------- 56

المبحث الثاني : الاقتصاد الفلسطيني بين التحول والجمود---------- 61
- الريع الخارجي---------- 64
- الاحتكارات---------- 65
- الفقر والبطالة---------- 67

المبحث الثالث : السلطة الفلسطينية والنظام الاجتماعي---------- 70
- الولاءات التقليدية---------- 71
- مكانة المرأة---------- 73
- "العائد والمقيم" أو "الداخل والخارج"---------- 75
- خلاصة---------- 78

الفصل الثالث
النخبة السياسية الفلسطينية ... التجنيد والتدوير والتغيير

مقدمة---------- 81
المبحث الأول : الخصائص الأساسية لأعضاء النخب
- المجلس التشريعي والتجربة النيابية---------- 82
- الخصائص الديمغرافية والجهوية---------- 90
- الخصائص الثقافية والاجتماعية---------- 100
- الخصائص السياسية---------- 126

المبحث الثاني : معايير التجنيد السياسي
- تجنيد النخبة السياسية---------- 132
- الاعتبارات الحزبية---------- 134

- الاعتبارات الحمائلية----------136
- الاعتبارات الجهوية----------137
- المجلس التشريعي----------138

المبحث الثالث : التدوير في النخبة السياسية

- دوران النخبة السياسية----------148
- الانغلاق في دوران نخبة المجلس التشريعي----------149
- النخبة الوزارية .. التجميد والتجديد----------150
- الانقلاب الأبيض----------161
- خلاصة----------170

الخاتمة

- أولا : نتائج الدراسة----------172
- ثانيا : التوصيات----------176
- المراجع----------188

الجداول والملاحق

1. جدول رقم(1) توزيع أعضاء نخبة المجلس التشريعي حسب الجنس	91
2. جدول رقم(2) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب الجنس	91
3. جدول رقم(3) توزيع أعضاء نخبة المجلس التشريعي حسب الدين	92
4. جدول رقم(4) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب الدين	92
5. جدول رقم (5) توزيع نخبة أعضاء المجلس التشريعي حسب العمر	94
6. جدول رقم (6) توزيع النخبة الوزارية حسب العمر	94
7. جدول رقم (7) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب حالة اللجوء	96
8. جدول رقم (8) توزيع النخبة الوزارية حسب حالة اللجوء	96
9. جدول رقم (9) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب الإقامة قبل السلطة	97
10.جدول رقم (10) توزيع النخبة الوزارية حسب الاقامة قبل السلطة	98
11.جدول رقم (11) توزيع نخبة أعضاء المجلس التشريعي حسب السكن	99
12.جدول رقم (12) توزيع النخبة الوزارية حسب السكن	99
13.جدول رقم (13) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي	101
14.جدول رقم (14) توزيع النخبة الوزارية حسب المستوى التعليمي	101
15.جدول رقم (15) توزيع عينة لأعضاء نخبة التشريعي حسب مكان الدراسة لاخر مؤهل تعليمي	103
16.جدول رقم (16) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب مكان الدراسة لاخر مؤهل تعليمي	104
17.جدول رقم(17) توزيع أعضاء النخبة التشريعية حسب التخصص الدراسي	120
18.جدول رقم (18) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب التخصص الدراسي	120
19.جدول رقم (19) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب المهنة	121
20.جدول رقم (20) توزيع النخبة الوزارية حسب المهنة	122
21.جدول رقم(21) توزيع وظيفة آباء عينة النخبة التشريعية والوزارية	123
22.جدول رقم(22) توزيع الملكية المنتجة لاباء عينية النخبة التشريعية والوزارية	124
23.جدول رقم(23) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب مستوى الدخل	125
24.جدول رقم (24) توزيع أعضاء النخبة التشريعية حسب إجادتها للغات الأجنبية.	126
25.جدول رقم (25) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب إجادة لغات أجنبية	126
26.جدول رقم (26) توزيع أعضاء النخبة التشريعية حسب الانتماء الحزبي	128

27.جدول رقم (27) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب الانتماء الحزبي	128
28.جدول رقم (28) توزيع أعضاء النخبة التشريعية وفقا لعلاقتها مع م ت ف .	130
29.جدول رقم (29) توزيع أعضاء النخبة الوزارية وفقا لعلاقتها مع م ت ف .	130
30.جدول رقم (30) توزيع أعضاء المجلس التشريعي الذين تقلدوا مناصب وزارية .	139
31.جدول رقم (31) يوضح نسبة المواظبون في دوائرهم الانتخابية ونسبة الانسحاب.	142
32.جدول رقم (32) يبين عدد مرات البقاء في المناصب الوزارية	150
33.ملحق رقم (1) أعضاء مجالس الوزراء للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994.	179
34. ملحق رقم(2) أعضاء المجلس التشريعي حسب الدوائر الانتخابية.	181

الملخص

النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشئ
"دراسة سيسيوبوليتيكية لأعضاء مجلسي الوزراء والمجلس التشريعي بين عامي 1994-2003"

إعداد

عبدربه عبد القادر العنزي

إشراف

الدكتور . عبد العزيز عياد

تناولت هذه الدراسة موضوع النخبة السياسية الفلسطينية ، واستهدفت – تحديدا- أعضاء المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ، من الفترة الممتدة بين عام 1994 موعد تشكل أول مجلس وزراء فلسطيني وذلك بعد وثيقة إعلان المبادئ- أوسلو مرورا بانتخابات المجلس التشريعي عام 1996 وانتهاء بآخر مجلس وزراء والذي استحدث فيه منصب رئيس وزراء في 2003م ، وهدفت الدراسة التعرف على الخلفيات الاجتماعية والسياسية والطبقية لأعضاء النخبة السياسية ، والاطلاع على الخصائص الفردية لها من خلال معرفة المستويات التعليمية والمهنية والثقافية والاتجاهات السياسية والانتماءات الحزبية والأصول الطبقية لهذه النخبة السياسية.

وناقشت الدراسة الإطار المجتمعي الفلسطيني باعتبار أن عناصر وملامح السياق المجتمعي الفلسطيني القائم الحاضنة لنشأة وتبلور أعضاء النخبة السياسية خاصة مع جملة التحولات الدولانية التي شهدها النظام الفلسطيني بعد وثيقة إعلان المبادئ ، وهي تحولات أدخلت أنماطا وممارسات سياسية واجتماعية واقتصادية كاستجابة للتحولات الحاصلة بعد عملية التسوية السياسية المدفوعة بقوى دولية عظمى تقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وتكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء المجالس الوزارية المتعاقبة منذ 1994 بالإضافة إلى كافة أعضاء المجلس التشريعي ، وقد تم استخدام اكثر من منهج علمي لجمع بيانات شاملة ، فقد تم استخدام المنهج المسحي الوصفي ، والمنهج التاريخي ، والتي ساعدت الباحث في جمع قدر كافي من المعلومات والبيانات التي تم الاستفادة منها في هذه الدراسة وغطت جزء كبير من الخصائص البنائية لأعضاء النخبة السياسية.

وتتبعت الدراسة معايير التجنيد السياسي ضمن هاتين المؤسستين الحديثتين في النظام السياسي الفلسطيني الناشىء باعتبارهما أهم المؤسسات الحديثة في بنية السلطة الفلسطينية وأظهرت أن معايير التجنيد السياسي للنخبة الفلسطينية تتركز حول اعتبارات تعكس ضعف النظام السياسي

الذي يتكئ على مفاهيم لا تبعث على إعمال مفاعيل النظم المؤسساتية أو تطوير المبادئ العامة للأسس الديمقراطية ، ويعكس تداعيات هذا الضعف اعتماد الولاءات التقليدية من جهوية وحمائلية وعشائرية كمقاييس رئيسة في عملية التجنيد ، عدا عن هيمنة حزب واحد يمثل قناة الرفد الرئيسة للنخبة السياسية ، في حين ألزمت اتفاقات التسوية تجنيد أكثر من 80% من أعضاء المجلس التشريعي في نخبة مجلس الوزراء من مما أسهم في عملية تباطؤ تكاد تكون مغلقة في عملية تدوير النخبة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأغلبية العظمى من أعضاء النخبة ينحدروا من المدن ، حيث تصل نسبتهم إلى 74% في النخبة الوزارية وحوالي 47% في نخبة المجلس التشريعي ، وتدلل النتائج أن 77 عضو من مجموع 117 وزير في التشكيلات الوزارية المختلفة منذ الوزارة الثانية عام 1996 هم أعضاء في المجلس التشريعي ، أما حزبيا فان نسبة أعضاء فتح في مجالس الوزراء حوالي 61% ، أما في المجلس التشريعي فتصل إلى 76% ، وبخصوص اللاجئين فتشير نتائج الدراسة أن أعضاء النخبة السياسية في المجلس التشريعي الذين ينتمون للاجئين الفلسطينيين يمثلون 35% في حين بلغت نسبة غير اللاجئين إلى 65%، ونجد أن نسبة اللاجئين في النخبة تزداد في أعضاء نخبة المجلس التشريعي في قطاع غزة ، وتظهر البيانات أن نسبة اللاجئين في المجالس الوزارية المتعاقبة لا تتجاوز 23% وهي نتائج تدلل على ضعف تمثيل اللاجئين في صفوف النخبة السياسية ولا تعكس تمثيلا يتناسب مع عدد اللاجئين أو أدوارهم النضالية ، وتصل نسبة العائدين إلى 33% من إجمال أعضاء النخبة في المجلس التشريعي ، في حين أنها تصل في النخبة الوزارية حوالي 39.5 وهي نسبة أعلى من مستواها في النخبة التشريعية ، وتعكس حضور قوي للعائدين في المناصب السياسية العليا ، أما نسبة تمثيل النساء فتكشف الدراسة أنها نسبة محدودة جدا ولا تتناسب مع الدور التاريخي للمرأة الفلسطينية في اطار النضال الوطني ولا قوتها الاحصائية عدديا في المجتمع ، اذ بلغت نسبة المرأة في المجلس التشريعي الى 5.7% ، وأعلى نسبة لها في المجالس الوزارية كانت 8%.

Abstract

Political Elite in Growing Palestinian Regime
Sociopolitical study for the members of both ministers and legislative councils for the while (1994-2003).

Prepared by
Abed Rabbuh Al-Anzy
Supervision by
Dr. Abdel Aziz Ayyad

This study is about Palestinian Political Elite, it aimed -exactly- the members of both Ministers and Legislative Councils, since the year 1994 the date of reforming the first Palestinian Ministers council which was after the principles document declaration (Oslo), and passing the elections of Legislative Council at 1996, until the last ministers council which the prime minister position was created in it, at 2003.

The study aimed to know the political, social and class backgrounds for the members of political elite, and to know its individual characteristics through the knowledge of educational, cultural and professional levels, and the political directions, the party belonging, and the class origins for these political elite.

The study discussed the Palestinian social frames, considering that the elements and features of the existing Palestinian social context which recognized the growing and the crystallization of the political elite members, especially with changes of the state which faced the Palestinian System after the principles document declaration, and these changes had inserted political, social and economic types and practices as response to the happening changes after the political settlement which was pushed by great international forces, mainly USA.

The study society consists of all Ministers' Councils members since 1994 in addition to all Legislative Council members.

More than one scientific method was used to collect comprehensive data, as well as the descriptive survey method, and historical method, which assisted the researcher to collect enough amounts of data and information which get the use to this study and covered a big part of the structural characteristics of the political elite members.

The study followed the political recruitment criteria in these two modern enterprises in the growing Palestinian Political System, considering them the most important modern enterprises in the Palestinian Authority structure,

and it showed that the political recruitment criteria for the Palestinian Elite had been concentrated on considerations reflected the Political System weakness which depended on concepts that didn't urge the activation of the institutional systems or developing the general principles of the democratic bases, and this weakness led to approve the classical loyalties like tribal, regional and familial as main measurements in recruitment operation, unless the domination of one party that represented the support channel for the Political Elite, whereas the settlement agreements obliged the recruitment more than 80% of the ministers council members which was participated in a slowness operation , seems to be closed in the Elite circulation operation.

The study results showed that the majority of the Elite members were from cities formed 47% from the Legislative Council Elite. These results indicated that 77 members from 117 ministers in the different ministerial formations are legislative council members, and in parties, the ratio of Fateh members in ministers councils are about 61%, and 77% from the Legislative Council.

About the refugees, the results pointed that the Political Elite members in the Legislative Council those belong to the Palestinian refugees are 35%, whereas the rest reached to 65%.

We found that the refugees ratio in the Elite increased in the Legislative Council elite members in Gaza Strip, and the data showed that the refugees in the sequential ministers councils didn't exceed 23% which indicated that their representation in political elites were weak, and didn't reflect representation which matched with their number or their revolutionary roles.

The ratio of the returnees reached 33% from the Legislative Council elite, whereas it reached 39.5% in ministerial elite, and it is more than its level in the legislative elite, and it reflected a strong representation for the returnees in high political positions.

About the women representation ratio, the study discloses that it is very limited and it doesn't match with the historical role of the Palestinian woman in national revolutionary frame, not either with her statistical strength in the society, the woman ratio in the legislative council reached 5.7%, and her higher ratio in ministers' councils reached 8%.

مقدمة

أدى الانتقال إلى نظام الحكم الذاتي في جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد إعلان وثيقة المبادئ – أوسلو مع حلول صيف ١٩٩٤م وإقامة السلطة الفلسطينية إلى تبلور أوضاع سياسية واجتماعية عكست عملية التحولات الدولانية في الإقليم المجزأ في الضفة والقطاع.

كما دشن هذا الواقع الفلسطيني الجديد جملة من التحولات البنيوية التي جاءت استجابة شرطية لظروف موضوعية ذات علاقة بتوجه دولي تعكس تطبيقاته الفعلية الحاصلة مبادئ "العولمة" التي تقررها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تدأب لرسم خريطة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط ، وكاستجابة ذاتية فلسطينية ارتبطت بالحاجة إلى مؤسسات جديدة تشكل قواعد الدولة العتيدة ضمن تصور مجموعة القوى الفلسطينية الداخلية وشبكة علاقاتها ومصالحها المحلية والتي استحوذت عليها م ت ف ، ومؤسساتها، ورموزها والتي رشحت نفسها لقيادة المرحلة الجديدة بحكم قيادتها العمل الوطني الفلسطيني منذ نصف قرن، وباعتبارها المؤسسة الرسمية الفلسطينية المعترف بها عربيا إقليميا ودوليا وكونها الشريك السياسي في اتفاقيات التسوية مع الدولة العبرية وساقها ذلك إلى تبني وقيادة المؤسسة الرسمية الفلسطينية الجديدة والمتمثلة في السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها وإداراتها وتشكيل بنى النظام السياسي الناشىء بعد وثيقة إعلان مبادئ أوسلو.

ووجدت هذه السلطة الفلسطينية نفسها تضطلع بمسؤوليات كبيرة ومصيرية، لأنها أمام مهام أساسية وصعبة في مجتمع لم يشهد في تاريخه المعاصر وجود سلطة مركزية وطنية تضبط إيقاعاته وتنظم نشاطاته وتحافظ على كيانه، وهي من ناحية أخرى مطالبة بتأصيل مفاهيم سياسية رئيسية كالديمقراطية والفصل بين السلطات والحريات العامة و التعددية والحقوق العامة والخاصة والمواطنة واستقلال القضاء ، وهي ممارسات بكر تدخل لأول مرة في إطار تجربة السيادة الوطنية الفلسطينية، وهي أخيرا مطالبة بتحقيق تسوية سياسية تتضمن الثوابت التاريخية الفلسطينية خاصة مع انحصار وتراجع دور م. ت. ف السياسي والوطني.

هذه المهام التي أنيطت بالسلطة الفلسطينية لم تنجز بعد لأسباب مختلفة وهي أسباب متشابكة تتراوح بين ما هو داخلي وذاتي وبين ما هو خارجي وموضوعي ، إلا أن الساحة الفلسطينية تشهد مظاهر مختلفة للتحول الاجتماعي السياسي، وتشير إلى نشوء جماعات ونظم ومصالح وطبقات جديدة مرتبطة بالية التحولات الدولانية القائمة منذ عام ١٩٩٤.

وتأتي هذه الدراسة لبيان دور هذه الجماعات والنخب السياسية الحاكمة التي ترتبط بالنظام السياسي الفلسطيني الناشىء ، والتحقق من أصولها الاجتماعية واتجاهاتها الفكرية وأدوارها السياسية للوقوف على العلاقة بين هذه السلطة الجديدة والمجتمع، والتعرف على معايير تجنيد النخب السياسية الفلسطينية منذ تشكل المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ وتعيين أول مجلس

وزراء في عام ١٩٩٤ وحتى أخر مجلس وزراء برئاسة محمود عباس عام ٢٠٠٣ م ، كما تناقش الدراسة آليات تدوير النخبة السياسية الحاكمة وتحديدا في مجلسي الوزراء والتشريعي ، وتندرج هذه الدراسة أيضا في مهمة استكشاف لطبيعة النخبة السياسية الحاكمة وفهمها وتحليلها للإحاطة بمكونات وعناصر النظام السياسي الفلسطيني، خاصة أن هذا النظام ما زال فتيا بحاجة إلى البحث والتحليل للتعرف على خصائصه واتجاهاته وديناميات عمله ،وتحاول الدراسة أن تناقش آليات عمل النخبة السياسية في المؤسسات الرئيسية في هذا النظام السياسي وهما مجلسي الوزراء و التشريعي أبرز المؤسسات الحديثة القائمة في النظام السياسي الفلسطيني.

من ناحية أخرى تحاول الدراسة تجاوز العطب التاريخي العربي في دراسة ظاهرة النخب تجنبا لمواجهة السلطة، مما يترك المجال لدراسات غير عربية تستهدف بحث النخب العربية لمقاصد وغايات غير أكاديمية.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة استكشاف أثر التحولات الدولانية في الضفة والقطاع على النخبة السياسية الحاكمة من خلال:-

- البحث في عمل النظام السياسي الناشىء وتأثيره في بنية الفئات السياسية الحاكمة.
- التعرف على الخصائص البنائية للنخبة السياسية الحاكمة في فلسطين.
- الوقوف على التوجهات السياسية والاجتماعية لهذه النخبة.
- الاطلاع على معايير تجنيد هذه النخبة واليات تدويرها.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من مسلمات أساسية أبرزها نشوء حالة من التحولات الدولانية في أراضي السيادة الوطنية الفلسطينية بعد قيام السلطة عام ١٩٩٤، وتجلت هذه التحولات في تشكل بنى سياسية ومؤسساته كأسس بنيوية ضرورية للدولة العتيدة ، كما شكلت هذه التحولات إطارا لتكون وتشكل نظم وفئات سياسية نخبوية فعالة تمتلك أنصبة متفاوتة من القوة بشكل مواز لفرص وصولها إلى مصادر القوة أو المناصب العليا .

والفرضية الرئيسية التي تقترحها الدراسة تشير إلى تبلور نخبة سياسية فلسطينية ذات ملامح اجتماعية وسياسية عكستها التحولات البنيوية الدولانية في الضفة والقطاع عقب التسوية السياسية لإعلان مبادئ أوسلو باعتباره منعطف تاريخي يفرز فئات سياسية جديدة تتشابك مصالحها وتحالفاتها بشكل مختلف نسبيا عن الفترة السابقة ،وتمثل التوجهات السياسية لهذه النخبة السياسية استجابة لمشروع التسوية السياسي الذي تدعمه إرادة دولية ويفرضه التصور الأمريكي للتسوية في الشرق الأوسط.

وتحاول الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة التي تضمنت الخصائص البنائية والاتجاهات السياسية للنخبة السياسية الفلسطينية الحاكمة واستراتيجية عملها ، واهم هذه الأسئلة:-

- كيف اثر تشكل سلطة وطنية فلسطينية مركزية في تغيير بعض مواقع وأدوار النخبة السياسية الفلسطينية في إطار مؤسسة م ت ف، والنخب السياسية التي كانت قائمة في الأراضي الفلسطينية قبل إعلان مبادئ أوسلو؟
- ما هي الخلفيات الاجتماعية والسياسية والوظيفية لأعضاء النخبة السياسية الفلسطينية الحاكمة مع الإشارة للمستوى التعليمي والفئات العمرية والجنس والخلفيات المهنية والإيديولوجية التي تؤثر في تقلد مناصب نخبوية سياسية في النظام السياسي الفلسطيني؟
- إلى أي حد تتمتع هذه النخبة السياسية الجديدة بالتماسك والتنظيم و التجانس الأيدلوجي والسياسي والاجتماعي وما هي آليات تدويرها ومعايير تجنيدها؟

أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة لتحقيق الغايات التالية:

- التعرف على مجمل التحولات في الإطار المجتمعي الفلسطيني باعتباره قاعدة التشكيلات والتكوينات لأعضاء النخبة السياسية الفلسطينية.
- الوقوف على الأصول الاجتماعية والطبقية والاتجاهات السياسية لهذه النخبة.
- تحديد قنوات ومعايير واليات تجنيد النخبة السياسية في الساحة الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية.
- الإطلاع على آليات تدوير النخبة السياسية الفلسطينية ومعايير الإحلال للنخبة.

أهمية الدراسة:-

- ندرة الدراسات الفلسطينية التي تناولت النخبة السياسية الفلسطينية بشكل عام والنخبة السياسية الفلسطينية بعد عام ١٩٩٤ وتشكيل السلطة الفلسطينية بشكل خاص ، مع الإشارة أن الدراسات التي تناولت النخبة كانت دراسات عامة. وربما تكون هذه الدراسة الأولى التي تبحث بشكل محدد في النخبة السياسية لمجلسي الوزراء والتشريعي.
- الضغوطات الخارجية المتزايدة التي يمثل تدخلها تأثيرا مباشرا وخطيرا على مصير الشعب الفلسطيني السياسي من خلال تزكية أو مساندة نخب سياسية بعينها منسجمة مع مصالح وتوجهات هذه القوى الخارجية، كما حدث في المحاولات الأمريكية-الإسرائيلية أثناء انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠م، إقصاء الرئيس عرفات والضغط بإحلال نخب بديلة بذريعة الإصلاح.

- تكشف عملية تحليل النخبة السياسية الحاكمة في فلسطين بنية النظام السياسي الفلسطيني الناشىء وثقافته وتوجهاته السياسية وصولا للغاية القصوى من مسألة دراسة النخبة في علم الاجتماع السياسي وهي آليات عمل النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع وعلاقات القوة بين الحاكمين والمحكومين.
- نأمل أن تفتح هذه الدراسة أفاقا بحثية أكثر اتساعا لتناول موضوع النخب السياسية الفلسطينية الأخرى مثل النخبة غير الحاكمة "نخبة الأطراف" ، أو "النخبة المضادة" والتي تمثلها نخبة الأحزاب السياسية المعارضة.

دوافع اختيار الموضوع:-

لقد اختار الباحث هذا الموضوع انطلاقا من اهتمامه بواقعه الفلسطيني الذي يشهد تحولات جذرية في بنية النظام السياسي الفلسطيني، هذا النظام الذي نتبين ملامحه وغاياته من خلال تحديدنا لطبيعة واتجاهات النخبة السياسية الحاكمة ، مما يثير قلقا أن تذهب هذه النخبة في قبول اشتراطات الموقف الأمريكي- الإسرائيلي كجزء من صفقة التسوية السياسية وهي التسوية التي ستكون ممثلة لغياب التوازنات الدولية وتسيد الموقف الأمريكي الذي لا يخفي انحيازه لإسرائيل ، وهذا القلق تؤكده المحاولات الأمريكية- الإسرائيلية التي اتضحت في أوائل نيسان عام ٢٠٠٢ من خلال محاولة إقصاء بعض القيادات الفلسطينية مثل حصار عرفات ومحاولة تصفيته السياسية وصولا إلى مجموعة تغييرات وزارية سريعة كانت تعكس إلحاح أمريكي- إسرائيلي بتغيير بعض أعضاء النخبة السياسية بذريعة الإصلاح، ولعل محاولة الباحث دراسة موضوع النخبة في المجالس الوزارية المتعاقبة والمجلس التشريعي يساهم في فحص المستقبل السياسي الفلسطيني أكثر مما يبحث في أسماء وشخوص ورموز شخصية أو وطنية.

التعريف الإجرائي للنخبة السياسية:-

- تهتم الدراسة بفحص وتحليل النخبة السياسية الحاكمة في فلسطين خلال الفترة ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٣م، وتستهدف تحديدا النخبة التي تشغل المناصب السياسية الرسمية والتي تحتكر صناعة واتخاذ القرار وتستأثر بامتيازات السلطة من مكانة ومناصب عليا.
- ستكون نخبة أعضاء مجلس الوزراء منذ أول مجلس وزراء في عام١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٣ الفئة موضوع دراستنا ، بالإضافة إلى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني منذ انتخابه عام ١٩٩٦، مع الإشارة إلى الأصول الاجتماعية لهذه النخبة وقياس أدائها ومعايير تجنيدها وتدويرها في إطار تجربة السلطة الفلسطينية ، والدراسة لا تتناول بقية مستويات النخبة السياسية الفلسطينية الأخرى ، مما يفسح المجال للباحث للإحاطة

منهجيا بموضوع النخبة في مجلسي الوزراء والتشريعي منهجيا وضمن أسس علمية تمكن من الوصف الكمي والكيفي لهذه النخبة.

- تتعرض الدراسة تحديدا للنخبة السياسية الفلسطينية الحاكمة الموجودة على أراضي السلطة الفلسطينية وخاصة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تسعى الدراسة للوقوف على آليات تجنيد النخبة السياسية وعمليات تدويرها بعد قيام السلطة وفقا لوثيقة إعلان المبادئ في أوسلو عام ١٩٩٤م.
- الوقوف على الخلفيات والأصول الاجتماعية للنخبة السياسية ضمن (الخلفية الوظيفية- الانتماءات الحزبية_ الانتماءات الجهوية _ العمرية_ التعليمية_ الثقافية).
- النظر في مجال تدوير النخبة من حيث عدد مرات تولي المنصب أو مدة الاستمرار فيه أو معدل الإحلال النخبوي داخل النخبة الوزارية.
- فحص قنوات التجنيد للنخبة السياسية، وتحديدا في مجلسي(الوزراء و التشريعي).

منهجية البحث:-

تتناول الدراسة موضوع النخبة السياسية الفلسطينية (مجلسي الوزراء والتشريعي) من خلال وصفها كميا وكيفيا، وتم التعرض للنخبة المدروسة من خلال فحص خلفياتها البنائية الاجتماعية والسياسية وفي سياق تتبع تطورها وأصولها التاريخية في م.ت.ف ، وهو ما تطلب الرجوع إلى المصادر والأدبيات الأجنبية والعربية التي عالجت مواضيع النخبة السياسية بشكل عام والنخبة الفلسطينية بشكل خاص، وكون موضوع الدراسة من حقول البحث محدودة المراجع التي لا تتوفر فيها البيانات الكافية، ونظرا لطبيعة المعلومات المطلوبة لاكمال البحث والمتعلقة بالخصائص البنائية للنخبة من أعضاء المجلس التشريعي وكافة أعضاء المجالس الوزارية لجأ الباحث لتصميم استبيان تم توزيعه على أغلب أعضاء المجلس التشريعي ومجالس الوزراء المتعاقبة كما تم استخدام المقابلات الموجهة والمباشرة مع عينة من أعضاء النخبة الوزارية وأعضاء المجلس التشريعي وهي عينة ممثلة للتوجهات السياسية والأوضاع الطبقية والأجتماعية في الفترة الزمنية ما بين عامي ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣ ، بالاضافة الى جمع بيانات ومعلومات عن كافة أعضاء النخبة المبحوثة من عدة مصادر أرشيفية منشورة وغير منشورة والى وثائق من عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية.

مراجعة الأدبيات:-

ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت النخبة بصورة عامة، والنخبة السياسية الرسمية أو (الحاكمة) بصورة خاصة ، وظهرت الحقول البحثية في دراسة النخبة في المجتمعات الصناعية والرأسمالية والمجتمعات التي تتبنى الأنظمة الديمقراطية بشكل مبكر سبقت دراستها في دول العالم الثالث أو الأنظمة اللاديمقراطية، لذلك سيتم التطرق لبعض المصادر الأولية

التي سيستخدمها الباحث ثم عرض الاتجاهات النظرية التي مثلت إطارا نظريا مفاهيميا لهذه الدراسة وصولا إلى الدراسات التي تناولت موضوع النخبة في العالم العربي وفلسطين.

١- المصادر الأولية

اعتمد الباحث على الوثائق الرسمية والسجلات الحكومية و المصادر الأرشيفية والخاصة بمصادر المعلومات عن موضوع النخبة الفلسطينية مثل أرشيف مجلس الوزراء ووثائق من لجان ومكتبة المجلس التشريعي ، وبيانات من مركز القدس للإعلام والاتصال ، بالإضافة إلى وثائق ومعلومات م ت ف ، وبيانات من اللجنة المركزية للانتخابات ،وبنك المعلومات الوطني ، والهيئة العامة للاستعلامات ، والجهاز المركزي للإحصاء ، وهذه الوثائق والسجلات ساهمت في الحصول على البيانات الرسمية الخاصة بالنخبة موضوع الدراسة، كما غطى الاستبيان والمقابلات الشخصية جزء هام من الخصائص الاجتماعية والاتجاهات السياسية التي لا توفرها السجلات الرسمية ، وقد وزع الاستبيان على كافة أعضاء المجلس التشريعي باستثناء الذين وافتهم المنية أو المعتقلين أو المسافرين خارج الوطن ، كما غطت اغلب الوزراء السابقين والحاليين ، وتم جمع اكثر من خمسين استبيان وأكثر من عشرة مقابلات شخصية ، مما مكن الباحث الحصول على أغلب البيانات والمعلومات اللازمة لاكمال الدراسة.

٢- الدراسات السابقة

<u>أولا: الدراسات النظرية للنخب في المجتمعات الغربية الليبرالية.</u>

على ضوء مراجعتنا للأدبيات المتعلقة بموضوع النخبة، يمكن القول أن نظريات النخبة في علم الاجتماع السياسي الغربي كانت تعكس رأيها في موقف ضدي مع نظرية كارل ماركس الذي تحدث عن الطبقة الحاكمة ضمن تصوره القائم على وجود طبقتين في المجتمع هما السادة والعبيد، أو كبار مالكي الأراضي والاقنان، والبرجوازية والبروليتاريا، وتبلورت الاتجاهات النظرية الكلاسيكية في المجتمعات الغربية الرأسمالية وتحديدا نظريات النخبة التقليدية في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، ويمكن إجمال أربع اتجاهات وفرت الإطار المفاهيمي النظري لدراسة النخبة ،فقد لاحظ" موسكا" mosca" في كتابه الشهير" الطبقة الحاكمة"The ruling class" حقائق القوة في السلطة السياسية عبر طبقة تمثل أقلية وهي تشغل وتحتكر كل وظائف القوة، وهذه النخبة أو" الطبقة الحاكمة" تتمكن من تحقيق السيطرة من خلال قدرتها على التنظيم، وهذه الأقلية المنظمة برأيه تقابلها أغلبية غير منظمة، وعدم تنظيم هذه الأغلبية يجعلها ضعيفة اتجاه النخبة القليلة العدد والتي يجمعها تفاهم مشترك وتعاون منظم، ويشترك روبرت ميشلز " R.Michels" مع موسكا في أهمية الاتجاه التنظيمي الذي يشكل إطارا للفرص الاجتماعية التي تحتاجها فئة معينة لتصبح في موقع النخبة

وذلك في كتابه"Political parties" والذي عرف بقانونه الخاص لهذه الأقلية النخبوية والذي أطلق عليه " قانون الأقلية الحديدي" واستخدم كلمة "اوليجاركية" بدل الأقلية أو الطبقة الحاكمة ونتبين أبرز أفكاره في تلك التي تذهب للقول أن سيطرة النخبة تعتمد بشكل رئيسي على التنظيم الخاص لهذه الأقلية النخبوية أو " الاوليجاركية" ، أما الاتجاه السيكولوجي في دراسة النخبة فتبرز في دراسة باريتو "V. pareto" العقل والمجتمع "The mind and society" ، حيث ركز باريتو على إعطاء تحليل معمق للنخبة يتسم بالشمول ، واقترب بمفهوم النخبة من الطبقة الحاكمة عند ماركس ، إلا أن النخبة عنده ليست نتاجا لقوى اقتصادية ولا تعتمد على تماسكها التنظيمي كما ذهب إلى ذلك" موسكا" و " ميشلز" ولكن لها أبعاد سيكولوجية بحتة وهي خصائص اكتسبتها الإنسانية عبر التطور الإنساني في التاريخ ، ويعتبر مبدأ تدوير النخبة من أبرز الإسهامات النظرية في تاريخ علم الاجتماع السياسي والتي تسجل لصالح باريتو الذي قدم تحليلا لتغيير وتجديد النخب واليات الإحلال النخبوي في المجتمعات معتمدا في تفسير دورة النخبة على الأساس السيكولوجي حيث تحدث تغيرات على الخصائص السيكولوجية لأعضاء النخبة في الوقت الذي تتطور فيه خصائص سيكولوجية أخرى على المستويات الدنيا التي تبرز كنخبة جديدة ، ومشيرا إلى أهمية القدرات والمواهب الخاصة لأعضاء النخبة في القوة والسيطرة ، أما جيمس بيرنهام" Buenham" فقد صاغ أفكاره الرئيسية في كتابه " الثورة الإدارية "The managerial revolution " في لندن عالم ١٩٤٣ مستعرضا التطور الحاصل في المجتمعات الحديثة نحو تبلور "المجتمع الادراي" ورد مصدر القوة لدى النخبة إلى عوامل اقتصادية بحكم سيطرتها على وسائل الإنتاج، وأهم العناصر التي قدمها "بيرنهام" يتمثل في تصوره القائم على حتمية بروز نمط جديد من المجتمعات يقوده المدراء الذين يشكلون النخبة الحاكمة، لأن الرأسماليين برأيه ينفصلون عن العمليات الإنتاجية، بمعنى أن المجتمعات الصناعية تنتقل من نظام طبقي يعتمد على الهرمية الاجتماعية و قائمة على وراثة الممتلكات إلى مجتمعات تتجلى فيها أهمية الجدارة والمهارات الإدارية، وهو هنا يلخص اتجاها اقتصاديا مفاده تقلد نخب جديدة للمواقع الاقتصادية والسياسية وهي النخبة الإدارية ، أما رايت ميلز"Mills" في كتابه "The power elite" ١٩٥٠ فقد اختلف مع الاتجاهات السابقة حول تفسير بناء النخبة على ضوء القدرات الذاتية والسيكولوجية أو اعتبارها أقلية منظمة أو اقتصادية، لكنه رأى أن مصدر قوة هذه النخب يتعلق بطبيعة البناء النظامي داخل المجتمعات الحديثة ولذلك فهو يرى أن النخبة هي التي تتكون من أولئك الذين يشغلون المواقع العليا في تسلسل النظم ، أي أن الأفراد في النخب تستمد قوتها من موقعها التنظيمي المتقدم في البناء النظامي للمجتمع وليس من خلال القدرات الخاصة. وحاول الاستدلال على صحة نظريته من خلال تحليل البناء التنظيمي داخل الولايات المتحدة

إليها الباحثة لأنها أغفلت عملية الربط بين المتغيرات وحصرت تدوير وثبات النخبة في متغيرين فقط هما المكانة والخلفية الوظيفية مستبعدة عوامل مهمة كالأيدلوجيا والتعليم والأصل الجغرافي وغيرها من معايير تحديد عملية تدوير وثبات النخبة ، وعلى نفس المنهجية جاءت دراسة "النخبة السياسية في اليمن" للباحثة بلقيس احمد أبو إصبع، التي حاولت دراستها تحديد قنوات ومعايير التجنيد النخبوي ومعدل تدوير النخبة السياسية في اليمن والتعرف على الثقافة السياسية للنخبة اليمنية الحاكمة من حيث بنيتها ومعدل تغيرها وتحديدا في المؤسسة الرئاسية ومجلس الوزراء وأعضاء المجس الاستشاري والمحافظون في اليمن خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩٠، وبلغ إجمالي عينة الدراسة مئة شخص ، وقد استخدمت من خلال منهج المسح الاجتماعي المتغيرات التالية: الخلفية التعليمية، والعمرية والوظيفية والطبقة المهنية ، وخلصت الدراسة إلى تمتع النخبة الحاكمة اليمنية بمستوى تعليمي وهو عامل مهم للوصول الى صفوف النخبة وأن هناك تجانس عمري للنخبة ، ومثلت محافظة صنعاء أولى المناطق في الانتماء الجغرافي لأفراد النخبة ، وشكل جهاز الدولة المصدر الرئيس في عملية تجنيد النخبة السياسية الحاكمة تليها المؤسسة العسكرية كما أن النخبة اليمنية تتسم بالانغلاق النسبي نظرا لانخفاض معدل التدوير فيها ،ويؤخذ على الدراسة عدم تحليلها الوافي للبني الدولانية في اليمن وتكوينها الطبقي وعلاقتها بحركة واتجاهات النخبة السياسية الحاكمة وعملية تدويرها.

ثالثا: دراسات النخبة الفلسطينية

حاولت دراسة الباحث تيسير الناشف" النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين في الفترة ١٩٣٦-١٩٤٨" وهي دراسة مقارنة بين النخبة السياسية والمجتمع العربي في فلسطين ويهود فلسطين أيام الانتداب البريطاني في الفترة ١٩٣٦-١٩٤٨، معرفة مصادر التجنيد في المجتمع العربي الفلسطيني والأساليب المتبعة في ذلك ومدى التماسك والصراع داخل هذه النخبة، وركزت على مصادر وأنماط تجنيد الأعضاء والتماسك والاستراتيجيات والسيطرة وبلغت عينة الدراسة ٣٢ عضوا يمثلون ٨٩ عضوا من أعضاء الهيئة العربية العليا، وقد هدفت الدراسة ربط الخلفية الاجتماعية لإفراد النخبة السياسية العربية ومقارنتها مع النخبة اليهودية مستخدما منهج المسح الاجتماعي والوثائق الرسمية والمقابلات واستخدام المتغيرات التالية:- العمر، المهنة، التعليم، والهوية العائلية، والانتماء الطبقي، والهوية السياسية وتوصل إلى أن أفراد النخبة السياسية في فلسطين يتمتعون بمعدل شباب ٣٥,٢ وهناك تشابه في معدلات الأعمار مع النخب اليهودية، والدراسة رغم أهميتها إلا أنها لم تشمل عينة كافية لإجراء الدراسة ولم تكن النخبة السياسية موضوع الدراسة تعبر عن نخبة رسمية في إطار دولة أو سلطة، أما دراسة جميل هلال "النخبة الوطنية في فلسطين" والصادرة عن مؤسسة مواطن عام ٢٠٠٠م ، فهي من أحدث الدراسات المنهجية التي ناقشت موضوع النخبة الوطنية

الفلسطينية، وقدمت استعراض لمراحل التطور التاريخي للتكوين النخبوي في فلسطين ،وكشفت الدراسة عن تطورات بنيوية في الأراضي الفلسطينية بعد تكوين السلطة الفلسطينية ، وساهمت هذه التغيرات بتبلور ملامح جديدة للنخبة الفلسطينية ، وقد حلل الباحث تقريبا كافة النخب السياسية الحاكمة والنخب غير المباشرة"نخب الأطراف" و"النخب المضادة" ،وقد قدمت الدراسة إسهاما بحثيا حول موضوع النخبة الفلسطينية ، لكن يؤخذ عليها أنها ناقشت النخبة الفلسطينية منذ مطلع القرن العشرين وهي فترة زمنية طويلة نسبيا من ناحية، وحللت كافة مستويات النخبة بشكل عمومي وعريض من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي لم يكشف الخلفيات والأصول الاجتماعية لهذه النخب بشكل معمق وشمولي، لطول الفترة التاريخية التي قصدها الباحث والتناول العريض الواسع لكافة مستويات النخبة .

تقسيم فصول الدراسة

في الفصل الأول تتناول الدراسة الإطار النظري ، ويتضمن المبحث الأول مفهوم النخبة والتعريفات الاصطلاحية للمفهوم في علم الاجتماع السياسي وأبرز التصنيفات الرئيسة لمستويات النخبة ، والمبحث الثاني يتناول مقاربات وكيفية دراسة النخبة والأسس التي ينبغي مراعاتها لتحديد آليات دراسة النخبة ، والمبحث الثالث يتم خلاله استعراض مفهوم النخبة في العالم العربي وأزمة الشرعية السياسية في العالم العربي وتأثيراتها في تكوينات النخبة العربية. كما يتناول هذا المبحث موضوع النخبة السياسية الفلسطينية والتطورات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أسهمت في تشكل ونشوء النخبة الفلسطينية .

في الفصل الثاني يتم الإشارة إلى ملامح البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بعد قيام السلطة الفلسطينية ،ويتعرض المبحث الأول إلى النظام السياسي الفلسطيني الناشىء وأهم سماته ، حيث يتم فحص بترومونالية النظام السياسي الفلسطيني ، والوقوف على خلفية العلاقة بين هذا النظام والمعارضة ، ويتم استعراض واقع حركة فتح وإشكاليتها بين كونها حركة مناضلة وحزب حاكم في نفس الوقت ، وتأثيرات ذلك على النظام السياسي ، وفي المبحث الثاني يتم الإشارة إلى التحولات الاجتماعية وسمات المجتمع الفلسطيني من خلال النظر في الولاءات التقليدية في المجتمع الفلسطيني ، وإشكالية العائد والمقيم ،والاطلاع على واقع المرأة الفلسطينية ، ويتضمن المبحث الثالث الواقع الاقتصادي وظروفه وخصائصه والتطورات التي حصلت على الاقتصاد الفلسطيني بعد قيام السلطة وتداعيات الواقع السياسي الجديد على الاقتصاد الفلسطيني، أما الفصل الثالث فيتعرض للخصائص الديمغرافية والثقافية والانتماءات الحزبية لأعضاء النخبة ، كما يتم تناول آليات التدوير والتجنيد للنخبة السياسية ، و أخيرا تحليل استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة التنفيذية وأثره في مستقبل النظام السياسي وتكوينات النخبة السياسية القادمة .

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

مقدمة

المبحث الأول:تعريفات النخبة ومستوياتها

- مفهوم النخبة
- التعريف الاصطلاحي للنخبة في العلوم الاجتماعية والسياسية
- مستويات النخبة

المبحث الثاني:المداخل لكيفية دراسة النخبة والمفاهيم الأساسية

- المداخل لكيفية دراسة النخبة
- المفاهيم الأساسية للدراسة
  - دوران النخبة
  - التجنيد السياسي لنخبة

المبحث الثالث : النخبة العربية وتكون النخبة الفلسطينية

- أزمة الشرعية و النخبة العربية
- النخبة الفلسطينية ..النشوء والتطور
- خلاصة

➢ مقدمة

يتعرض هذا الفصل إلى الإطار النظري لدراسة النخبة السياسية ، مستعرضا أبرز الاتجاهات العلمية التي تناولت مفهوم النخبة ومستوياتها ، والتعريفات التي حددت عناصر ومكونات النخبة وسماتها وصولا إلى المعنى الاصطلاحي الذي يدور حوله اتفاق عام ، بالإضافة إلى الوقوف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بنظرية النخبة والتباين في مستوياتها .

وفي ضوء التفسيرات العلمية التي قدمتها نظرية النخبة تم الإشارة إلى واقع النخبة العربية من خلال مكوناتها وظروف نشأتها واليات عملها وعلاقتها بالمجتمع ،وانتهى الفصل بتتبع نشأة النخبة الفلسطينية ضمن السياقات التاريخية التي عاشتها النخبة السياسية الفلسطينية وأبرز التطورات التي أثرت في تشكل النخبة الفلسطينية.

المبحث الأول

تعريفات النخبة ومستوياتها

مفهوم النخبة

اتخذت دراسة النخبة في السنين الأخيرة موقعا محوريا في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية على وجه الخصوص ، و شكلت الدراسات التي أسسها "باريتو" و "موسكا" و "ميلز" و "ميتشلز" الأطر النظرية والمنهجية لكثير من الأعمال البحثية للدارسين اللاحقين حول موضوع النخبة.

و النخب ظاهرة مألوفة بالنسبة لمعظم المجتمعات الإنسانية ،فقد كانت النخب في المجتمعات البدائية تتكون من الأشخاص كبار السن أو الكهنة أو الملوك المحاربين ، و عكست المجتمعات المتأخرة أنماطا جديدة من النخب تعكس في خصائصها المهارات الأساسية للمجتمع أو الاهتمامات الخاصة بذلك المجتمع ، فمثلا قد تتشكل النخبة الدينية الحاكمة في مجتمع من المجتمعات من طبقة الكهانة ، و من الخصائص الأخرى المميزة للتكوينات النخبوية علاقات القرابة أو اللغة أو الإقامة أو الثروة أو المهنة أو النفوذ الاجتماعي ، وقد ناقش أفلاطون منذ قرون طويلة دور القيادة السياسية عندما أشار إلى حقيقة أن كل جماعة بحاجة لطبقة خاصة عليا من الأفراد الحراس أو (الأوصياء) وتقوم وظيفة هذه الطبقة بشكل أساسي في حماية الجماعة من الأعداء الغرباء والمحافظة على السلام بين المواطنين"[1]".

---

[1] – غولدمـــان رالف ، من الحرب إلى سياسة الأحزاب ، ترجمة فخرى صالح ، (عمان : الدار الأهلية للنشر والتوزيع ،1996) . ص25 –26.

وتأتي أهمية دراسة النخب في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث كونها تتفحص وتحدد الجماعة التي استطاعت أو تستطيع أن تصل إلى مواقع القوة في المجتمع في شتى الأزمنة والأمكنة ، ومواقع القوة هي تلك المواضع التي يستطيع بعض الأفراد من خلالها السيطرة على المجتمع وإصدار القرارات المحددة للاتجاهات التي تتخذها وتؤثر في مجريات الحياة"[2]".

إن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها دراسة النخب هي فكرة تمركز القوة دوما في أيدي جماعة قليلة ، وهى الجماعة التي تصنع وتتخذ القرارات الحاسمة في المجتمع وتحدد معايير الصواب والخطأ في الحياة الاجتماعية ، وهى التي تكتب وتفسر القانون ومواده وبنوده وهى التي تستأثر بالموارد الرئيسية في المجتمع" [3]".

إن التقليد العلمي المتبع لدراسة النخب يكشف الصفات المميزة لهذه النخب ، واستقلالها الذاتي ، والمقصود بذلك امتيازاتها الاجتماعية الخاصة وتحررها السياسي من هيمنة الشعب عليها ،وقد بينت أغلب دراسات النخب السياسية في العالم أن الزعماء السياسيين يتمتعون أكثر من غيرهم بما هو موضع تقدير في المجتمع سواء في المجتمعات الشيوعية أو الديمقراطية أو النامية ، فهم الأكثر ثراء وأكثر ثقافة وأكثر حضرية وذوو منزلة اجتماعية أعلى من المواطن العادي وأغلب من وصلوا إلى الحكم عن طريق الاستيلاء عليه كما يحدث في العالم الثالث ،أو نوابا منتخبين كما في الديمقراطية الغربية ، أو زعماء نقابيين اشتراكيين كما حدث في أوربا الشرقية فان جميع هؤلاء لديهم جميعا خاصيات مشتركة ، إذ أنهم قلة ومهرة وأصحاب امتيازات اقتصادية ويتمتعون بقواسم جامعة بينهم بدرجة كبيرة ويحظون بقوة غير متكافئة مع حجمهم ولا تخضع لمراقبة الشعب وتولد السلطة لديهم إحساس بتقدير عال للذات" [4]".

---

2 – إسماعيل سعد ، المجتمع والسياسة – دراسات نظرية وتطبيقية ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1983) . ص 249.

3 – محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي–الجزء الثاني ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1985) . ص 57 .

4 – ايليا حريق ، "دراسة في النخبة السياسية" ،مجلة قضايا عربية ، (بغداد) ، العدد الثالث ، (آذار 1980). ص205.

النخبة من منظور اصطلاحي

انتخب الشيء في اللغة العربية اختاره ، والنخبة ما اختاره منه ، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم ، ويقال هم نخبة القوم(بضم النون وفتح الخاء) ، وإذا قيل جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم"[5].

والنخبة تشير إلى الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الخيار ، وهى الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع مما يؤهلها باقتدار لادارة هذا المجتمع وخدمته"[6].

ومصطلح (elite) مشتق من الفعل اللاتيني (eligrce) ، ويعني يختار، ويفيد المصطلح بمعناه العام إلى الشيء المختار من ثقافة أو جماعة أو الأشخاص الذين يشغلون أوضاعا عليا ، ووسع الفرنسيون المصطلح ليشمل مجالات تشير إلى الجماعات ذات المستوى المتميز والرفيع في الهرم الاجتماعي مثل كبار العسكريين أو ذوي الأصول النبيلة"[7].

وعرف " باريتو" النخبة بأنها العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا في كل نواحي النشاط الاجتماعي ووصلوا إلى أعلى مستوى في الهرم أو التدرج المهني ويسميها النخبة الحاكمة التي تنشا من عصب المجتمع ، خاصة وأنه يعتقد أن الناس لا يستطيعون كمجتمع عام أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ديمقراطيا مما يدعو إلى وجود طبقة تتسيد هذا المجتمع "[8]

أما "موسكا" فيرى أن النخبة هي الطبقة الحاكمة وهى دائما قليلة العدد وتؤدى كافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتستأثر بالامتيازات نتيجة لذلك"[9].

---

5 – ابن منظور ، معجم لسان العرب المحيط – المجلد السادس ، (بيروت : دار الجليل ، 1988) . ص601.

6 – سامي دبيان وآخرون ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،(لندن: رياض الريس للكتب والنشر ، 1980). ص 242.

7 - Kuper adam and kuper Jessica „the social science encyclopedia , (London and new york, : routlege 1985) p.343.

8 - Pareto,vilfredo , the mind and society , trans Andrew bongiorno and Arthur Livingston , (new york:oxford university press , 1950) .p.199.

9 – Geetano , mosca , the ruling class , (ed)Arthur Livingston ,(new york: macgraw hill ,1939) .p.50.

واستخدم "روبرت ميشلز" كلمة الاوليغاركية (oligarchy) بدل كلمة (elite) ، والأقلية أو الاوليغاركية تعنى حكم الأقلية للأغلبية واعتبرها "ميشلز" نتيجة حتمية لتطور التنظيم الاجتماعي وأكد أن سيطرة النخبة أو القانون الحديدي (iron law) للاوليجاركية هذه يعتمد على التنظيم بالمقام الأول ووجود أقلية بالضرورة على رأس وقمة هذا التنظيم"[10]" ، ويعتبر "رايت ميلز" النخبة بأنها نتيجة للمجتمع النظامي الحديث حيث تتبوأ نظم معينة الدور الفاعل في المواقع الهامة والحيوية ،ويشغل ذوو المراتب العليا أهم هذه المواقع فى هذه النظم وتحديدا مواقع السلطة الاستراتيجية في البناء الاجتماعي"[11]".

وتعتبر النخبة وفقا "لجيمس برنهام" أنها الطبقة الحاكمة التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم في أولويات توزيعه مما يمكنها الحيلولة دون وصول الآخرين إلى مواقعها وهذه الطبقة هي التي تتسيد اجتماعيا وتستحوذ على القوة والامتياز في المجتمع "[12]".

ويشير "هارولد لاسويل" إلى النخبة بأنها تمثل الأعضاء الذين يمارسون القوة العظمى في جماعة وظيفية أو منظمة اجتماعية أو مجتمع ، بحيث أنهم هم الذين يحددون قيم الجماعات وأفضلياتها التي تسيطر على غير النخبة وأن النخبة السياسية تضم المالكين للقوة في النظام السياسي ومن هؤلاء تنبثق القيادة والتكوينات الاجتماعية التي تأتى منها القيادة ، بمعنى أن النخبة السياسية هي (طبقة قمة القوة) ولذلك فإنها لا تتضمن كل أعضاء الجسد السياسي طالما لا يشاركوا بنفس القدر على قدم المساواة في عملية صناعة القرار وأن مدى المشاركة في القوة يفترض أن تتحدد في كل موقف على حدة إذ لا يوجد نمط من القوة العاملة الشاملة"[13]".

---

[10]– سعد إسماعيل علي ، المجتمع والسياسة ،(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1983). ص 269.

11- Mills,c. wright,the power elite , (new york : oxford university press ,1969) . p. 411.

[12]- Burnham,james , the managerial revolation , penguin books ,1962) .p.63.

[13]– بلقيس احمد منصور أبو اصبع ، النخبة السياسية الحاكمة فى اليمن–1978– 1990، (القاهرة : مكتبة مدبولى،1999) . ص 29.

واستخدام الاصطلاح العام للفئات ذات الوظائف الرفيعة في المجتمع يعنى تسمية هذه الأقلية التي تحكم المجتمع وهى لا تعتبر فئة وظيفية بالمعنى المستخدم لمفهوم الوظيفة لكنها في كل الأحوال فئة ذات أهمية هائلة تستحق أن يتم تسميتها اسم خاص مميز وهى الطبقة السياسية التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والتي لا تتوانى الدخول في صراع سياسي من أجل القيادة السياسية"[14]".

وينظر إلى النخبة على أنها الأقلية السياسية الاستراتيجية التي ترتكز عليها الأنظمة وتتألف هذه الأقلية الإستراتيجية من جماعات صغيرة تملك بسبب موقعها في المجتمع سيطرة على وسائل الإكراه وجهاز صنع القرارات أي الإدارة المدنية العليا والدنيا وبفضل استحواذها على المراكز الاستراتيجية تتمكن من سيطرتها على أدوات حيوية أخرى للحكم مثل المحسوبية ووسائل الإعلام وهى تدين بسلطتها إلى المراكز التي تحتلها أو احتلتها وليس إلى روابط اجتماعية وسياسية قوية بحركة اجتماعية"[15]".

ويفترض "ميل" أن النخبة هم أولئك الأشخاص المتفوقين ذوى المهارات السياسية والمتبصرين بحيث أن عقولهم شكلت ثقافيا وأسست بحيث تكون قادرة على قيادة وتطوير الرأي العام لاهتمامات أعظم في الحياة وان هذه القلة تتمتع ببنية خاصة"[16]".

وتعتبر النخبة جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيا وذات خصائص لها قيمة محددة كالمقدرة العقلية أو القوة الأخلاقية التي تؤدى إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ وتدل كلمة النخبة على الأقلية أو القيادات في الميادين المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية وهى تلك الجماعات التي لها سلطة اتخاذ القرار في تلك المجالات ومفهوم النخبة يستخدم الآن بشكل عام وشمولي

---

[14]– بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1981) . ص 14.

[15] – حريق .. ، دراسة في النخبة .. ، مصدر سبق ذكره ، ص 211.

16- Duncan,grame , marx and mill "two views of social conflict and social harmony" , (London : Cambridge university press , 1973) . p.258-259.

للإشارة إلى الجماعات الوظيفية التي تحظى بمكانة اجتماعية مميزة في المجتمع"[17]" ، ويشار الي النخبة بأنها مجموعة الأشخاص الذين يمتلكون ويمارسون السلطة بدرجة أعلى من بقية أفراد المجتمع وأعضاء النخبة السياسية هم غالبا اكثر قطاعات المجتمع البارزة نشاطا وأهمية مما يؤهلهم التأثير بدرجة كبيرة في العمليات الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع "[18]

مستويات النخب

ذهب أغلب المفكرين إلى التعامل مع موضوع النخب ضمن تصنيفات ومستويات تميز النخب بعضها عن بعض ، وبحيث تعطى كل نخبة خصوصية وظيفية وسمات داخلية تميزها عن غيرها من حيث قوتها وتماسكها والياتها ومكانتها ووظيفتها وذلك في سعى علمي موضوعي لاستكشاف ديناميات كل نخبة ، ونظرية النخبة الحديثة تؤكد في هذا السياق على وجود نخب متعددة المستويات ومتنوعة الوظائف ومتفاوتة القوة ، وهو ما يستدعى الإقرار بمجموعات نخبوية عكستها تطورات النظم الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية في المجتمعات الحديثة وهى المجموعات النخبوية التي تفرعت على ضوء التطور النظامي هذا إلى تفرعات متعددة من نخب رسمية حاكمة أو غير حاكمة أو نخب مهنية أو بيروقراطية أو نخب ثقافية أو اجتماعية أو عسكرية .

إن الاتجاه الحديث في دراسة النخب يشار إليه بمصطلح أصحاب (نظرية تعدد النخب) والتي تفيد أن المجتمع لا يضم هرما واحدا فقط للقوة بل يتكون من عدة أهرامات متدرجة في قوتها الفعلية "[19]"، وهذا الاتجاه يستمد حيويته الموضوعية من خلال الاعتقاد القاضي بأن أغلب الناس لا يكونوا عند الدرك الأسفل لانعدام القوة أو عند ذروة القوة لكنهم يشغلون

---

[17]- شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،1999) .ص 92.

[18]- تيسير الناشف ،"النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني" ، مجلة شئون فلسطينية ، (بيروت) عدد48، (أغسطس 1971).ص 131-132.

[19] - علي ، علم الاجتماع السياسي...، مصدر سبق ذكره ، ص 84.

مستويات ومحطات ومواضع لا تحصى بين الدرك والذروة ، وهذا التعقيد في توزيع القوة لا يمكن أن نعبر عنه بأنه واحد أو صفر ،كل شيء أو لا شيء ، بل يمكن لمثل هذا التوزيع الذي يقسم الفاعلين إلى أقوياء بشكل مطلق ومعدومي القوة تماما أو مسيطرين وتابعين فقط سيتجاهل كثيرا من التفريعات التي يجدر معرفتها "[20]"، وقد ميز "باريتو" بين نوعين من النخب ،الأولى:- النخبة الحاكمة والتي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر ، والفئة الثانية :- هي النخبة غير الحاكمة وهى التي تتمتع بالصفات المميزة للنخبة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم وهاتان الفئتان برأي "باريتو" هما الطبقة العليا في المجتمع "[21]"، ونجد "موسكا" يتفق مع "باريتو" في تصنيف النخبة إلى مستويين حينما يركز على طبيعة النخبة في المجتمعات الحديثة من خلال علاقاتها واتصالاتها مع قطاعات المجتمع والتي تتم أساسا من خلال المستوى الأدنى من الطبقة السياسية والتي أطلق عليها (الطبقة الوسطى الجديدة)"[22]" ، أو (البيروقراطيين) الذين يجندون من الشريحة الدنيا للطبقة الحاكمة والذين يقع على عاتقهم تنفيذ قرارات الشريحة العليا من النخبة الحاكمة وهذه الشريحة برأي "موسكا" تقوم بعملية إنتاج أعضاء القيادة للمجتمع وتمثل همزة الوصل بين الجمهور والقيادة "[23]" ، أما "ميلز" فقد اعتبر أن النخبة تتكون من أولئك الذين يشغلون المواقع القيادية ضمن تسلسل النظم القائمة في المجتمع بحيث يكشف "ميلز" عن هرم متدرج يرسم خلاله ثلاث مستويات للنخب في الولايات المتحدة الأمريكية"[24] ":-

---

[20] - ا.دال ، روبرت،التحليل السياسي الحديث ، ترجمة د.علا أبو زيد ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1993) . ص 34.

[21] - الحسيني، السيد،السياسة والمجتمع ،(القاهرة :جامعة عين شمس ،1992) . ص 155.

[22] - علي ، علم الاجتماع السياسي.. ، مصدر سبق ذكره ، ص 62.

[23] - سعد ، المجتمع والسياسة.. ، مصدر سبق ذكره، ص 258

[24] - المصدر السابق ، ص 284.

الأول:- يمثل قمة الهرم والذي يقف فوقه كبار التقنيين الحكوميين والمسئولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى.

الثاني:- يتألف برأيه من المستويات الوسطى للقوة المتمثلة في جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة والمتوازنة والتي تظهر في أروقة الكونجرس الأمريكي.

الثالث:- وهو المستوى الجماهيري الذي يبدو عاجزا في قدرته التنظيمية وقوته ، ومفككا ، وعادة ما يضبط من أعلى.

هذا التصنيف الذي أشار إليه "ميلز" يكشف بوضوح تحديده لنخبة قوية ومتماسكة وذات إمكانيات وبيئة نظامية تسمح لها السيطرة على الفئات الأخرى وتحديدا كبار التقنيين الحكوميين والمسئولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى ولذلك فرق "ميلز" بين ما أسماه (قلب النخبة) وبين (الهوامش الخارجية) لنخبة القوة في أمريكا الذي أجرى فيها دراسته الشهيرة ، وهذا التصنيف لمستويات النخبة ينطلق أساسا من المصطلح العام لمفهوم النخبة الذي يشير إلى الأشخاص الذين يشغلون مراكز القوة والثروة والمكانة وهى إطار شمولي لبناءات النفوذ والتأثير داخل المجتمع خاصة وأن المجتمع يشهد في حركته ونظامه ومؤسساته نخب مختلفة باختلاف مجالات الحياة وجميعها لها علاقة بالسياسة باعتبار أن السياسة هي إدارة شئون المجتمع من كافة مناحيه الدينية والعسكرية والاقتصادية والثقافية ومن محصلة هذه الأوجه يتشكل النسق السياسي الذي تدور في رحاه أية جماعة بشرية "[25]".

والنخبة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم مما يجعلهم القادة في ميدان بعينه ومما يسمح لنا أن نتحدث عن نخبة سياسية ، ونخبة في العمل ، ونخبة في الفن ، ونخبة في العلم ،

---

25 - إبراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ،1998) . ص 165-16.

ونخبة اقتصادية ، وغيرها" [26] ، لكن هذه النخب لا يمكن أن تصبح نخبة سياسية الا إذا مارست العمل السياسي أو سعت إلى التأثير على متخذي القرار السياسي ، فعلى المستوى العسكري مثلا هناك نخبة عسكرية وهم كبار الضباط وأرباب الصناعة العسكرية إلا أن هؤلاء لا يصبحوا نخبة سياسية إلا إذا مارسوا الحكم في السلطة السياسية أو سعوا للتأثير عليها "[27].

وقد عالج "بوتومور" ثلاث مستويات من النخب تتكون من المثقفين والمديرين والبيروقراطيين، ورأى أن هذه الجماعات تمثل مكان الصدارة في التحولات الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي شهدها القرن العشرين ، ويعتبرها العامل الحيوي في خلق أنماط جديدة في المجتمع "[28]" ، وقد توصلت دراسات امبيريقية في تطوير تمييز بين ثلاثة أنماط للنخب هي:-النخب الاجتماعية والنخب المتخصصة والنخب الحاكمة وكشفت هذه الدراسات أن التأثير والنفوذ الذي تمارسه النخب الاجتماعية غير مباشر وهى لا تستأثر باحتكار القرارات ، في حين أن النخب الحاكمة تضم قادة المجتمع السياسيين وقوتها مستمدة من وضعها القانوني والسلطات التي تمارسها على المجتمع أما النخب المتخصصة فهي التي تمارس مهنا فنية عالية أو ذات أنشطة مهنية وتجارية ونقابية في المجتمع "[29]" .

وقسم "زارتمان" النخبة إلى مستويين اعتبر النخبة الأولى هي النخبة المركزية وهى القلة من الأشخاص الذين يشغلون قمة الهرم في المراكز السياسية وتتألف من الوزراء والقادة العسكريين وزعماء الأحزاب وأي أعضاء آخرين يقومون بممارسة أدوارا مشابهة في صناعة القرار ، والمستوى الثاني عند "زارتمان" هي النخبة العامة ، وتضم الأشخاص الذين يحتلون

---

26 - علي ،علم الاجتماع السياسي..،مصدر سبق ذكره،ص 64.

27 - ابراش ، علم الاجتماع..، مصدر سبق ذكره ، ص 146.

28 - علي ، علم الاجتماع.. ، مصدر سبق ذكره ، ص 106.

29 - المصدر السابق ، ص 86-87.

مراكز تعتمد على العرف الاجتماعي ويحافظون على اتصال سياسي مستمر مع أعضاء النخبة المركزية"[30]" ، وفى هذا الصدد يفترض التنويه أن النخبة المركزية التي أشار إليها "زارتمان" لا تقوم بكل أجزاء وحيثيات القرار الأساسي بصفتها صاحبة اتخاذ القرار ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تقوم بكل خطوات صناعة القرار وتنفيذه نظرا لعدم قدرتها على تحقيق ذلك بسبب عدم كفاية قوتها وعددها لتحقيق ذلك .

إن عدم قدرة هذا المستوى من النخبة لتنفيذ كل إجراءات اتخاذ القرار يكشف تباين الوظائف القيادية للنخبة المركزية فبعض الأفراد في هذه النخبة يناقش التشريعات والقرارات ويقوم بتفسيرها وشرحها وتوضيحها لبقية أفراد المجتمع والبعض الآخر وهى الشريحة الدنيا من النخبة الحاكمة أو ما يسميها "زارتمان" النخبة العامة فتخرج منها اللجان التي توجه التجمعات السياسية والخطباء المهرة ومديري الاجتماعات وكتاب الصحافة البارزين بالإضافة إلى الذين يقومون بتشكيل الأفكار وصياغتها وطرحها على الناس مما يؤدى لخلق نفوذ لا يستهان به على الأكثرية التي لا تستطيع امتلاك الآراء وصياغتها وتستقبل آراء الآخرين دون غربلة أو تدقيق "[31]" ، ويذهب "موريس جان ويتز" إلى نفس التصنيف النخبوى حيث يرى أن جماعة النخبة ليست متشابهة تماما وانطلاقا من الاختلافات في الأدوار للنخبة يميز "موريس" بين ما يسميه (cader) أو إطار النخبة وبين مركز النخبة (nucleas) ويقصد بكادر النخبة الصفة العليا لعضوية جماعة أو قمة التسلسل الهرمي لجماعة أو منظمة ذات مجال واسع تستأثر بالمهارات في مجالات متخصصة ومن خلال هذا الكادر يتم تجنيد قلب أو مركز النخبة الذي

---

30 – أبو اصبع ، النخبة السياسية..، مصدر سبق ذكره ، ص 32-33.

31 – سعد ، المجتمع والسياسة.. ، مصدر سبق ذكره ، ص 267.

يقتصر على مجموعة صغيرة جدا من القادة الأساسيين الذين يملكون الصلاحيات العليا في المنظمة "[32]" .

من الواضح أن ما يميز هذه التصنيفات أنها تشير إلى جملة من السمات الخاصة بمستويات النخب أبرزها :

- تتم دراسة النخب ضمن تصنيفات شمولية لبناءات النفوذ والتأثير من خلال التمييز بين تدرج القوة والثروة والمكانة لهذه النخب.
- الجماعات النخبوية تتوزع في قوتها ونفوذها ضمن بناءات مرتبة حسب التدرج الهرمي للقوة ضمن مجالات الحياة المختلفة .
- يمكن التمييز بين النخب السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والبيروقراطية من البارزين والمتفوقين في كل مجال من المجالات المذكورة.
- النخبة السياسية تبرز قوتها من خلال وضعيتها القانونية وصلاحياتها في الحكم واحتكارها لمصادر الثروة والقوة وهى عمليا تقف على قمة هرم بناء القوة في المجتمع وهى تنقسم إلى عدة مستويات أيضا ويعتمد الباحث تصنيفا محددا يبني عليه دراسته قائم على وجود مستويين رئيسيين يتمحور الأول حول النخبة الرسمية وهى النخبة التي تتقلد مواقع ومناصب رسمية على رأس مؤسسات حكومية ، ونخبة غير حاكمة وتشمل النخبة غير الرسمية أو الفرعية التي تشمل قادة الحركات السياسية والاتحادات النقابية أو الشريحة التي تؤثر في مجرى صناعة القرار أو اتخاذه من خارج المواقع الرسمية مع عدم التقليل من قوتها وتأثيرها مع فارق ظروفها الزمانية والمكانية وهذا المستوى خارج حدود دراستنا.

---

32 - أبو اصبع ، النخبة السياسية.. ، مصدر سبق ذكره ، ص 32.

وهذا سيقودنا إلى المبحث التالي الذي يعالج الكيفية والمقاربات لدراسة النخبة:

المبحث الثاني

المداخل لكيفية دراسة النخبة والمفاهيم الأساسية

المداخل لكيفية دراسة النخبة

رغم الإسهامات العديدة التي قدمها مفكرو نظرية النخبة لا زالت تواجه الدارسين إشكالية إعطاء تعريف دقيق لطبيعة العلاقة بين النخب والنفوذ والمكانة أو توفر علاقة نمطية بين مفهوم النخبة وعناصر سياسية اجتماعية محددة المسارات يمكن تعميم قياساتها دون إحداث تغيرات في التكوين الداخلي للنخبة حسب الزمان والمكان وما يكشف عن هذه الإشكالية بجلاء ما أشرنا إليه في المبحث السابق حول مستويات النخبة وتصنيفاتها وبناءاتها الداخلية التي تتفرع إلى فروع متعددة المستويات من حيث قوتها وتخصصها وتأثيراتها ومجالاتها .

إن الاختلاف في تمييز وتصنيف البناءات الداخلية للنخبة وعدم الاتفاق على مستويات ثابتة لها أدى إلى تعدد الاقترابات لتحديد النخبة ضمن مستوياتها وتعريفاتها المختلفة وقد تم الاتفاق على أربعة مداخل رئيسية يتم من خلالها تحديد الأعضاء الذين يؤلفون النخبة في أي مجتمع.

1. مدخل الملاحظة التاريخية

يعتمد هذا المدخل على كفاءة الباحث ومهارته في الوصول إلى المصادر التي تمكنه من رصد وكشف عناصر النخبة وموائل قوتها وشرعيتها ونفوذها ويؤخذ على هذا المدخل أنه لا يخضع إلى معايير ثابتة لتحديد النخبة ، وتعتمد على كفاءة الباحث الذاتية .

ويعتبر "نصر عارف" أن هذا المدخل يفتقد إلى البعد النظامي والى التجديد وهذا المدخل استخدمه كلا من "باريتو" و"موسكا" وهو من أقدم المداخل المنهجية المتبعة في دراسة النخبة "[33]

---

[33] – المصدر السابق، ص 34.

2. مدخل السمعة أو الشهرة

يعتمد هذا المدخل على تحديد الأشخاص المؤثرين في المجتمع والذين يلعبون دورا فعليا وهاما في المجتمع "[34]ووفقا لهذا المدخل فان الباحث يختار عددا من الإخباريين والمبحوثين في المجتمع محل الدراسة ويقوم هؤلاء المبحوثين بذكر أصحاب النفوذ في هذا المجتمع مما يعنى أن تحديد النخبة تتم وفقا لما يراه الاخباريون والمبحوثون"[35].

وهذا المدخل ملائم لدراسة النخب في المجتمعات الصغيرة أو المتوسطة الحجم والأقل تعقيدا إذ أن سلطة القرار في مثل هذه المجتمعات مركزة في أيدي جماعة معروفة بحكم إمكانية انكشاف عناصر المجتمع على بعضهم البعض في ظل عدده المحدود نسبيا وهذا بخلاف المجتمعات الكبيرة والمعقدة "[36].

ويعيب على هذا المدخل أنه ذاتي وغير موضوعي في تحديد أفراد النخبة ويتم تحديد النخبة قياسا على السمعة أو الشهرة بغض النظر إن كانت هذه النخبة تمارس قوة فعلية أم لا.

3. مدخل صنع القرار

يقوم الافتراض الأساسي لهذا المنهج على تحليل عمليات صنع القرارات الرئيسية في المجتمع عبر متابعة المشاركين في عملية صنع القرارات ومعرفة الذين يقومون بصناعة القرارات مما يؤدى لتحديد النخبة .

إلا أن هناك ملاحظات إشكالية حول هذا المدخل منها أن هذا المدخل يتطلب تحديد المشاكل الهامة في المجتمع حتى يمكن دراسة المشاركين في صنع القرارات بخصوصها وقد يتحيز الباحثون فيقومون باختيار المشكلات التي أثير حولها الجدل عند اتخاذ القرار بخصوصها في

---

34 – محمد فيصل احمد أوشيك،النخبة السياسية في السودان ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ،1997) . ص 65.

35 – كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة ، (الكويت : دار الربيعان للنشر والتوزيع ،1987). ص 81.

36 – أبو أصبع ، النخبة السياسية.. ، مصدر سبق ذكره ، ص 38.

حين قد يتم إهمال المشكلات الهامة التي لم يثر حولها الجدل ، كما أن عملية صنع القرار من الناحية الرسمية تختلف مع عملية صنع القرار بصورة فعلية ، وفى إطار المؤسسة لا يمكن الاعتماد فقط على القنوات الرسمية في عملية اتخاذ القرار لأن هناك العديد من التداخلات والمؤثرات التي تكشف عناصر أخرى غير رسمية أو قوى كامنة .

وتعتبر دراسة "روبرت دال" من الدراسات التي تجسد هذا المدخل المنهجي لدراسة النخبة حيث قام بدراسة الحاكمين في مدينة "نيو هافن" الأمريكية ابتداء من القرن الثامن عشر حتى العقد السادس في القرن العشرين وهدف إلى اختبار بعض الفروض التي صاغها لاكتشاف من يحكم في مدينة "نيو هافن" بالإضافة إلى التعرف على الكيفية التي يعمل بها قادة مجتمع المدينة ومستوى التماسك بين متخذي القرار"[37] ".

4. مدخل المنصب أو (المكانة).

يعتمد منهج هذا المدخل على أن الذين يسيطرون على المناصب الرئيسية الرسمية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع هم الذين يحتكرون القوة ، ويعتبر "ميلز" أول من قام باستخدام هذا المدخل في دراسته عن النخبة السياسية الأمريكية ومدخل المنصب بالنسبة لـــ"ميلز" المدخل الأهم لتحديد النخبة حيث خلص للقول أنه إذا تم تجريد المائة شخص الأكثر تأثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية من المواقع التي يشغلونها في المؤسسات الرسمية فانهم يتجردون من قوتهم وتأثيرهم ولن يكونوا ضمن أعضاء النخبة "[38]

،وذهب آخرون إلى اعتبار البحث الامبريقى هو الأكثر موضوعية لدراسة ذوى المناصب السياسية والمشاركين في عملية صنع القرارات السياسية الهامة أو الأفراد الذين تنسب إليهم

---

37 - See. dahl , Robert,hwo governs ?democraey and power in an American city, (new haven :yale university , 1961).

38 – أوشيك ، النخبة السياسية .. ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

القوة السياسية بحكم إمكانية الوصول إلى بيانات ومعلومات من خلال البنى المؤسساتية ونظمها واعتمادا على قواعد عملها"[39].

وتوجه انتقادات إلى هذا المنهج منها أنه لا يوجد اتساق بين عضوية النخبة وشغل المناصب الرسمية العليا ، بمعنى أنه لا توجد علاقة مستمرة بين المنصب الرسمي أو المؤسساتي وبين القوة لأن هناك قوى كامنة ومؤثرة في المجتمع ليس بالضرورة أن تتبوأ موقع رسمي أو منصب .

ونظرا للانتقادات والثغرات التي يعانى منها كل مدخل من المداخل الأربعة المذكورة فان الدراسات الحديثة وتجاوزا للإشكاليات المنهجية حاولت دمج مدخلين للإحاطة علميا بدراسة النخبة

وإجمالا يمكن تلخيص محددات أساسية يفترض مراعاتها أثناء دراسة النخب أهمها :-

- تحليل جماعات النخبة بالتركيز على الأعضاء ذوى المهارات المهنية الذين حققوا مواقع هيراركية متقدمة حيث أن المنصب الرسمي أو المكانة أو تقلد مواقع عامة تحدد التراتب الداخلي للنخبة .
- المناصب الرسمية تمثل معيارا موضوعيا إلى حد ما لتحديد العضوية في النخبة بخلاف النخبة غير الرسمية التي يصعب تحديدها رغم أهمية هذه النخب وتأثيراتها في حركة المجتمع والسياسة.
- تفسير سلوك النخبة يتم عن طريق دراسة الأصول والخلفيات الاجتماعية لها ، والاتساق في الخلفيات التعليمية والمناصب التي يحتلونها تمثل المتغيرات الأساسية التي تصبح محط الاهتمام .

---

39 – أبو أصبع ، النخبة السياسية.. ، مصدر سبق ذكره، ص 35.

- التباين في مستويات النخب بين نخبة وأخرى هي وظيفة لتقسيم العمل بسبب التغير الاجتماعي المتلاحق والتطورات الحاصلة في النظم المعاصرة.
- إن قواعد التراتب الاجتماعي لقوة النخبة لا يمكن تحليلها فقط في إطار أوضاعها الاجتماعية والوظيفية المشتركة بل يجب مراعاة الاتساق في المبادئ الأيدلوجية"[40]".

مفاهيم الدراسة الرئيسية

تطرح دراسة النخبة بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بفهم أعمق لمكونات النخبة والظروف المؤثرة فيها والآليات التي تضبط حركتها وتطورها وأهم هذه المفاهيم:-

دوران النخبة

ويقصد بها التغيرات التي تحصل في النخبة من خلال إحلال أفراد جدد محل أفراد النخبة القديمة وبرأي "موسكا وباريتو" فان مصدر هذه التغيرات هي ولوج أفراد من ذوي المستويات الدنيا في المجتمع إلى مستوى القلة الحاكمة أو اتحاد جماعات اجتماعية جديدة وإحلال النخبة المضادة محل النخبة القائمة كما يحدث مثلا في الثورات ، ودورة النخبة والتي كان لـــ"باريتو" الفضل في الإشارة إليها علميا حينما أوضحها على أنها العملية التي يتم بموجبها مرور الأفراد من اللا نخبة إلى النخبة ، حيث أن المستوى الأعلى في المجتمع يفقد مكانته لصالح المستوى الأدنى ، وظهور النخبة الجديدة يعنى امتلاكها لعناصر القوة "[41]"، و"بيرنهام" يعتبر أن ظهور نخبة جديدة محل النخبة القديمة مرتبط بقدرتها على السيطرة على وسائل الإنتاج التي تحقق للنخبة القوة السياسية والهيبة الاجتماعية والثروة .

---

40 - المصدر السابق ، ص 41-42.

41 - محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي-الجزء الأول ، (الإسكندرية : دار المعرفية الجامعية ،1983) . ص 71.

وتعتبر " سوزان كيللر" أن صعود وهبوط الأشخاص والمجموعات إلى داخل أو خارج مواقع النخب الاستراتيجية هو أمر يتسارع في منطقه ويتأخر في أخرى ومن أمثلة التغيرات الداخلية والخارجية بروز أفكار جديدة أو تقنيات حديثة أو ظهور قوى عالمية أو إقليمية جديدة تؤثر في تنظيم و تجنيد نخب استراتيجية جديدة "[42]".ويؤكد "موسكا" على أن الجماهير يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحكام نتيجة لاستيائها من سياسات حكامها وقد يؤدى هذا الموقف للإطاحة بالطبقة الحاكمة وتظهر إلى حيز الوجود طبقة حاكمة جديدة تحاول تبني سياسات جديدة اكثر تلاؤما مع مصالح الناس وطموحاتهم"[43]".

تجنيد النخبة

ويقصد بالتجنيد السياسي الآليات العملية والسبل التي يتم بموجبها انضمام الأفراد في مواقع النخبة ويستنتج "موسكا" أن الوصول إلى عضوية الطبقة الحاكمة والحفاظ على هذه العضوية تتوقف على المهارة و الموازنة للجماعات الحاكمة وتبنى مطالب جماهير الناخبين والمناورة بها للمحافظة على موقع دائم في داخل الطبقة الحاكمة ، ويعتبر أن التجنيد للطبقة الحاكمة تتم عبر إحدى طريقتين: فإما من خلال الأرستقراطية أو الديمقراطية وتكون نزعة التجنيد برأيه أرستقراطية حينما يتم تجنيد أعضاء جدد للطبقة الحاكمة من جوف الطبقة الحاكمة القائمة بحيث تكون هناك عملية تقاسم للسلطة بين أعضاء الطبقة الحاكمة وهذا برأينا ينطبق إلى حد ما على آليات تجنيد النخب و إنتاجها في الحالة العربية ، أما النزعة الديمقراطية تتجلى عندما يتم تجدد الطبقة الحاكمة من الطبقة الدنيا للمحكومين ، ونجد الكثير من الأنساق السياسية القائمة حاليا في العالم لا تخلو من هاذين الاتجاهين رغم التباين في استخدامهما من زمن لاخر ومن مكان لاخر ، ويشير "موسكا" أن الإسراف في تبنى النهج الأرستقراطي لعملية

---

[42] - Keller, Suzanne,beyond the rulling class, (new york:aron press, 1977). p. 228.

[43] - الحسيني، السياسة والمجتمع ..، مصدر سبق ذكره ، ص 159.

التجنيد يؤدى إلى فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين ، أما الاتجاه الديمقراطي فهو يقود إلى انبثاق موقف ثوري داخل المجتمع وقد وضع "موسكا" ثقته بالطبقة الوسطى باعتبارها مصدر التجديد السياسي "[44]" ، وتعكس أنماط التجنيد السياسي عن نظام القيم في المجتمع ومستوى تآلفه واختلافه مع مكونات الأدوار السياسية ، كما يحدد مستوى وطبيعة المشاركة السياسية ، ويؤثر في نوع السياسات ويعجل أو يؤجل التغيير ، ويؤثر في توزيع المكانة واستقرار النظام ، ويتم في إطاره قياس درجة التنمية السياسية التي وصل إليها المجتمع"[45]".

---

44 – المصدر السابق ، ص 165-166.

45 – أبو أصبع ، النخبة السياسية .. ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.

المبحث الثالث

إطلالة على النخبة العربية ..ونشوء النخبة الفلسطينية

النخبة العربية

إن نظرة ناقدة على واقع النخبة العربية يشير إلى إعطاء نتائج سلبية لأدوار هذه النخبة واليات عملها وسبل تجنيدها وتدويرها وعلاقتها بالنظام السياسي الرسمي ومصداقيتها مع الجماهير، وهى رؤية قائمة على فحص عدد كبير من حقائق النخبة العربية ومراجعة واسعة لأدبيات هذه النخبة التي أفضت إلى معطيات تفيد بالمسئولية الكبيرة التي تتحملها هذه النخب في تراجع النظام الديمقراطي وهشاشة دورها في الارتقاء بمجتمعاتها إلى الحدثنة والمعاصرة.

إن مدخلنا للحديث عن النخبة العربية يجعل من الأهمية بمكان النظر إلى تاريخ الثقافية السياسية العربية التي رسخت علاقة المهادنة و الطاعة للسلطان أو الحاكم أو الملك الذي استطاع تحييد أي معارضة لسلطته ومع غياب القدرة على صعود طبقة ثائرة تنادى بالحرية مطلبا لها ولعموم الناس و عجز مهين للنخبة التي لم تستطع تفكيك الأيدلوجيا السلطانية العربية .

وإذا كانت البرجوازية الوطنية في أوربا هي التي تمكنت من تحقيق الوحدة القومية فيها فان البرجوازية الوطنية العربية لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة ولا تعتني بتوظيف قدراتها في خدمة مجتمعها ، وهذه الأسباب تفسر ظروف نشوء نخبة الجيل الثاني العربي التي ورثت الدولة بالانقلاب أو الثورة مستغلة شعار النضال في معركة التحرير الوطنية ، ثم استخدام المعركة الديمقراطية لتحرير الدولة من الطبقة الحاكمة الفاسدة ، وهذه النخبة التي تنتمي إلى طبقات مهمشة أو شبه مهمشة في النظام السابق قادت الأمور من البحث عن التسوية والتعاون

بين مختلف أطراف وفئات المجتمع لتحقيق أهداف واقعية ومعقولة إلى ثورة على هذا المجتمع وإكراهه على التحول بالقوة والقسر ، وباسم بناء الدولة والأمة والتحرير تم إنكار حق المجتمع في الوجود والتعبير عن الرأى"[46]".

ويرى "محمد عابد الجابرى" أن هناك واقعة أساسية تنتظم وفقها عملية التطور الاجتماعي الذي عرفته الدول العربية وهى تعاقب النخبات بوتائر متسارعة على شكل النقيض الذي يخرج من جوف الشيء ويرصد تطور نشأة النخبة التي قادت الحركة الوطنية نحو الاستقلال والتي يعتبرها تنتمي إلى الأرستقراطية المدينية التقليدية بفعل صدمة الحداثة لاحتكاكها بالغرب "المستعمر والنموذج في أن واحد" وهذه النخبة التي سعت لاستقطاب الشعب وتثقيفه وتعليمه وجدت نفسها أمام نقيض يخرج من جوفها يتمثل في نخبة جديدة تقف في الصف الثاني وراء النخبة القيادية في إطار الحركة الوطنية ولكنها لا تنتمي إلى الأرستقراطية المدينية وبدخول الاستقلال دخلت النخبتان في صراع ليس على وسائل مواجهة المستعمر بل على توزيع المواقع والمناصب والمكاسب ، ونظرا لعلاقات النخبة الحاكمة الأرستقراطية مع الدولة المانحة للاستقلال ومحاولتها لتعزيز مواقعها الاقتصادية والمؤسساتية تزداد الفجوة مع النخبة الناشئة والنقيض إلى أن يقوم الضباط الأحرار أو عناصر في الجيش أو راديكاليين في الحزب بالاستيلاء على السلطة تحت شعارات أيدلوجية وثورية ، وتدور دورة أخرى مماثلة فتقوم النخبة العسكرية الجديدة باحتكار منجزات القطاع العام ومكاسب اقتصادية عديدة لتظهر نخبة

---

46 - برهان غليون ، " بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية" ، في : سعيد بنسعيد العلوي (محرر) ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992) . ص733 – 761 .

جديدة تقفز إلى السطح لتزاحم النخبة القائمة وتستخدم هذه النخبة بدورها نفس الآليات للسيطرة على الجيش والحزب والمؤسسات"[47]".

وبشكل عام تميل النخب العربية الحاكمة إلى إنكار حق الجماعات الأخرى في المجتمع فى المشاركة السياسية والتمثيل النيابي والمؤسساتي مما يدفع هذه الجماعات شق طريقها عنوة إلى ممارسة العمل السياسي ، وبسبب الجمود في الحراك الاجتماعي تلجأ إلى ممارسة العمل السري وربما المسلح للتعبير عن نفسها ، ويؤدي جمود وتكلس الحركة الاجتماعية عبر الخطوط الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية ، وأرستقراطية التجنيد السياسي ، وانغلاق النخبة الحاكمة إلى تعطيل عملية التطور السياسي ، وتكشف حال النخبة العربية أن من يصل إلى المناصب الرئيسية يرتبط بشكل أو بآخر بالسلالة الحاكمة أو عبر علاقات الزواج والمصاهرة أو القرابة أو المحسوبية وليس على قاعدة الكفاءة والدراية والإنجاز ، والذين لم يتمكنوا من الوصول إلى مواقع مؤثرة على سلم السلطة يجنحون إلى عدم الامتثال لبناء السلطة القائم ويسعون لتعديله أو تغييره ، وليس بالضرورة فعل ذلك بالسبل الإصلاحية فيلجأون للعمل الثوري وهو ما يقود إلى حدوث اصطدام حاد وخلاف أيدلوجي في بعض الأحيان بين النخبة الحاكمة والنخب المضادة ، وتظهر النخب المضادة كأنها أداة لتحريك عمليات التنمية الاجتماعية وتنشيط الحراك الاجتماعي ، بمعنى آخر، النخب المضادة تستمد مبرر وجودها من وظيفة التحديث التي تضطلع بها في المجتمع ومن كونها مصدرا دائما للتطور ولو بصورة شكلية "[48]" .

---

47 – محمد عابد الجابري ، "اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت) ، العدد مئتان وتسعة وثلاثون ، (كانون الثاني 1999) . ص4 – 15 .

48 – الحسيني، السياسة والمجتمع .. ، مصدر سبق ذكره ، ص 191.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو المعيقات التي يضعها النظام السياسي العربي- مع تراكم خبرته في مواجهة النخب المضادة والمعارضة الرسمية وغير الرسمية - بتشكل نخبة جديدة أو بنية سياسية مؤسساتية تنازعها السلطة أو تساهم في انبثاق نخبة سياسية جديدة ؟ والمعيق الثاني يتعلق في طبيعة النخبة العربية البديلة نفسها التي من المفترض أن تتبلور ملامحها من الطبقة الوسطى أو برجوازية القطاع الخاص أو المثقفون أو غيرهم من القطاعات التخصصية المختلفة والمؤثرة في المجتمع والإجابة على سؤالنا نجده فيما أضافه "جون ووتربورى" الذي رأى أن الطبقة الوسطى العربية تعتمد اعتمادا مباشرا على الدولة أو تستخدم من قبلها ويعتبر أن موظفي الحكومة والعساكر هما جناحان للكيان الطبقي ذاته الذي يخضع للنخبة الحاكمة ، ومثقفو العرب هم مثقفو الدولة ، أما بالنسبة لبرجوازية القطاع الخاص فقد دخلت في تحالف مع الدولة وفقدت قدرتها على المساهمة السياسية أو الاجتماعية "[49] ، كما أن النخبة العربية لا تضع غالبا قضايا المجتمع وإشكالياته وهمومه في المرتبة الأولى ولا شك أن هناك دور أساسي تقوم به الدولة العربية ونخبتها الحاكمة للسيطرة على المجتمع ، وهذا يفسر تزايد سيطرة الدولة في الدول النامية عموما والعربية خصوصا عبر تقوية جهاز العاملين في المؤسسات السياسية والإدارية و التكنوقراطية (المدنية والعسكرية) ، وتقوم الإدارة البيروقراطية في هذا المجال بدور الوسيط المنظم بين الطبقات والجماعات المختلفة وتعمل على جعل هذه الجماعات تعتمد على الدولة في وجودها وتقدمها ويقتنص أعضاء الطبقات الوسطى والدنيا فرصة العمل في جهاز الخدمة العامة كوسيلة للارتزاق

---

[49] - جون ووتربوري ، "إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط" ، في : غسان سلامة (محرر) ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1995) . ص77-106.

وتحسين ظروفهم المعيشية وهذه الآلية تسمح للدولة بالاعتماد على قاعدة عريضة وقوية من البيروقراطيين والعاملين في جهاز الدولة "[50]" .

ونسوق في هذا الصدد محاولة "تاتشو فرانك" الذي صنف النخب العربية إلى ثلاثة أنماط وفقا لمستوى استقرارها وتكونها وتطور مؤسساتها السياسية ومعدلات تغيرها الاجتماعي والاقتصادي حيث صنفها على النحو التالي"[51]" :-

- **النمط الأول** يتعلق بالنخب السياسية التي تتميز باستقرار مرتفع في تكوينها وسيطرتها وإنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية دون تطوير فعلى لمؤسساتها السياسية.
- **والثانية** نخب سياسية تتميز باستقرار مرتفع في تكوينها وسيطرتها مع انخفاض في إنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- **والثالثة** نخبا سياسية تتميز باستقرار منخفض في تكوينها وسيطرتها مع انخفاض في إنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهناك تقسيم ثلاثي آخر لأنواع النخب العربية تتمثل في"[52]" :-

- **النخبة التقليدية التكيفية** وتجسدها مجموعة كبار ملاك الأراضي وكبار التجار وزعماء القبائل وتشكل صلة القرابة أساس الانتماء لهذه النوعية وتضفي على نفسها صفة أيدلوجية وفنية تتخذها أساسا لشرعيتها.
- وهى **النخبة الإصلاحية التحديثية** والتي تعكسها الطبقة الوسطى من ملاكي الأراضي ، والعاملين في النشاطين التجاري والصناعي ، والمنتمين للجيش ، والجهاز الإداري

---

50 - Kaplan Marcos , " the theory and the third word ", in state in global perspective , ed.ali kazancigil , (London : gower/unesco , 1986).p.140.

51 – أبو أصبع ، النخبة السياسية .. ، مصدر سبق ذكره . ص 52.

52 – علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية-قضايا الاستمرار والتغيير ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2000) . ص164-165.

للدولة ، وتتصف بملامحها الليبرالية الدستورية وتعتمد على استقطاب الناس للمحافظة على شرعيتها واستمرارها.

- والنوع الثالث هي **النخبة الثورية التعبوية** والتي تمثل نتاج لأبناء الطبقة الوسطى الدنيا ومن صغار الموظفين والعسكريين ، وهى تتولى السيطرة على السلطة عن طريق ثوري وتتبنى رؤية شاملة لتغيير المجتمع ولا تتهاون مع النخب المضادة ، والقوة أحد مصادر شرعيتها الرئيسية وتعتمد على نظام الحزب الواحد.

وبعد استعراضنا لمجمل ظروف وأوضاع النخب العربية يمكن إجمال سماتها وخصائصها على النحو التالي :-

- ما زالت النخبة الاجتماعية السياسية في المشرق العربي الحديث والمعاصر تتميز بإعادة إنتاج النخبة ضمن ذات الشروط التاريخية التي أنتجتها في السابق ويتبين ذلك من خلال الأداء الوظيفي لنخبة السلطة التي تتجدد في إطار حركة إعادة التدوير التي نتلمسها عبر الطبيعة الواحدة للسلوك والممارسة ،كما وأن العصبية القرابية ما زالت هي الشرط الرئيسي لانتاج نخبة السلطة في سائر أقطار المشرق العربي "[53]" ، وينسحب ذلك على دول المغرب العربي على اختلاف أنظمتها الدستورية واتجاهاتها الأيدلوجية والتي تتضمن جملة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقا خاصا ، ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يحتل مكانا كبيرا سواء كان رئيسا أو ملكا، والحكم في هذه البلدان أتوقراطيا ، والنخب والتمثيل والفعالية تابعة ومرتبطة بهذه الظاهرة ، والسمة الثانية أن تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة التزكية التي

---

53 - محمد مراد ، النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر، (بيروت : معهد الإنماء العربي ،1996) . ص 174.

تنطبق على أهل الولاء والطاعة اكثر من الكفاءة "[54]" ، بل وتقوي المحسوبية العلاقات العمودية ما بين كبار الأقوياء والأقل قوة ، وتقوض العلاقات الأفقية على مستوى الطبقات ، وطالما ظلت المصادر الموزعة نادرة ومراقبة من طرف سلطة واحدة فسيبقى الوضع كما هو عليه حاليا"[55]".

- لا توجد اختلافات جوهرية في أجيال النخبات العربية في تعاملها مع الموضوع الديمقراطي وتطوير نظام سياسي يمتاز بالحداثة و الشفافية والتطور الفعلي الجاد .
- تلعب النخبة العسكرية في الدول العربية دور هام على مستوى المجتمع فهي تساهم في صهر مختلف فئات المجتمع التقليدي ومن خلال طريقة تنظيمها الهرمية وفى تعاملها الضروري مع وسائل التكنولوجيا الحديثة تمثل قوة تحديثية هامة "[56]" ، وهو تحليل يقابله الكثير من التحفظ حيث أن هناك من يرى أن هيمنة العسكر في نظم الحكم العربية تعكس الاحتكار الفعال للقوة في المجتمع بمعنى احتكار لمصادر السلطة والقوة الاجتماعية ، ووجد العسكر في بعض البلدان العربية الصيغة المثلى بالتحالف مع القوميين العقائديين ومع التكنوقراط الأساسيين ومن هذه التوليفة برزت عدة نخب سياسية حكمت بعض الأنظمة العربية مثل مصر وسوريا والعراق "[57]".
- تشير واقع المجتمعات العربية إلى التقاطع بين البناء الطبقي والعلاقات الطبقية الحديثة من جهة وبين مكونات البناء الطائفي والعشائري التقليدي الموروث في اغلب المجتمعات العربية من جهة ثانية ، كما تشهد هذه المجتمعات تعزيز لمواقع أجنحة

---

54 – محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1992) . ص 43.

55 – جون ووتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب ،ترجمة ماجد نعمة ، عبود عطية . (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982).ص297.

56 – غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1992) . ص147

57 – خلدون النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) . ص77.

برجوازية الدولة الاقتصادية والسياسية داخل النخبة الحاكمة بحيث اصبح ميزان القوى يتغير لصالح برجوازية الدولة على حساب برجوازية الأعمال التقليدية التي تراجع وزنها السياسي ، وهذه البرجوازية الجديدة (برجوازية الدولة) ذات طبيعة بيروقراطية تكنوقراطية (عسكرية أو مدنية) تستند عملية نشأتها وتطورها على الامتيازات التي تأخذها من الدولة "[58]".

- لجأت النظم العربية الحاكمة وعبر احتكارها وسائل القوة والثروة وكبديل عن خيار التمثيل الديمقراطي إلى استرضاء الطبقات الوسطى والبرجوازية واستزلمت قطاعا عريضا من الجهاز الإداري للدولة مما حدا بدور هامشي ومحدود للنخب البديلة "المضادة" لا يتناسب واحتياجات المجتمع العربي للتجديد السياسي وطبقاته وفئاته الحاكمة ، خاصة وان معايير التجنيد السياسي للنخب العربية تعتمد على العلاقات الشخصية والزبائنية وعلاقات النسب والقرابة والمصالح .
- لم تنجح الانتخابات النيابية العربية فى تقديم نخب قوية قادرة على التأثير في النظام السياسي أو الثبات في مواقف مبداية ضد الدولة.
- الدولة العربية التي تتسم بالريعية تمكنت من استقطاب عدد كبير من القطاعات وخفضت مستوى المشاركة السياسية التي في إطار نشاطها يمكن نشوء نخب جديدة قادرة على التغيير.

النخبة الفلسطينية.. النشوء والتطور

تميزت النخبة الفلسطينية قبل نكبة 48 بتكوين عائلي تقليدي حيث لعبت الحمائلية معيارا هاما من معايير التجنيد السياسي ، وقد تبنت هذه النخبة الخط التهادنى مع الانتداب البريطاني والتي

---

58 - محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1997). ص 29-149-150.

لعبت أصولها المدينية والطبقية دورا في السير على هذا الخط القاضي بعدم اللجوء الى استخدام الكفاح المسلح في مواجهة الانتداب للمحافظة على امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية* .

و جاءت نكبة 48 لتكرس الفواصل شبه العشائرية والريفية وتعمق التشتت الجغرافي الذي جزأ المجتمع الفلسطيني أفقيا ولتزداد الفوارق الطبقية الشديدة بين الفقراء وصغار الفلاحين والحرفيين من جهة وبين بقايا الإقطاع والبرجوازية الكبيرة من جهة أخرى لتشكل دورا عازلا إضافيا في التجزئة الاجتماعية والتفكك السياسي ، وعاشت على إثرها الساحة الفلسطينية حالة من الضياع إلى أن تبلورت حركة وطنية جديدة وتحديدا بعد عام 65 والتي أحرزت تقدما كان أهم جوانبه هو تأكيد الشخصية الفلسطينية وإعادة إحياء روح النضال الشعبي وتنظيم الجماهير وتعبئتها "[59] " ، وأفرزت هذه الحركة الوطنية تحولات سياسية جديدة في إطار م ت ف التي تبلورت ككيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني ويقود مسيرته الوطنية ، ويجمل "جميل هلال" التحولات النوعية شفى تشكيل النخبة السياسية الفلسطينية في إطار م ت ف ضمن أربعة جوانب هامة لخصها في:- **الأول** لإنتاجها نخبة وطنية وحقل سياسي وطني ترتب عليه تجديد لمفردات الهوية الوطنية ومحاولة لملمة التضامينات الفلسطينية ، **والثاني** تغير في التكوين الطبقي لهذه النخب حيث ظهرت القيادات الأولى في فصائل المقاومة باعتبارها تنحدر من أصول برجوازية صغيرة حديثة منهية بذلك التشكيلات العائلية الوجاهية للحركة الوطنية الفلسطينية ، و**الثالث** تمثل في تحول القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها م

---

* - انظر/ي : الحوت،بيان نويهض ، القيادات والمؤسسات السياسية فى فلسطين 1917 - 1948، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1986) .

59 - عبد القادر ياسين ، احمد صادق سعد ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1970 ، (القدس : منشورات صلاح الدين ، 1978) .ص 27- 119.

ت ف حيث تميزت بالتنظيم والتعبئة الوطنية وشكلت المخيمات ركيزته الأساسية بالإضافة لشرائح البرجوازية الصغيرة الحديثة وتحديدا الطلبة الجامعيين والمهنيين وشرائح من العمال والمثقفين ، وأما الرابع فهو التحول في التكوين الفكري للقيادة الجديدة التى بدأت متأثرة لحد كبير في حركات التحرر العالمية "[60]".

إن طبيعة النخبة في الساحة الفلسطينية عكست ظروف تطور الحالة الفلسطينية من خلال الوجود الجغرافي المشتت ، وعبر تحالفاتها وعلاقاتها ومصادر دعمها ، ومن خلال تكويناتها الطبقية والاجتماعية ، وضمن سياسات واستراتيجيات متباينة مرتبطة بظروف كل تجمع وطني فلسطيني وخصوصيته ، لذلك ظهرت النخبة السياسية الفلسطينية وتحديدا بعد نكسة 67 ضمن مستويات مختلفة في طبيعة تحالفاتها ووسائلها وأهدافها واليات عملها وهو ما يبرر للباحث تصنيف هذه النخبة إلى مجموعات تعكس كل مجموعة اتساقا داخليا فى تحالفها الخارجي وسياساتها وتشكيلاتها الطبقية وبرنامجها السياسي ، وهذه المجموعات بطبيعة الحال تعكس تشابكات القضية الفلسطينية وتعقيداتها وأطراف الصراع المتداخلة فيها خاصة وأن الموضوع الفلسطيني محط اهتمام إقليمي وعربي ودولي مع الإشارة – تحديدا- إلى الدور الأردني و المصري والإسرائيلي كعوامل موضوعية ارتبطت نشاطاتها بتأثير على التكوينات النخبوية الفلسطينية وهو ما يسمح لأسباب منهجية إعطاء تمييزا لهذه المجموعات النخبوية ضمن درجة اتساقها وتماسكها واتفاقها على النحو التالي :-

---

60 – جميل هلال ، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية ، (رام الله : مواطن ، 2002) . ص 42.

نخبة م ت ف

وهى كما أشرنا تشكلت من قادة فصائل المقاومة التي تكاثرت بعد 67 ، وقد نجحت هذه النخبة الجديدة في استقطاب عدد كبير من الجماهير الفلسطينية وأكد تكوينها الطبقي وبرنامجها النضالي مقدرتها على الاستقطاب والمصداقية ، وشكلت المنظمة تاريخيا الحاضنة التي تنتج وتضفي الشرعية على النخبة السياسية على الصعيد الوطني ، ولم تطرأ تحولات جذرية على تكوين واليات تشكيل الهيئات القيادية للمنظمة وفصائلها لفترة تاريخية طويلة ، علما أن القيادة الأولى في منظمة التحرير مارست فعالياتها ضمن مؤسساتها المختلفة التي كانت خارج إقليمها الوطني الفلسطيني وهذا الوجود – وتحديدا في بعض بلدان الجوار لفلسطين – أدخلها في علاقات تنافسية وتوترات مستمرة مع الدول العربية والتي رأت في صعود قوة المنظمة خطرا على نظمها من ناحية أو ذهبت هذه الدول في محاولات حثيثية لاحتواء المنظمة "[61]" ، ويمكن النظر إلى تجربة الصدام مع النظام الأردني وأحداث أيلول الأسود 1970 ، أو من خلال العلاقة المتوترة مع سوريا التي دخلت صراعا قويا مع قيادة فتح لاحتوائها وحينما عجزت لجأت للقوة كما حدث في حرب المخيمات والانشقاق ، من ناحية ثانية ظلت مسالة القيادة الأولى في م ت ف مرتبطة بالشخصيات الفلسطينية القيادية خارج الأرض الفلسطينية وهو ما جعل نخبة المنظمة –إلى حد كبير– من يستأثر بالقرار الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي الطويلة.

النخبة السياسية في الأرض المحتلة

بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضى الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 تصارعت عدة أطراف لتعزيز نفوذها داخل النخبة السياسية الفلسطينية داخل الضفة والقطاع والقدس ، القوة

---

[61] – المصدر السابق ، ص 43.

الأولى هي م ت ف التي نجحت في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية والعربية الأمر الذي دفعها إلى تنظيم مؤسساتها المحلية داخل الوطن وخارجه ، وإسرائيل التي حاولت تأطير نخبة سياسية بديلة عن م ت ف و مهادنة ، والنظام الأردني الطامح إلى الضفة الغربية كجزء من المملكة الهاشمية ، والى حد ما النظام المصري ، ولم يكن حسم هذا الصراع بين هذه القوى سهلا بحكم تداخل اعتبارات تاريخية وأيدلوجية واقتصادية ودينية ، وتتطلب الأمر جهدا شاقا لحسم الصراع لصالح م ت ف تمثل في فك الارتباط مع الأردن عام 1988 ، واتفاق أوسلو 1993 مع إسرائيل "[62]" ، وحسمت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ذات النفوذ الواسع ولاءها للمنظمة مما سبب تراجع هائل للنخب المضادة أو البديلة.

و توزعت هذه النخبة ضمن مجموعات نخبوية برزت منها النخبة الموالية للمنظمة وهى التى أخذت موقفا داعما ومؤيدا لبرنامج م ت ف ، وقد تشكلت هذه النخبة من رؤساء البلديات والنقابات والجمعيات والهيئات الشعبية المختلفة وكانت هذه النخبة تعبر عن تطلعات أهالي المناطق الفلسطينية المنسجم تماما مع توجهات م ت ف وأعلنت بوضوح أن م ت ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" [63] "،وقد تتوج الدور المنظم للشخصيات والمؤسسات الوطنية والنقابية ورؤساء البلديات في تشكيل لجنة التوجيه الوطني عام 1978 ومثلت إطارا لضم ممثلي غالبية المؤسسات الشعبية فضلا إلى ممثلي القوى السياسية الناشطة "[64]" ، وبرز التطور النوعي في هذه المجموعة النخبوية التابعة للمنظمة بعد قيام الانتفاضة حيث تعززت مكانة القيادات التنظيمية للقوى الفصائلية المختلفة ممثلة بـــ" القيادة الوطنية

---

[62] – المصدر السابق،ص 54.

[63] – اســعد عبد الرحمن و آخرون ، منظمة التحرير الفلسطينية –جذورها ، تأسيسها ، مساراتها ، (بيروت : مركز الأبحاث م ت ف ،1987). ص 280.

[64] – بسام ، الصالحى ، الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة ، واقعها وتطورها : 1967–1991، (القدس : دار القدس للنشر والتوزيع ،1993) . ص 51.

الموحدة للانتفاضة" وتنامي تأثيرها في صنع القرار "[65]" ، ودفعت الانتفاضة إلى مقدمة المسرح السياسي فئات كانت محرومة حتى ذلك الوقت من أي اعتراف اجتماعي لما تمثله من وزن سياسي واجتماعي وتنظيمي لم يكن من السهل الإعلان عنه سابقا "[66]" ، وأشارت دراسة باحث نرويجي إلى ظهور قوي لهذه النخبة السياسية العامة خلال انتفاضة 87 وغطت الدراسة المستوى السيسولوجي لأربعين ناشط سياسي خلال السنوات الأربع الأولى للانتفاضة وتوصلت إلى بروز تجنيد للنخبة المحلية الفلسطينية في الداخل استفادت من حالة الانتفاضة الشعبية للبروز ،وظهور فئة كان صوتها مغيبا ،كما خاضت الأرض المحتلة آنذاك عملية تدوير للنخبة باتصالها الفعال مع الانتفاضة ونشاطاتها ،وبرزت نخبة داخل الأراضي الفلسطينية شكلت قاعدة نخبوية متماسكة وهامة ومميزة " [67]" .

ويمكن القول أن قادة الانتفاضة دخلوا في منافسة جادة وحقيقية داخل البنية النخبوية التي ظلت ردحا من الزمن حكرا على قيادة م ت ف، أما المجموعة النخبوية الثانية التي تواجدت في الأرض المحتلة فهي النخبة الوجاهية التقليدية والتي اعتمدت في تعزيز مكانتها ونفوذها على نظام تدعيمي يرتكز أساسا على التركيبة الاجتماعية التقليدية السائدة والاستفادة من العلاقات العمودية العائلية في المجتمع وليس على البنية التنظيمية للفصائل وهى لم تكن لتتوانى لتغليب مصلحتها الخاصة الذاتية على المصلحة الوطنية العامة "[68]" ، وقد ظلت قدرة التأثير على إبراز شخصيات عامة جديدة في إطار هذه النخبة التقليدية مرتبط على أساس نوع من التنسيق مع إسرائيل والأردن يتلاءم مع درجة الانقسام على الساحة الفلسطينية فكانت هذه

---

65 - على ، الجرباوى ، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (بيروت : دار الطليعة، 1989) .ص 81.

66 - لوتيسيا ، بوكاى ،عنف السلام في غزة ،ترجمة حليم طوسون ، (القاهرة: دار العالم الثالث،2000). ص 41.

67 - Schou arild, "the emergence of a public political elite in the west bank during the Palestinian uprising- 1987-1991" , doctoral thesis , (oslo:university of oslo , 1996) .p.3.

68 - الجرباوي، الانتفاضة..، مصدر سبق ذكره، ص 29.

الفرصة تزيد كلما كان الانقسام أكبر وتضعف حين يتم تحقيق وفاق فصائلى مجمع على مقاومة القيادة البديلة "[69]" ، واستندت هذه النخبة إلى علاقاتها مع الإدارات المصرية والأردنية والإسرائيلية والامتيازات والتسهيلات الممنوحة لها وهى لم تكن تملك أي مشروع وطني فلسطيني بل نشط أغلبها لمواجهة ومنع تنامي وانبثاق رؤية وطنية ، ولم تتوقف مساعي النظام الأردني لدعم شخصيات وجاهية تقليدية في الضفة الغربية وبدرجة محدودة فى قطاع غزة مستغلا العلاقة القانونية والإدارية القائمة في الضفة الغربية ومشاريع التنمية وأموال اللجنة الأردنية- الفلسطينية المشتركة لخلق قاعدة اجتماعية تسند مشروع الخيار الأردني وطموح النظام الهاشمي لدور كبير في مستقبل فلسطين "[70]"

---

69 - الصالحي ، الزعامة السياسية...، مصدر سبق ذكره، ص 151.

70 - جميل هلال ، المجتمع الفلسطيني وإشكالية الديمقراطية ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،1999) . ص44

خلاصة

كشفت الدراسات النظرية أن دراسة النخب في تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي تمكنت من فحص وتحديد الجماعات التي تصل إلى مواقع القوة في المجتمع والنظم السياسية ، ويبين هذا الفصل أن النخبة هي الأقلية الإستراتيجية التي تتمتع بامتيازات ونفوذ يؤهلها التمركز في مواقع القوة ، ويتم تناولها ضمن تصنيفات ومستويات تميز النخب بعضها عن بعض ، بحيث تكون لكل نخبة خصوصية وظيفية وسمات داخلية تميزها عن غيرها من حيث قوتها وتماسكها ودورها في المجتمع ، وتطور مفهوم دراسة النخب في الاتجاه الحديث أفرز ما سمي "نظرية تعدد النخب" ، حيث تنقسم النخب إلى عدة مستويات تكشف تباين الوظائف القيادية للنخبة والتمييز بين النخب السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والبيروقراطية ، وتم استعراض الكيفية والمقاربات لدراسة النخب ضمن قواعد منهجية ، وتم الإشارة إلى مفهومين رئيسين هما التجنيد السياسي ودوران النخبة وهما أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة النخب.

وأظهر تحليل النخب العربية وجود أزمة شرعية لهذه النخب ومن إشكالية علاقة مأزومة مع المجتمع ، وأخيرا تم التطرق إلى نشوء النخبة الفلسطينية بعد الـ 48 و 67 وتبلور ملامحها في إطار م ت ف والتطورات البنيوية التي شهدتها النخبة الفلسطينية وتحالفاتها وسماتها واليات عملها في خارج الوطن وداخله.

الفصل الثاني

البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية

- مقدمة

المبحث الأول : النظام السياسي الناشىء

- في مربع البترومانيالية
- البيروقراطية الناشئة "طبقة السلطة الجديدة"
- فتح: إشكالية الحركة المناضلة .. والحزب الحاكم
- السلطة والمعارضة

المبحث الثاني:الاقتصاد الفلسطيني بين التحول والجمود.

- الريع الخارجي
- الاحتكارات
- الفقر والبطالة

المبحث الثالث : السلطة و النظام الاجتماعي.

- الولاءات التقليدية
- مكانة المرأة
- "العائد والمقيم" أو "الداخل والخارج"
- خلاصة

➢ مقدمة

يتناول هذا الفصل ملامح البناءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتأتي أهمية هذا الفصل كونه يتفحص ويحلل السياق المجتمعي الفلسطيني الذي يشكل الوعاء والحاضنة للنخبة السياسية الفلسطينية ، مبينا ملامح التحولات في النظام السياسي الناشىء وأبرز سمات هذا التحول نحو البترومونيالية وتبلور الطبقة الجديدة الناشئة في إطار نظام السلطة الجديدة ، ومستعرضا دور حركة فتح الحزب المهيمن والفاعل الأكبر في النظام الفلسطيني الناشىء ، ورصد العلاقة بين السلطة والمعارضة ، وفحص ملامح الاقتصاد الفلسطيني وبنيته بعد إقامة السلطة الفلسطينية ومظاهره المتمثلة في اعتماده على الريع الخارجي ، وظاهرة الاحتكارات الاقتصادية ، وتزايد الفقر والبطالة ، كما يبحث في المنظومة الاجتماعية التي تحكم الفعل الاجتماعي الفلسطيني وتفاعلات السلطة الفلسطينية مع مجمل الأطر والنظم الاجتماعية القائمة

التحولات ..و إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية

أفضت التغيرات الدولية التي شهدها عقد التسعينات إلى تراجع التوازن السياسي الدولي مما فوض الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من النفوذ والهيمنة الدولية ،خاصة بعد حرب الخليج الثانية التي سمحت بتغيرات جذرية جيوساسية في منطقة الشرق الأوسط وتميزت بتدخل أمريكي نزع إلى الهيمنة شبه الكاملة على المنطقة مع ظهور صفقة سياسية كانت نتيجة طبيعية للتغيرات الدولية والإقليمية بدأت بمؤتمر مدريد الذي مهد الطريق لاعلان وثيقة المبادئ في اتفاقية أوسلو بين إسرائيل و م ت ف ، ومع إعلان مبادئ أوسلو شهدت الحالة الفلسطينية تحولات أساسية وهامة في بناءاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كاستجابة لطبيعة التحولات الدولانية التي بدأت تعيشها فلسطين وما ترتب عليها من تعديلات وتغييرات مؤسساتية تنسجم مع استحقاقات التسوية السياسية * .

لقد كان من المتوقع أن تؤدي المفاوضات إلى جملة من الإنجازات السياسية للشعب الفلسطيني وأثبتت الوقائع أنها إنجازات وهمية لم تتجاوز الصيغ المكتوبة في بنود ملاحق الاتفاقيات إذ سرعان ما انكشفت ضآلة هذه الاستحقاقات السياسية للفلسطينيين وبانت في صورتها المليئة بالألغام والصعوبات حينما بدأت عجلة التطبيق الفعلي بالدوران خاصة وأن المرحلة الانتقالية يفترض أن يتم الانتهاء منها عام 1999 للبدء في مفاوضات الوضع النهائي التي تشمل القدس

---

* – منذ إعلان المبادئ في أوسلو 1993 مرت المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية بالعديد من الاتفاقيات والمفاوضات التي لم تفلح في تحقيق الاستحقاقات السياسية للفلسطينيين المدرجة في المرحلة الانتقالية و التي لم تنته للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية بسبب السياسات الإسرائيلية لحكوماتها العمالية والليكودية ، بدء من إعلان مبادئ أوسلو 1993 مرورا باتفاق غزة–أريحا 1994،واتفاق طابا الانتقالي 1995 ، واتفاقية الخليل 1997، ومفاوضات"واي ريفر"1998، واتفاق شرم الشيخ 1999، ومفاوضات "كامب ديفيد" 2000، ثم ما تلا ذلك من مشاريع تهدئة للعودة إلى المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد اندلاع الانتفاضة 28دسيمبر 2000من تقرير "ميتشيل" وتقرير" تينت" إلى آخر مبادرة سياسية في خطة"خارطة الطريق" التي اقترحتها اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

المدمرة والقطاعات الخدماتية المترهلة والمشكلات المؤسساتية ، مجمل هذه الاوضاع شكلت ظروفا ضاغطة على طبيعة المهام الجسام الملقية على عاتق المجلس التشريعي كمشرع ومراقب ومسئول رئيسي في الواقع الفلسطيني الجديد.

أما المهمة الرئيسية **الثانية**:- و التي تشكل أولوية للمجلس التشريعي والمجتمع بشكل عام هي استكمال التحرر الوطني، خاصة وأن الكفاح السياسي حدد كخيار استراتيجي لاستعادة الحقوق الوطنية والزام الدولة العبرية بتنفيذ استحقاقات التسوية السياسية الفلسطينية، وبعد أن بات أسلوب الكفاح المسلح خارج معادلة المواجهة مع الدولة العبرية بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ.

ومع بدء الدورة البرلمانية في الحياة السياسية الفلسطينية، اتضح أن سقف الطموح الشعبي كان مرتفعا جدا إزاء تعويلهم على دور المجلس التشريعي الذي اعتقدوا أنه رافعة سياسية واجتماعية وإدارية يمكنها ان تضيف نوعيا على صيرورة الحياة السياسية الفلسطينية في مرحلة بناء الكيان الوطني ، ومن المحتمل أن يكون سقف الطموح المرتفع نحو دور المجلس التشريعي في مستقبل الحياة السياسية بحيث يكون دور جذري ومحوري هو ما سبب الخيبة الشديدة للكثير من المواطنين، ومن العدل القول ان مجموعة الظروف الموضوعية التي أحاطت بالمجلس التشريعي لعبت دورا لا يستهان به في إخفاقه لإنجاز الكثير مما كان يتطلع اليه الجمهور الفلسطيني، مع ذلك ليس من الحكمة إغفال طبيعة الثقافة والممارسة لأعضاء المجلس التشريعي الذين لعبت توجهاتهم السياسية وثقافتهم وممارساتهم وانتماءاتهم الجهوية والعائلية دورا في خيبة الأمل ازاء المجلس التشريعي.

،المستوطنات ،المواقع الأمنية المحددة اللاجئين الفلسطينيين ،الحدود،العلاقات الدولية "[1]" ، وقد وافقت م ت ف على هذه التسوية مع تراجع دورها ومكانتها وظهور توجه دولي تهيمن على فضاءاته الولايات المتحدة الحليف الأقوى لإسرائيل ، ولم تكن المنظمة تملك بسبب هيكليتها وبنيتها ورموزها وسياستها سوى أن تستجيب لهذه التسوية ، أما إسرائيل فقد قبلت بوثيقة إعلان مبادئ أوسلو على افتراضات وشروط **أولها** موقفها الرسمي الذي كان يرى أن المرحلة الانتقالية هي مرحلة مفتوحة للمفاوضات ولم يكن هناك موقفا صارما باتجاه تحديد سقف زمني للمرحلة النهائية ، و**الثانية** أن إسرائيل ستظل مصرة على أن المسئولية الأمنية الاستراتيجية والداخلية ستكون بيدها ، و**الثالثة** قائمة على أن المستوطنات ستبقى كما هي في الضفة الغربية والقطاع ، و**الرابعة** أن القضايا الصعبة في المرحلة الانتقالية يمكن ترحيلها إلى المرحلة النهائية "[2]" .

على أية حال لم تمنع الثقوب والثغرات العديدة في إعلان مبادئ أوسلو من تشكل بعض الصفات والخصائص للسلطة الفلسطينية كنظام سياسي رغم عدم تحديده بدقة ، بمعنى هل نتحدث عن النظام السياسي الفلسطيني بوضعه الراهن أم عن نظام سياسي مستقبلي ؟ وهل هو نظام سياسي ثابت أم مؤقت ؟ "[3]" ، كما أن السلطة حظيت باعتراف دولي يجعل من هذه السلطة ممثلا شرعيا من وجهة نظر القانون الدولي مما يمنحها مسئولية إدارة المرحلة الانتقالية ، وامتلاكها جهاز أمني داخلي وبوليسي ، واستيعابها عدد كبير من الموظفين في جهاز إداري ضخم ، وكافة المشاريع التمويلية تتم عبرها ، وتسيطر على الإعلام الرسمي

---

[1] – اتفاقيات أوسلو "الاتفاقية الفلسطينية– الإسرائيلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة" ،(عمان :دار الجليل ،1998) . المادة 12. ص26.

[2] – شلومو غازيت و آخرون ، تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني ، (القدس : مركز القدس للإعلام والاتصال ، 1994) . ص40–41.

[3] – إبراهيم محمد شعبان، "النظام السياسي الفلسطيني" ،في: خليل الشقاقي(محرر)،الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995).53.

والعديد من المؤسسات الهامة"[4]" ، وقد انخرطت السلطة في تشكيل القطاع الحكومي عام 1994 معتمدة على كادر مؤسسات م ت ف وموظفي الإدارة المدنية الإسرائيلية واستيعاب عدد من أنصار وأعضاء حركة فتح وفصائل المنظمة المؤيدة لعملية التسوية وتمكنت من خلق حوالي 73 ألف وظيفة دائمة منها حوالي 40 ألف وظيفة مدنية والباقي في إطار الأجهزة العسكرية المختلفة وتمثل هذه الوظائف 22% من إجمالي قوة العمل الفلسطينية وتشكل الأجور والرواتب نسبة 57% في مشروع الموازنة العامة الجارية للسلطة الفلسطينية"[5]" ، وتعهدت الدول المانحة عام 1993 بتقديم ما مجموعه (3و2 بليون دولارا) للشعب الفلسطيني لمساعدته في نشاطات التنمية والأعمار ويشمل هذا المبلغ منح قروض يتم تقديمها خلال فترة خمس سنوات ، ومع العراقيل والحصار الإسرائيلي زادت تعهدات هذه الدول لتبلغ 42و3 بليون دولار ، وبلغ مجموع الالتزامات لعام 1994 ما قيمته (773 مليون دولار) ، وعام 1995 (629 مليون دولار) وعام 1996 بلغ مجموع الالتزامات (888 مليون دولار) وزيادة الأرقام كانت تعكس التقدم النسبي في العملية السياسية علما انه لم تصرف الالتزامات المالية كما وردت وتم إقرارها ، وإجمالا فقد بلغ قيمة ما تم صرفه من الدول المانحة للسلطة حتى عام 1998 لاعادة تأهيل البنية التحتية والمساعدات الفنية ومصاريف طارئة ما يقارب (8و1 بليون دولار) "[6]" ، وتشكل مساعدات وقروض الدول المانحة المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع السلطة ومؤسساتها وتستهدف هذه المساعدات استمرار عملية التسوية السياسية وتخفيف النتائج الصعبة التي تترتب على سياسات الخنق والحصار والإغلاق الإسرائيلية أكثر

---

[4] – بسمة قضماني درويش ،"فلسطين:علاقات سلطة ومعارضة أم مشاركة" ، مجلة السياسة الفلسطينية ، (نابلس) ، العدد السادس ، (ربيع 1995) . ص14– 15.

5 – حمدي خواجا ، "اثر السلام في تشوهات الاقتصاد الفلسطيني" ، في: محمد اشتية (محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ، (القدس : بكدار،2003).ص70.

[6] – عدنان العبد ، باسل عورتاني ، "المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية–الحالة الفلسطينية" ، المصدر السابق. ص 88–89.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

من كونها مساعدات تتطلع لتنمية اقتصادية أو بشرية في فلسطين .ويتضح من هذه المعطيات أن السلطة في اعتمادها على المساعدات الخارجية هي سلطة من الطراز الريعى وممأسسة بشكل رئيسي على جهاز بيروقراطي ، وتتولى عملية توزيع الريع والحصص داخليا كعمل جوهري لها ، وتقوم أيضا بمعالجة الصراعات والفعاليات الداخلية والحراك الاجتماعي بحيث تتمكن من التحكم بالتشكيلات والتطورات الجديدة الناشئة في سياق العمل السياسي في سعي منها لدرء أية تحديات من مؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية بتشكيل تهديد على هيبتها ونفوذها وقوتها ، وأبرز ما ميز هذه السلطة ذات الملامح الريعية هي استئثار قلة محددة من أقطاب النظام السياسي على عملية الاتصال مع جهات الريع الخارجي بهدف تدعيم مكانتها الداخلية ونجم عن ذلك تغير في طبيعة دور السلطة التي وضعت تحت تصرفها اغلب مصادر الثروة ذات المنشأ الخارجي وقامت بوظيفة رئيسية تكمن في توزيع المزايا والمنافع والهبات والعطايا على الأفراد "[7]" ، وبحيث بدت السلطة الفلسطينية الناشئة مؤسسة بحد ذاتها قائمة على منح الهبات وتوزيع العطايا ، كما ظهرت الإدارة العامة العاملة في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية ضعيفة في عدة مجالات شملت تعددا في الوظائف والمؤسسات التي تقوم بنفس العمل وتشمل تسلسلا متضاربا في القيادة والتحكم وتفويضا غير كاف للسلطة والتفتيت المفرط في بعض الجوانب وفقدان الاستقلال لبعض الدوائر وعدم كفاية الإجراءات الرسمية والقانونية ومحدودية تبادل المعلومات داخل المؤسسات وفيما بينها وظهرت التدخلات ذات الدوافع الشخصية و التنظيمية والسياسية التي تشير إلى أن الأحكام والتنظيمات الداخلية لا تعمل بثبات كإجراءات مستقرة وممأسسة ومتوقعة "[8] " ، وتميز الواقع الفلسطيني الجديد بعد

---

[7] – نصر عمر شاكر يعقوب ، " دور العوامل الخارجية في تحديد صيغة النظام السياسي الفلسطيني 1994 – 1998" ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بير زيت ، كلية الدراسات العليا ، 2001) . ص10.

[8] – يزيد صايغ ، خليل الشقاقي ، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ، دت. ص 17.

اقامة السلطة الفلسطينية عام 1994 بعدد من التحولات البنيوية والبرامجية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ونحاول في المباحث التالية استعراض أبرز ملامح هذه التحولات:-

المبحث الأول

النظام السياسي الناشىء

تميز الواقع السياسي الفلسطيني الجديد بعد قيام السلطة بموقف رسمي يدعو بالتخلي عن الكفاح المسلح وإلغاء مواد الميثاق الوطني القاضية بعدم الاعتراف بإسرائيل ، وتبني النضال السلمي لحل الصراع مع إسرائيل دون أن يقفل ذلك إمكانية التصادم المسلح كما حدث في انتفاضة النفق عام1996 وانتفاضة الاقصى28 ديسمبر عام 2000 ، كما تم الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وم ت ف وتحولت الملامح المكونة للنظام السياسي الفلسطيني من مرحلة قامت على قاسم وطني مشترك في إطار م ت ف إلى مرحلة تعيد ترتيب العلاقات الفصائلية على قاعدة سلطة حاكمة ومعارضة ، وهيمن خطاب بناء الدولة العتيدة ومؤسساتها والاعتناء بقضايا لم تكن مطروحة سابقا كالديمقراطية وحقوق الإنسان وفصل السلطات والتنمية والمجتمع المدني والمواطنة ، وشمل هذا التحول أيضا طبيعة الخطاب الجديد للمعارضة الإسلامية والعلمانية ، وساهمت مؤسسات المجتمع المدني التي تكاثرت وتفرخت في ظل السلطة بدورها في إشاعة مفردات الخطاب الجديد ، ودخلت لغة المخاطبة في النظام الناشىء ألقاب تراتبية لم تكن مألوفة سابقا مثل تسميات الوزير ،الوكيل ،الوكيل المساعد ، واللواء ،والعقيد "[9]" ، كما تراجع دور المنظمة في الشأن الفلسطيني على مستوى صناعة القرار وبدت السلطة كمرجعية للشعب الفلسطيني وليس م ت ف التي تم التعامل معها وفق "منطق استخدامي" إذ رغم التعاطي معها كمظلة رسمية إلا أنه تواصلت محاولات إضعافها والمساس بمكانتها من قبل مؤسسات و رئاسة السلطة الفلسطينية "[10] "، كما جنحت السلطة

---

[9] – جميل هلال ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ، (رام الله : مواطن ، 1998) . ص 60.

[10] – قيس عبد الكريم و آخرون ، من أوسلو إلى واي ريفر، (دمشق : دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ،2000) . ص26.

التنفيذية إلى تهميش للمجلس التشريعي وقمع منهجي للمعارضة واستشراء للفساد مما ألحق ضررا بالبنية الداخلية التي أثرت على مجمل الموقف الفلسطيني في علاقاته الوطنية وفي نضاله السياسي مع إسرائيل "[11]" ، وقد أثار أسلوب الحكم الذي تبنته السلطة الفلسطينية سخط عدة فئات في المجتمع فطابعها الاصطفائى يطرد من دوائر توزيع الاستحقاقات شرائح عريضة في المجتمع ، واعتمد الممسكون بزمام السلطة على المحاباة والعلاقات الشخصية على حساب معايير الكفاءة مما أصاب بالإحباط النخبة المحلية الداخلية القائمة أو الكامنة "[12]" ، ويمكن الإشارة إلى عدد من المكونات والعناصر التي شكلت ملامح النظام السياسي من حيث قيادته واليات عمله وعلاقاته الداخلية ومصادر قوته وشرعيته على النحو التالي:-

في مربع البترومونيالية

هناك عدد من المسوغات لاعتبار النظام السياسي الفلسطيني هو نظام بترومونيالى بحكم ما يتضمنه هذا النظام لأغلب العناصر والسمات التي تنطبق على النظام البترومونيالى ، **فالشخصانية** (personalism) سمة رئيسية للنظام السياسي الفلسطيني ، إذ أن الرئيس هو الحاكم الذي يمثل محور النظام السياسي وهو يقوم من خلال شبكة علاقاته الشخصية بتوجيه واتخاذ جميع القرارات السياسية ، والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل عناصر القيادة بشكل ذاتي إذا حدثت فإنها عادة تكون قرارات تعبر عن إرادة الرئيس ولا يملك أصحاب المناصب الحكومية أو المؤسسات أي وزن ذاتي ، وتدور المسالة في إطار النظام الفلسطيني حول تعميم العلاقات الأسرية وفى غياب لدور المؤسسة في اتخاذ القرار ، ويظل الأهم في توزيع الأدوار

---

[11] – وحيد عبد المجيد ، "البنية الداخلية لعملية التسوية:الحالة الفلسطينية " ، في : أحمد الرشيدي (محرر) ، القضية الفلسطينية و آفاق التسوية السياسية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1998) . ص 77-83.

[12] – لوتيسيا .. ، عنف السلام .. ، مصدر سبق ذكره . ص 27.

والمهام على الأعضاء هي شبكة العلاقة الشخصية للرئيس "[13]" ، وتستند سلطة الرئيس إلى الاعتراف بالسلطة الشخصية له من جانب المعاونين والأنصار والموظفين ، وعلاقة الرئيس بأتباعه ليست علاقات تسوية بل هي اعترافهم المطلق بشرعية حكمه ولا يشتغل المحيطين بالرئيس بوظيفة إدارية معينة أو وضعا تقليديا إنما الأمر يدور حول أتباع شخصيين يتصرفون بدافع الحماسة أو الولاء لشخص الرئيس أو يتلقى تابعي الرئيس تفويضا لأمر ما أو ينجزوا لحسابه مهمات خاصة يكلفون بها "[14]" ، بالإضافة إلى **النسبية** التي تعتبر أحد سمات النظام البترومونيالى الفلسطيني وتعنى أن شبكة العلاقات الشخصية وهى الحلقة المحيطة بالرئيس والمكونة من المستشارين والوزراء والأشخاص الثقاة للرئيس هي حلقة غير ثابتة ، كما تعتبر مكانة الأشخاص القريبين من الرئيس أو ذات النفوذ الكبير وأولئك الذين يلعبون دورا هاما في صناعة القرار وعمليات التأثير وتقديم الاقتراحات والانتقاد هي الفئة التي تشكل النخبة الحاكمة بصورة فعلية رغم أنها غير رسمية إلا أن ذلك لا يلغى مركزية الرئيس الذي يكون هو من فوضهم من ناحية وإمكانية فصلهم أو تهميشهم من الرئيس نفسه إذا أراد "[15]" ، كما يتميز النظام السياسي بأنه "**غير رسمي**" فأغلب عمليات التخطيط والمفاوضات تتم خارج أطر المؤسسات الوطنية الفلسطينية بدء من المجلس التشريعي الذي يفترض أن يقر السياسات والبرامج واستراتيجيات السلطة مرورا بمجلس الوزراء الذي يجتمع بشكل روتيني ودون إشراكه بأية قضايا رئيسية في المفاوضات أو قضايا التمويل الخارجي أو الأمن أو خطط التنمية ، ولا يلتزم الرئيس عادة بالتشريعات أو القوانين ، كما أن الرئيس الفلسطيني- حتى

---

13 - لوتيسيا ، عنف السلام ..، مصدر سبق ذكره . ص27.

14 - يعقوب .. ، دور العوامل الخارجية .. ، مصدر سبق ذكره . ص40 .

15 - جان بيركوت ، جان بييرمونييه ، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي ، ترجمة أنطون حمصي ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، 1194) . ص 321.

مصادقة المجلس التشريعي على تشكيل رئيسا لمجلس الوزراء- لعب دورا مركزيا كبيرا من خلال ترأسه لعدد من المؤسسات الهامة فهو رئيس م ت ف ، ورئيس السلطة الوطنية، ورئيس اللجنة المركزية لفتح ، ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي، ورئيس اللجنة العليا للمفاوضات وغيرها من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية .

وتأتي اختيارات الرئيس انتقائية وكثيرا ما تستند إلى العلاقات الشخصية التي يقيمها فتتجاوز عندئذ المنطق الطبقي الاجتماعي ويلاحظ أن الأفراد المنتمين إلى أوساط متواضعة أميل إلى التدبر في علاقتهم مع السلطة بالمقارنة مع البرجوازية التقليدية خاصة تلك التي لديها طموح يتجاوز العمل الاقتصادي إلى تعزيز مكانتها وتقوية نفوذها فيصطدمون بتخوم محظور عليهم اختراقها خاصة تلك التي يرى الرئيس أنها تعارض سياسته ومناطق نفوذه أو تسعى لتعزيز علاقاتها في مواقع لا تخدم سلطته "[16]" ، كما يلاحظ تفشى الزبائنية في نظام الحكم الفلسطيني وعززها آليات النظام السياسي و نظام الانتخابات المعتمد على تعددية الدوائر التي تعزز الولاءات التقليدية مما يسمح بنشاط أوسع للتضامينات القرابية والجهوية على حساب الوحدة الوطنية "[17]" .

كما يتميز هذا النظام باعتماده على المركزية بمفهومها المزدوج من حيث مركزية شخص الرئيس في النظام باعتباره المرجعية العليا لكافة المؤسسات الفلسطينية – رئيس السلطة الفلسطينية – رئيس م ت ف – رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي – رئيس اللجنة العليا للمفاوضات- رئيس حركة فتح... الخ ، إلا أن هذا لا ينفى وجود مركزية أيضا لنخبة السلطة على المجتمع مما جعل مسار العلاقة والاتصال بين السلطة الفلسطينية والمجتمع تمر عبر هذه الإدارة البيروقراطية.

---

16 – لوتيسيا ، عنف السلام .. ، مصدر سبق ذكره . ص 137.

17 – هلال ، النظام السياسي ...، مصدر سبق ذكره . ص209.

البيروقراطية الناشئة – " طبقة السلطة" الجديدة

يعكس تكوين البيروقراطية الفلسطينية في تشكلها البنيوي وعلاقاتها الداخلية الوصفة التي ذكرها "بول كلافال" حول مفهوم البيروقراطية باعتبارها تأخذ شكل بنيان هرمي ولها الميزة الشكلية بان تكون قابلة للامتداد إلى عدد كبير من الأفراد وتستند إلى علاقات تسلسلية بحيث يكفى مضاعفة عدد التفريعات والطبقات لإدخال عدد إضافي آخر من الأشخاص "[18]" ، كما أن تبلور هذه البيروقراطية التي تتضمن حركة اجتماعية لا تعنى قوة دفع نحو التحول الديمقراطي أو الاجتماعي فالصاعدون من الطبقات الدنيا والمتوسطة في الجهاز البيروقراطي لا ينقلون معهم طبقاتهم التي ينتمون إليها خلال صعودهم الاجتماعي "[19]" ، ويتضح أن هذه الحركة الاجتماعية التي تتبلور في إطار البيروقراطية الفلسطينية الناشئة هي عامل برجز وتحول طبقي غير منضبط معياريا بأية أسس وهي طبقة استندت في تكونيها على امتيازات وظروف النظام الجديد للسلطة وضمن توزيعها في الهياكل والمناصب العليا للسلطة ومستفيدة من هذه المكانة الوظيفية بغض النظر عن أصولها الطبقية أو نشأتها الاجتماعية .

، وكما هو معلوم فان أغلب المؤسسات الرسمية والحكومية في السلطة تولتها نخبة سياسية بيروقراطية بتفويض من الرئيس ،حيث أن إدارة مؤسسات وحركة النظام الفلسطيني تبلورت من خلال شبكة العلاقات الشخصية والاتصالات غير الرسمية التي يستند إليها النظام ، والقنوات بين السلطة والمجتمع جسدتها **القوة الأمنية** التي اعتمد عليها النظام السياسي

---

[18] – بول كلافال ، المكان والسلطة ، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1990) . ص52.

[19] – بيركوت..، عناصر من اجل ..، مصدر سبق ذكره .ص 518.

الفلسطيني حيث بلغت عدد الأجهزة إلى ثمانية أجهزة بالإضافة إلى **الأجهزة البيروقراطية** التي تمثل أحد أركان النظام الفلسطيني الناشئ [*] .

والأجهزة البيروقراطية تمثل قواعد ضرورية لطبيعة النظام الذي يحتاج إلى شرعية للاستمرار في الحكم خاصة مع التسوية السياسية الباهتة التي أفقدت السلطة مصداقيتها ، ومع غياب مؤسسة سياسية وقانونية وتشريعية تتميز بالشفافية والمساءلة مما حدا بالسلطة بدعم الجهاز البيروقراطي وتوسيعه لضمان السيطرة على حركة المجتمع ونلمس ذلك في إجراءات التوسيع للعدد الكبير لمؤسسات السلطة مثل(جهاز الإحصاء المركزي ، والإذاعة ، التلفزيون ،والطيران ، وسلطة النقد ، والبيئة ، ديوان الفتوى والتشريع ، هيئة البترول الفلسطينية ، سلطة التبغ الفلسطينية ، مديرية التوجيه السياسي ، سلطة المياه الفلسطينية) وغيرها من المؤسسات الرسمية ، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية التي وصل عددها إلى ثمانية ، مما خلق تضخم في الجهاز الإداري والأمني وفي ظل غياب لهياكل وظيفية مبنية على تقديرات خاصة باحتياجات الواقع الفلسطيني .

لقد ترتب على هذه الآليات البيروقراطية ظهور طبقة تتميز بعلامات ثراء مرتبطة مباشرة بنخبة السلطة وهى طبقة يمكن اعتبارها " طبقة جديدة " ذات الطبيعة البيروقراطية والتكنوقراطية (أمنية ومدنية) وهى طبقة اعتبرها "محمود عبد الفضيل" نشأت في الدولة العربية بعد الاستقلال واعتبرها برجوازية جديدة (بيروقراطية) تختلف عن "برجوازية الأعمال التقليدية" ، و هذه الطبقة الجديدة لا يمكن تصنيفها في الواقع الفلسطيني ضمن التقسيم الطبقي المألوف كـ "برجوازية" نظرا لعشوائية الوضع الطبقي في فلسطين وعدم وضوح هذا البنيان الطبقي بسبب ظروف فلسطين التاريخية ، وقد أخذت هذه الطبقة الجديدة في الواقع

---

[*] – انظر/ي يعقوب .. ، دور العوامل الخارجية .. ، مصدر سبق ذكره .

الفلسطيني تعزز مواقعها الاقتصادية والسياسية داخل النخبة الحاكمة وحسمت قوتها السياسية وعلاقتها مع السلطة على حساب البرجوازية التقليدية بل اضطرت الأخيرة أغلب الأحيان التعامل مع السلطة من خلال عناصر الطبقة البيروقراطية الجديدة هذه التي يتراوح موقعها بين الطبقة الوسطى العليا وقريبا من الخط البرجوازي وهذه (البيروقراطية الجديدة) دخلت في معاملات دائمة ومتصلة مع عناصر رأس المال المحلى ومع قوى رأسمالية إقليمية ودولية "[20]" ، لكن ما يمكن تسجيله حول هذه (البيروقراطية الجديدة) الناشئة في حضن السلطة أنها لا تسعى فقط إلى تحقيق مواقع متقدمة في التراتب الطبقي فحسب بل تحركها دوافع رئيسة لتكون ضمن النخبة المركزية في السلطة التي تؤثر في مجرى القرار السياسي وتستمد قوتها لتحقيق ذلك من خلال شبكة اتصالها الداخلية وأجهزتها الإدارية التي تتطلب منها بعض الأحيان التدخل أو الإرشاد أو الاقتراح على الرئيس بتفويض من الرئيس نفسه ، كما تتمتع بعلاقات إقليمية ودولية حسنة ،وهو ما يجعل (البيروقراطية الجديدة) هذه تؤدى أدوارا في صناعة القرار أو التأثير عليه بشكل غير رسمي ، أو من قنوات بعيدة عن الأطر المؤسساتية خاصة وان النظام الفلسطيني يتميز باتخاذ القرارات بطريقة غير مؤسساتية و غير رسمية وهو ما يؤكد تعدد الأدوار التي تقوم بها هذه البيروقراطية واعتبارها أحد العناصر الأبرز في ملامح النظام السياسي الفلسطيني الناشئ .ومن الحري القول أن هذه البيروقراطية تملك علاقات داخلية وشبكة واسعة من الاتصالات وقنوات خلفية عديدة تكاد تكون مؤسسة بحد ذاتها قائمة على "اللارسمية " ، ومجمل هذه الخصائص التي تميزت بها هذه البيروقراطية الناشئة يضاف اليها تورط جزء كبير منها في الكثير من التجاوزات والفساد ودون أن يتمكن التشهير العلني والمستمر بها النيل من مكانتها ونفوذها أو حتى محاسبتها مما يعنى – استشرافا

---

[20] – محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) . ص149-152.

للمستقبل- أن هذه البيروقراطية ستتمكن من تعزيز دورها وتثبيت مواقعها وازدياد قوتها في التأثير على القرار السياسي والوطني .

ويمكن القول أن جناحي (طبقة البيروقراطية الجديدة) والبرجوازية التقليدية لا تشكلان قوة ضاغطة نحو تدعيم مؤسسات ديمقراطية تكفل نظام سياسي قائم على الشفافية والمساءلة ومعززا لحقوق الإنسان والمواطن لأن البرجوازية التقليدية وبحكم عناصر تكوينها وثقافتها وتجربتها الاقتصادية والسياسية ستكون معنية بالامتيازات والتشريعات التي تقرها الدولة وتخدم رأسمالها في حين أن هذه البيروقراطية الجديدة ستكبر فرصتها في القوة بغياب الحالة الديمقراطية أصلا.

فتح: إشكالية الحركة المناضلة ..والحزب الحاكم

يشير تبلور تجربة النظام السياسي الفلسطيني أن الإشكالية التي تعيشها وعاشتها السلطة الفلسطينية هي استنساخ لإشكاليات فتح الداخلية كتنظيم سياسي يعتمد على مركزية القائد والشللية والاستزلام والفئوية والجهوية وغياب تاريخي لممارسة ديمقراطية شاملة لكافة أجسامه الداخلية ، ويبرر البعض هذه الإشكاليات بحكم اتساع قاعدة فتح الجماهيرية وتمثيلها للقضية الفلسطينية في أغلب مراحلها الصعبة وما تعرضت إليه من ملاحقات ومحاولات تصفية أعاقها عن الاهتمام والتركيز على بناها وبرامجها الإصلاحية الداخلية.

ورأى آخرون أن " **المؤسسة السياسية للسلطة ودعامتها فتح تصرفت كعشيرة لا كائتلاف سياسي** "[21] ، بمعنى انعكاس إشكالية العلاقات الداخلية لفتح الشللية تجسدت في ممارسات السلطة في تحالفاتها الداخلية ودوائر علاقاتها ، وسياسة الرئيس داخل فتح هي نفسها سياسة الرئيس داخل السلطة ، ويظهر في البناء التنظيمي لحركة فتح أن الهرم التنظيمي لا يتشكل وفق النظم

---

[21] - عارف الحجاوي ، المسالة الفلسطينية_محاولات لوصف المشكلة وتصور الحل ، (رام الله : د ش ،2003) . ص14.

الهيكلية الفاعلة والمنظمة بناء على أسس إدارية وإجرائية مفصولة عن الأشخاص الموجودين فيها لكن تكتسب المواقع والمناصب في النظام الهيكلي أهميتها من وجود الأشخاص فيها بمعنى أن البنية غير الرسمية للنظام الداخلي تفوق بأهميتها البنية الرسمية "[22]" ، كما أن آليات التفاعل في الهياكل التنظيمية داخل حركة فتح بفعل عدم التواصل بين البنى التنظيمية الداخلية ومع تراكمات عملية سياسية وتنظيمية أفقد هذه البنى فعالياتها وتوازنها التنظيمي وخلق ترهلات في الأجسام والقواعد والمؤسسات التابعة لها .

إن البناء التنظيمي لفتح يتسم بغياب للديمقراطية الفاعلة في الأجسام التنظيمية المختلفة وتعزيز للمركزية التي تنفى مبدأ القيادة الجماعية وغياب لشروط العضوية ، ويمكن أن نتبين أن اغلب التشكيلات النقابية المهنية والطلابية والعمالية والنسائية تعكس التفكك البنيوي التنظيمي للحركة الأم كما تعيش حالة من التجنح والتكتل وعدم الالتزام التنظيمي .

وإذا كانت فتح شكلت الفصيل الأكبر في م ت ف فهي أيضا شكلت هيمنة واضحة على هيكل وبنية السلطة الفلسطينية ، وكان واضحا أن الأجهزة الأمنية والتي استوعبت أعضاء فتح من ناحية أسستها السلطة كبدائل شرعية للقوى الفصائلية المسلحة ، ولاستقطاب النشاط من هذه الفصائل والقوى المعارضة ، وتكريس هذه الأجهزة كقواعد تحمى شرعية السلطة وفي المقابل سيطرت كوادر فتح في المناصب الهامة والعليا على صعيد المجلس التشريع ومجلس الوزراء ومؤسسات السلطة الرسمية والمحافظون ورؤساء الأجهزة الأمنية والوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدون والمدراء العامون والمدراء وكانت الأغلبية العظمى من هذه المسميات الرسمية قد حظيت بها حركة فتح "[23]" .

---

22 – علي الجرباوي ، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين ، (رام الله : مواطن ، 1999). ص26.

23 – هلال .. ، النظام السياسي .. ، مصدر سبق ذكره . ص 13.

إن هذا التداخل والتشابك في العلاقة بين حركة فتح والسلطة يوضح في المحصلة النهائية أن حركة فتح تمثل الحزب الحاكم وهى المسئولة عن الدفاع عن هذه السلطة والمحافظة على إنجازاتها .وتطغى عقليتها أيضا على المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية وفي حركته السياسية وتوجهاته وهو تأثير ناجم عن كون فتح تحكم كحزب واحد في السلطة ولأن الحزب الذي يسيطر على امتيازات السلطة وتحديدا عمليات التوظيف في المجالات الإدارية والمهنية والسياسية وبحكم وجود قيادته الأساسية أو جزء كبير منها في داخل السلطة وفى رأس هرمها "[24] ". ومن شأن كل ذلك أن يضفي ممارسات وسلوكيات فتح على المستوى الاجتماعي.

كما أن الانتقال النهائي لمركز ثقل العمل السياسي الفلسطيني إلى الداخل أجرى تغييرات جذرية ونوعية في طبيعة العلاقات الداخلية لفتح وأسهم في تغيير مراكز القوى الداخلية في حين جرت عملية تهميش لبعض المراكز ومع كل هذه التغيرات ظلت العلاقات داخل الإطار التنظيمي لفتح ومع السلطة مرتبطة بشخصية الرئيس القائد المركزي والذي شكل محدد التأثير السياسي الرئيسي لمختلف العناصر داخل الأطر التنظيمية واستمرت صناعة القرارات تتم من خلال توجيهات القائد وليس في الأطر المؤسسية والى لجوء قيادات فتح والرئيس نفسه إلى تكريس الانقسامات الداخلية لاضعاف مراكز التأثير الحركية التنظيمية أو الحركية العاملة في السلطة والتي تتعارض مع موقف القائد الرئيس "[25]" ، وعجزت فتح في ذات الوقت تقديم نفسها أمام الجمهور الفلسطيني بشكل واضح فتارة تقدم نفسها كحركة شعبية جماهيرية مناضلة وضد التسويات السياسية الهزيلة وتارة تقدم نفسها كحزب حاكم يدافع عن سلطته ومشروعه

---

[24] – عزمي بشارة و آخرون ، أزمة الحزب السياسي الفلسطيني ، (رام الله : مواطن ، 1996). ص 18.

[25] – محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين،(رام الله : مواطن ،1996) .ص 86.

السياسي وشهدت مع قدوم السلطة دخول عناصر جديدة في صفوفها وهى عناصر استخدمت النفوذ التنظيمي للكسب ومراكمة رأس المال وهو ما يصور أن العلاقة بين السلطة وعدد من أعضاء فتح بأنها علاقة غير مستقيمة يحركها المال والولاء الشخصي ومراكز النفوذ والقوى و في غياب أي دور إصلاحي قامت به فتح اتجاه الأوضاع السيئة والتجاوزات وتقارير الفساد التي شهدتها المؤسسة الرسمية الفلسطينية خاصة وأن محاور هذا النظام ومفاتيح عمله هم أولئك المحسوبين على حركة فتح.

في كل الأحوال وبنظرة دقيقة على تركيبة السلطة الفلسطينية سنجد أن فتح تسيطر على الأجهزة الأمنية والشرطة وقوات الأمن الوطني والوزارات والمؤسسات الحكومية والسلطات القضائية والتشريعية وكل هذه المؤسسات مرتبطة إداريا وتنظيميا تحت إمرة رئيس السلطة الذي هو رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح وهو ما يعني أن السلطات الرئيسة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى التنظيم تدار بعقل الرئيس وهو ما يسبب تقييدا لحركة هذه السلطات وعجزها في اتخاذ القرارات بل أن هذه الأوضاع سمحت للرئيس التحكم بموازين قوى الأجنحة داخل السلطة أو حركة فتح بدء من قمة هرمها المتمثل في اللجنة المركزية مرورا بالمجلس الثوري ، وبقية الأجسام والمؤسسات الفتحاوية ، وأن هناك غياب للرؤية الإستراتيجية وهشاشة الحياة الداخلية القائمة على مجموعة مدخلات خاطئة لا يمكنها أن تساهم في تدعيم بنية تنظيمية ذات قواعد وأصول وثوابت مؤسسية أو حزبية،ولا تحقق تجانس تنظيمي يؤهل الحركة المحافظة على طليعيتها وقدرتها على التعاطي مع نتائج التحولات التي تشهدها الساحة الفلسطينية .

إن حالة الترهل البنيوي وغياب قيادة جماعية متماسكة وعدم تبني أو اعتماد سياسة تنظيمية واضحة وافتقار الحركة إلى مشروع استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار متطلبات المرحلة

وتحولاتها ساهم كل ذلك وبشكل تدريجي إلى تقليص جاهزية فتح والتشكيك بقدرتها على إدارة دفة الصراع في المرحلة المقبلة،خاصة وان فتح اختلطت الكثير من أوراقها مع تداخلها الكبير في مشروع السلطة وما تبع ذلك من تناقض لخطابها التحرري وشعاراتها الوطنية التي تأسست على قاعدة التمسك بالثوابت الفلسطينية ،في حين أن مشروع سلطة الحكم الذاتي التي تدافع عنه يلقى باستمرار معارضة متزايدة وهو ما يجعلها اكثر الأطراف الفلسطينية المدافعة عنه والمضطرة في أحيان كثيرة للعب دور سلطوي يتعارض مع توجهها المعلن والشعبي المؤكد على تواصلها النضالي.و أجبرت في كثير من الظروف وبسبب هذه الثنائية في خطابها إلى تبني مواقف مختلفة اتجاه قضية واحدة ذات علاقة بالموضوع الوطني ،وهو ما ساهم في نشوء مزيد من التكتلات والأجنحة داخلها والذي أدي بدوره إلى تأزيم الوضع الداخلي من ناحية و إضعاف السلطة من ناحية أخرى .

إن المتتبع لما يحدث داخل حركة فتح سيكتشف أن هناك حالة من اللاتوازن تعاني منها الحركة في مواجهة التطورات السياسية والأمنية الفلسطينية ، خاصة أنها لم تقدم حتى الآن تصور سياسي أو تنظيمي يعالج أزمتها الداخلية ومن ثم أزمة السلطة ، وهذا لا يتحقق دون قواعد عمل تنظيمية واضحة أو استراتيجية سياسية تعبر عن نفسها كفعل وليس مجرد ردة فعل.

ولاشك أن السلطة في غياب السيادة والسيطرة الكاملة نمى الشعور بحاجتها إلى سلطة مهيمنة ومتسلطة لستر هذا الضعف القانوني، مما يجعل من عملية إحلال الديمقراطية والتعددية عاملا إضافيا يساهم في إضعافها وفتح المجال لأقطاب يمكن أن تتحدى سلطتها وهو ما فسر عدم رغبة الرئيس عرفات عند عودته إلى فلسطين منح حركة فتح قوة ذات تماسك وديناميكية إلى أن كانت مواجهات حماس مع السلطة في غزة تشرين ثاني"نوفمبر" 1994 مما دفعه إلى

تنشيط دور فتح كدرع يحمي بها السلطة الوطنية الفلسطينية والقيام بحملة تعيينات لكوادر الحركة لضمان دعم متواصل من فتح للمحافظة على السلطة الوطنية الفلسطينية "[26]".

السلطة والمعارضة

مع عودة قوات الأمن الفلسطينية والتوجهات الإقليمية والدولية نحو دعم السلطة الفلسطينية للقيام بالتزاماتها الأمنية وفى ظل سيادة منقوصة وغياب مؤسسات الدولة أو مع ضغوطات إسرائيلية لدفع السلطة للقيام بدورها الأمني في كبح جماح المقاومة قامت السلطة الفلسطينية بتشكيل قوة أمنية استجابة لمجمل هذه الضغوطات الخارجية .إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون السلطة الفلسطينية شكلت قوتها الأمنية أيضا لاعتباراتها الخاصة انطلاقا من حداثة تجربتها في اعتبارها سلطة مركزية تصرفت كصاحبة شرعية في احتكار وسائل العنف واستخدامه في مناطقها التي تسيطر عليها وتشير التقديرات أن عدد قوات الأمن والشرطة تجاوز الثلاثين ألف بعد عامين من عمر السلطة ووصل في عام 1997 إلى 34 ألف شرطي واعتبر البعض أن هذه الظاهرة هي بمثابة "عسكرة " للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع إلا أن آراء أخرى تعتبر هذه القوة الأمنية لإدامة سيطرة سلطة مركزية ولمنع ظهور مراكز قوى داخلها " [27]" ، ونضيف بهذا الصدد أن الاعتماد على هذا العدد الهائل من القوات الأمنية بالإضافة إلى الأسباب المذكورة يعكس تجربة قيادة السلطة الفلسطينية التي تتكون من قيادة م ت ف التي حمل ارثها الوطني معه تعدد فصائلى مسلح واعتمدت هذه الفصائل تاريخيا على حيوية " العسكرة " في حسم بعض القضايا وقدرتها في الردع ، ولا يمكن إسقاط هذا الإرث لمجرد قيام السلطة خاصة في ظل وجود نفس القيادة والرموز السياسية ، و لان عملية التغيير والنزوع إلى مجتمع الدولة ومؤسساتها مسالة بحاجة إلى تأهيل وتجربة وممارسة وما يؤكد

---

26 – درويش ..، فلسطين : علاقات ... ، مصدر سبق ذكره. ص 16.

27 – هلال.. ، النظام السياسي ....، مصدر سبق ذكره. ص 78.

افتراضنا ما أشارت إليه " لوتيسيا بوكاي " حول بنية النظام الأمني الفلسطيني الذي عكس تصميمه والغموض والتداخل في مهام كل جهاز حالة التنافس واستحثت الانقسام بينها وظلت جميعا مرتبطة بمرجعية الرئيس "[28]" ، والواضح أن ذلك يعكس آليات عمل الرئيس في إطار م ت ف التي تنمطت تجربتها بغياب انضباط لمؤسسات مركزية يمكن شملها في مؤسسة واحدة ذات مهام وظيفية واحدة و أهداف واضحة وصلاحيات محددة ، وقد تزامن ذلك مع نزوع السلطة للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني التي نشطت وتكاثرت بعد قيام السلطة ومع تراجع مشهود للقوى السياسية ، وكان تشكيل وزارة العمل الأهلي يعكس رغبة السلطة في إخضاع الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الخيرية تحت إدارتها ناهيك عن طبيعة الاشتراطات التي وضعتها السلطة في صيغ نصوص قانونية و أمنية للسماح بإقامة مؤسسات المجتمع المدني .

على الصعيد الآخر عكست هذه الإجراءات والتوجهات للسلطة تأجيلا لعلاقة شفافة وقانونية وديمقراطية مع القوى السياسية الفلسطينية ويمكن تلخيص هذه الأزمة لاسباب تعود إلى ممارسة وطبيعة كل من السلطة والمعارضة.

أولا : السلطة

- طبيعة التسوية السياسية مقرونة بالكثير من النصوص والاشتراطات التي تدفع السلطة لتضع في سلم أولوياتها الدور الأمني قبل الأدوار المجتمعية والوطنية الأخرى .
- تجربة السلطة الفلسطينية في مجال الممارسة الديمقراطية هي تجربة حديثة ومستجدة خاصة مع تشكل أول كيانية فلسطينية مركزية بعد انخراط المؤسسة السياسية

---

28 - لوتيسيا .. ، عنف السلام...، مصدر سبق ذكره . ص 146.

الفلسطينية المتمثلة في م ت ف خلال اكثر من خمسة عقود في ظروف وطنية غلب عليها الطابع النضالي والتحرري وسيطرت فيها التعبئة والحشد على ما سواها .

- نزعت السلطة إلى القيام بدور رقابي وبوليسي مع انهيار الآمال المعلقة على عملية التسوية واستنفاذ تدريجي لمصادر شرعيتها وفقدانها لموارد أصيلة يمكن أن تساعدها في مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية .
- لا يمكن إغفال استمرار الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة الفلسطينية لحثها على ردع الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية التسوية السياسية الراهنة .

ثانيا : المعارضة

- تعتبر المعارضة كانت شريكة إلى حد كبير في تأزم العلاقة مع السلطة خاصة وان عدد كبير من هذه القوى السياسية بشقيها العلماني والإسلامي تصرفت بعد أوسلو وكان الواقع الفلسطيني لم يتغير بعد أوسلو عما سبقه فهي رفضت أوسلو كصيغة مقبولة لتسوية سياسية الآمر الذي دفعها الاستنكاف عن المشاركة في المؤسسات السياسية خاصة " المجلس التشريعي " أو غيرها من مؤسسات السلطة – التي كانت على اية حال أمر واقع وقائم فعليا – للقيام بدور إصلاحي كمعارضة سياسية .
- القوى السياسية المعارضة للتسوية السياسية اكتفت بدور سلبي غير فاعل في الحياة السياسية والخدماتية والديمقراطية في أراضى السلطة الفلسطينية معتمدة على برنامج الشعار والنقد بل لعبت في بعض الأحيان دور المتفرج في كثير من المحطات الهامة التي واجهها المجتمع الفلسطيني .
- غياب هذه المعارضة الفاعلة للقوى السياسية الفلسطينية أفقد المجتمع الفلسطيني فرصة تؤديها كل قوى المعارضة في العالم وهى فرصة كبح جماح السلطة التنفيذية ووقف

التجاوزات والفساد السياسي والإداري أو على الأقل ضغط السلطة أمام الرأي العام المحلى .

- استمرت هذه القوى السياسية المعارضة يتراوح موقفها بين مستنكف عن المشاركة في مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية وبين مخترق لهذه الاتفاقيات كالفصائل التي شنت عمليات عسكرية ضد إسرائيل وهو ما قلص من حجم تأثير هذه القوى السياسية على الساحة الفلسطينية إلى حد بعيد ، وتحديدا في الفترة التي شهدت اعادة الأنتشار الإسرائيلي والمراحل الأولى من تسلم السلطة للمؤسسات الفلسطينية بعد رحيل الاحتلال عنها.
- المعارضة الفلسطينية المتمثلة في القوى السياسية الفلسطينية لم تكن منظمة على نحو يمكنها التعبير عن موقف سياسي ضاغط على السلطة الفلسطينية ، مما دفع البعض للقول انه لا توجد لدينا معارضة فلسطينية متحدة بل هي عبارة عن معارضات متباينة ومختلفة تتعارض فيما بينها كما تتعارض مع السلطة"[29]" ، أما الأحزاب التي نشأت في ظل السلطة الفلسطينية والتي بلغت سبعة عشر حزبا ، فهي كانت عبارة عن دكاكين لأصحابها ولا تحظى بقواعد شعبية ، بل هناك من اعتبرها روافع وأدوات للنظام السياسي الفلسطيني ، وهو ما دفع البعض القول أن النظام السياسي الفلسطيني القائم بحاجة إلى إعادة بناء على أسس ديمقراطية جديدة وليس استبداله بنظام جذري آخر تبدو ملامحه كمسخ دكاكيني ونخبوي وغير أصيل إضافة إلى أنه غير مناضل "[30]".

---

[29] – نبيل شعث و آخرون ، السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة ، (غزة : منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية ،1995) . ص 43.

[30] – وليد سالم ،المسالة الديمقراطية في فلسطين ،(رام الله : مواطن ، 2000) . ص 145.

إن هذه الأسباب المتعلقة بخصوصية آليات كل من السلطة والمعارضة دفعت الأمور في كثير من الأوقات إلى علاقة غير ديمقراطية ومأزومة دفعت السلطة والمعارضة ثمنها سياسيا ، السلطة بالتشكيك في ديمقراطيتها ،والمعارضة بحصارها وخنقها واعتقال المئات من أعضائها ، وهو في الأصل ما شكل خسارة للمجتمع الفلسطيني الذي يتطلع إلى علاقة حيوية ونشطة تقوده إلى ديمقراطية تحكم السلطة والمعارضة معا .

المبحث الثاني

الاقتصاد الفلسطيني بين التحول والجمود

لم تفلح الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين م ت ف وإسرائيل في تجاوز إشكالية التشوهات البنيوية وقاعدة الإنتاج الفلسطينية الضعيفة ، ولم تهيئ ظروف التسوية السياسية المناخ الملائم لتشكل هيكل اقتصادي فلسطيني يعتمد على مدخلات وعناصر فلسطينية تضمن تحقيق تطور نوعي للاقتصاد الفلسطيني .

وقد أثرت ممارسات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني من خلال ربطه تبعيا بشكل خطير وهي تبعية مترامية المدى ومرهقة ومتجاوزة لنمطية مفهوم التبعية المألوف في الأدبيات ، كما ترك اقتصاد الضفة الغربية يعاني حالة من الإفقار الشديد "[31]" ، وتتجلى أحد تداعيات السياسات الاقتصادية الاستعمارية في نموذج التعاقد من الباطن التي حولت الفلسطيني من وكيل لتسويق المنتجات الإسرائيلية إلى وكيل وغطاء لإدخال الاستثمارات الإسرائيلية الموجهة في المحصلة النهائية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ، بمعنى أن الفلسطيني يبسط ظاهريا جنسيته على منتجات السلع الإسرائيلية لتجد لها مسوقا شرعيا فلسطيني الهوية في المناطق الفلسطينية "[32]" .

و قد تم تحديد العلاقات الاقتصادية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 29 نيسان 1994 والملاحق الخاصة بالبروتوكول

---

[31] – يوسف صايغ " الاقتصاد الفلسطيني :الاستلاب والإفقار" ، في : جورج العبد(محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني – تحديات التنمية في ظل احتلال مديد ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989). ص 265.

[32] – عادل سمارة ، الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع الى مأزق الاحتلال ، (القدس : مركز الزهراء للدراسات والأبحاث ، 1991). ص 264.

[33] " ، وتشير الوقائع والحقائق إلى أن الممارسات والتحكمات الإسرائيلية المترتبة على هذه الاتفاقية الاقتصادية جعلت من الصعوبة بمكان اعتماد سياسات وطنية لخلق فرص عمل جديدة واتضح أن السيطرة الإسرائيلية انعكست بصورة واضحة كعازل قوى للاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي خاصة مع اقتصاد فلسطيني ضعيف وفى ظل محدودية الموارد *، وتشير التقديرات إلى أن هناك تراجع في قدرات الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء اتفاق أوسلو خاصة أن الناتج القومي الإجمالي قدر في عام 1996(1،4 بليون دولار) أي بانخفاض قدره (4 ،18%) عن العام 1992 حيث بلغ (5 بليون دولار) وسجل انخفاض في حصة الفرد من الدخل القومي بنسبة تصل (38 %) لنفس الفترة وهذا وضع يشكل ضعفا واضحا على الاقتصاد الوطني حيث يتم الاعتماد على تصدير عوامل الإنتاج بدلا من السلع والخدمات "[34]" ، كما تراجعت القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني على الرغم من المساعدات المالية للدول المانحة ، كما أن الاعتماد على المقاييس والمواصفات الإسرائيلية في معظم السلع التي يتم استيرادها خاصة أن هذه المواصفات والمقاييس مرتفعة جدا قياسا مع متطلبات السوق الفلسطيني ، مما دفع الطرف الإسرائيلي لمنع استيراد بعض السلع المطلوبة في السوق الفلسطيني الأمر الذي أدى إلى حد كبير في تحجيم حرية التجارة الفلسطينية مع العالم فضلا على أن الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية تضمنت عدم جواز استيراد بضائع من

---

[33] – اتفاقيات أوسلو "الاتفاقية الفلسطينية- الإسرائيلية " ، مصدر سبق ذكره . المادة24 ، ص33.

* – أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والإجراءات الاقتصادية التحكمية لضرب الاقتصاد الفلسطيني ،وهي أحد الوسائل التدميرية التي استخدمتها إسرائيل للضغط على الفلسطينيين وحصارهم وظهرت بوضوح بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر2000،ولمعرفة المزيد عن الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، انظر/ي : عمر عبد الرازق و آخرون ، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، (رام الله : ماس ،2001).

[34] – سائد جاسر و آخرون ، مستقبل العملية السلمية في ظل التغيرات السياسية ، (رام الله : المركز الفسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ،1998) . ص114-116.

دول لا تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية أو اعتراف متبادل مما عطل فرص التجارة الفلسطينية لاستيراد سلع كثيرة من الدول العربية والإسلامية التي لا تعترف بإسرائيل "[35]" .

ولم يسجل تغير في التركيبة القطاعية للاقتصاد الفلسطيني أو تغيرات بنيوية ذات أهمية رغم بعض الحراك في قطاع الإنشاءات والخدمات المصرفية والبنوك وارتبط ذلك التطور النسبي بالآمال التي علقت على عملية السلام كما وحصل تدهور متزايد في عجز الميزان التجاري الذي يعكسه الهبوط طويل الأجل في حجم وقيمة الصادرات حيث سجل العام 1996 مبلغ (226 مليون دولار) مقابل الارتفاع المضطرد في حجم وقيمة الواردات الذي وصل في نفس العام إلى حدود (1725 مليون دولار) مما يعنى وصول العجز التجاري إلى حدود (1و5 بليون دولار) مما يشكل (45%) من مجمل الناتج المحلى "[36]" .

أما طبيعة النظام الاقتصادي الفلسطيني الذي نشأ في إطار تصورات وبرامج السلطة فقد كان من الواضح أن الخيار حسم لصالح البنية الرأسمالية وتبنى السلطة "للتخاصية " التي تعنى توجه الحكومة لتخفيض القيود الإدارية والإجرائية على النشاط الاقتصادي بحيث ينطلق القطاع الخاص في استثماراته وانتاجه وتجارته وفقا لقوى السوق أو ما يسمى آلية السوق الحر "[37] "، إلا أن هذا التوجه لم يفصل نهائيا التقاسم الوظيفي بين السلطة ودور القطاع الخاص لان ذلك يتلاءم مع الحاجة إلى ضخ الأموال المتدفقة من المؤسسات الدولية أو القوى الخارجية والمستثمرين ، وهناك مبررات قوية لتنفيذ برنامج اعمار فلسطين تضطلع به جهة مركزية لها علاقة متينة بالسلطة وكل ذلك يدور ضمن روابط مع الاقتصاد الإسرائيلي مما

---

35 – ماهر المصري و آخرون ، اتفاقية أوسلو–النتائج والتطورات ، (القدس : الملتقى الفكري العربي ،1997) .ص20–21.

36 – جاسر .. ، مستقبل العملية...، مصدر سبق ذكره . ص116.

37 – نائل موسى ، "التخاصية في عجلة الاقتصاد الفلسطيني–التجربة والدروس" ، في :اشتية(محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني...، مصدر سبق ذكره. ص401.

يعتبر نوعا من التبعية ، الأمر الذي يكشف تبعية اقتصادية مركبة للجهات الدولية المانحة من ناحية والإسرائيلية من ناحية أخرى "[38]" .

إن واقع الاقتصاد الفلسطيني يرتبط في مرحلة إقامة السلطة الفلسطينية بعدد من السمات التي شكلت في مجموعها عوامل ذات تأثير مباشر على النظام السياسي الاجتماعي ويمكن إجمالها ضمن التصورات التالية :

الريع الخارجي

إن الترتيبات السياسية الاقتصادية التي تضمنتها الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي أسهمت في خلق اقتصاد فلسطيني يركز على أعمال ذات طبيعة ريعية كالسياحة والتجارة و أعمال الترانزيت وتعتمد اعتمادا كبيرا على تمويل الدول المانحة التي أصبحت منذ عام 1994 جزء لا يتجزأ من العملية السلمية بل أصبحت طرفا رئيسا في هذه العملية كون إعلان المبادئ أشار إلى أن التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين ستدعم تقدم العملية السلمية وقد صرفت الدول المانحة اكثر من (5و1 بليون دولار) للسلطة الفلسطينية منذ عام 1993 حتى عام 1998 وذلك لبناء المؤسسات ودفع المصاريف الجارية وتحديدا الرواتب وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والصحة والتعليم ودعم التجارة والصناعة وإقراض القطاع الخاص و إقامة المناطق الصناعية والإسكان وخلق فرص عمل بل إن إسرائيل وبموجب اتفاقيات السلام أصبحت ومعها اليهودية العالمية طرفا في عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية وتعتبر أحد الدول المانحة يضاف إلى ذلك تحكمها في المعابر والحدود والسيطرة الأمنية وهو ما جعل عملية التنمية الفلسطينية مرهونة إلى حد كبير بإسرائيل "[39]".

---

[38] – الأزعر .. ، النظام السياسي...، مصدر سبق ذكره. ص 61.

[39] – العورتاني .. ، في: اشتية (محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني... ، مصدر سبق ذكره. ص 86-87.

إن العلاقة بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة تشير إلى أن المساعدات المالية لهذه الدول يتوقف عليها ليس نهوض الاقتصاد الفلسطيني فحسب بل بقاء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها مما يعزز الاعتقاد أن مصير السلطة الفلسطينية واقتصادها مرهون بالدعم الريعى الخارجي الذي به تتمكن من مواصلة عملها مما انعكس على طبيعة الاقتصاد الفلسطيني نفسه الذي استحكمت حلقات السيطرة والهيمنة الإسرائيلية عليه من ناحية وازداد تورطه في تلقي الدعم الخارجي من ناحية أخرى ،أي أن تشكل النظام الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط سيظل في برامجه وسياساته مرتبطا بمصالح الدول المانحة وإسرائيل ويمكن أن يتأسس استراتيجيا على المدى البعيد على قاعدة الهيمنة لهذه الدول إذا استمر الريع الخارجي مصدر الحيوية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني ومع غياب برامج ومقومات فلسطينية تؤسس لخروج موضوعي من التبعية الاقتصادية لإسرائيل أولا والدول المانحة ثانيا ، ومع تقديرنا لحجم الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني إلا أن هذه الصعوبات ليست مبررا للانغماس في مزيد من التبعية التي حولت السلطة إلى سلطة ريعية تتحكم بها المساعدات الخارجية كما تتحكم هي في توزيع هذا الريع في إطار مؤسساتها ، وهذا الدور الريعى الداخلي الذي تقوم به السلطة يبينه حجم القطاع العام الذي نجم عنه زيادة حجم وحصة الرواتب والأجور في بنود الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية القطاع العام ، والعدد الكبير من الموظفين في المجالين العسكري والمدني يبدو كاستمالة واستقطاب للمواطنين وكسب مناصرتهم للسلطة من خلال اندماجهم في العمل في أجهزة ومؤسسات السلطة "[40]".

الاحتكارات

---

[40] – نائل موسى ، "السياسة المالية الفلسطينية-قراءة في الموازنة العامة" ، في : اشتية (محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني...، مصدر سبق ذكره ، ص 265-266.

تؤكد شواهد الحالة الفلسطينية أن هناك جزء من رجال السلطة والجهاز الإداري والعسكري والمحاسيب على السلطة استخدموا أوضاعهم في المؤسسة لمراكمة رأس المال والاستفادة من مواقعهم بطريقة أدت إلى ظاهرة ترددت على مسامع الرأي العام المحلى والدولي وهى ظاهرة الاحتكارات لمؤسسات اقتصادية هامة دون تفويض قانوني وتعكيرا لمناخ التشريعات الاستثمارية التي كانت السلطة بأشد الحاجة إليها وهى بلا شك ظاهرة حجمت من إقدام رجال الأعمال والمستثمرين في الخارج والداخل المساهمة الفعالة والمشاركة الجادة في المشاريع الاستثمارية .

وفي هذا الشان يثور تساؤل هام حول مسالة الاحتكارات ،فهل هو اتجاه نحو بناء شركات للقطاع العام ؟ أم انه اتجاه نحو بناء شركات قطاع خاص وحصة معينة للقطاع العام ؟ علما بان السلطة الفلسطينية تصر بإعلانها الدائم دعم القطاع الخاص واقتصار دورها الرسمي على تهيئة بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص الفلسطيني "[41]" ، وقد عزز هذه الظاهرة إهمال تقرير هيئة الرقابة العامة من قبل اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي للتدقيق في أوضاع الأجهزة الأمنية والشركات المملوكة من السلطة أو التي تشرف عليها السلطة أو تتلقى مساعدة منها مثل الهيئة العامة للتبغ والهيئة العامة للبترول وشركة البحر والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية والشركة الوطنية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية وهيئة الإذاعة والتلفزيون "[42]" ، وفرضت السلطة الفلسطينية أيضا احتكارات بصفتها الاعتبارية المؤسسية على استيراد عدد من السلع والمنتجات مثل توقيعها على عقود قاصرة عليها مع شركات إسرائيلية في نطاق الأراضي " المحررة " وينطبق ذلك على البنزين الذي تسوقه شركة إسرائيلية وتبلغ قيمته مئة مليون دولار سنويا وتشير بعض المعلومات أن احتكارات السلطة تتراوح ما بين (

---

41 - فضل النقيب ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1997) . ص 89.

42 - هلال ...، النظام السياسي...، مصدر سبق ذكره .ص 201.

100 إلى 400 مليون دولار سنويا) وتشمل الاحتكارات أيضا الحديد والأسمنت والحصمة والبويات وهذه المنتجات تحقق مداخيل مرتفعة نظرا لحركة البناء الجامحة في الضفة والقطاع بعد تشكيل السلطة ويلاحظ أن أغلب هذا الارتفاع لم يترتب فقط على ارتفاع تكلفة النقل ، كما أن هناك سلع ومنتجات غذائية مثل الدقيق والسكر واللحوم المجمدة تخضع لاحتكارات الاستيراد "[43]" ، ويمكن القول أن طبيعة الاقتصاد الخدمى في أراضي السلطة الفلسطينية الذي يتطلب بنية إدارية تتعيش من الوساطة والسمسرة والوكالات الأجنبية والدعاية والإعلام والتخليص والنقل هو أكثر ما يمهد لنشوء شرائح رأسمالية وكمبرادورية وبيروقراطية "[44]" .

في ظل هذه الظروف تصبح مسالة الاحتكارات وسيلة مضمونة للسلطة لتشديد قبضتها على مصادر الريع الآتية من الوكالات الاقتصادية وشركات الاستيراد الكبرى والتحكم بالعناصر الاستهلاكية الضرورية وهو ما يشكل مخالفة لتوجهات السلطة القاضية بجذب الاستثمار والتخاصية والعمل باليات السوق الحر.

الفقر والبطالة

توقع الكثيرون بعد توقيع إعلان المبادئ في أوسلو أن يدخل الاقتصاد الفلسطيني في حالة من الانتعاش و إعادة هيكلته بما يحقق استيعاب للقوى العاملة الفلسطينية وانفتاح للسوق ينشط التجارة الداخلية والخارجية إلا إن طبيعة وخصائص الاقتصاد الفلسطيني الذي أشرنا إليه سالفا والبروتوكول الاقتصادي الموقع بين م ت ف وإسرائيل والإجراءات التحكمية الإسرائيلية أفقد واقع ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل هذه الظروف من فتح المجال للقوى العاملة الفلسطينية والتي تم استيعاب جزء منها في مؤسسات السلطة الفلسطينية ، وقد ازدادت الأمور

---

43 - لوتيسيا .. ، عنف السلام ...، مصدر سبق ذكره . ص 123.

44 - الأزعر.. ، النظام السياسي ...، مصدر سبق ذكره . ص 63.

سوءا بعد انتفاضة الأقصى حيث قامت إسرائيل بتدمير منظم لقوى الإنتاج والبنية التحتية وإقفال الأبواب في وجه الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي وهدم للمنشات الصناعية والعقارية وتجريف للأراضي الزراعية والموارد الطبيعية .

وقد شهد المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة ارتفاعا ملحوظا في ظاهرة البطالة بسبب منع إسرائيل عشرات الألوف من العمال الفلسطينيين الوصول لمناطق عملهم في السوق الإسرائيلي وهؤلاء اعتمدوا لفترة طويلة جدا في معيشتهم على العمل في إسرائيل ، خاصة مع غياب بنية إنتاجية في الضفة والقطاع والتي لم تستطع استيعاب العاطلين عن العمل ، وتصل نسبة البطالة إلى (50%) حال الإغلاق المحكم على المناطق الفلسطينية ،وفي الإغلاق الجزئي إلى(30%)، وتتفاقم هذه المشكلة بالنظر إلى حجم العمالة المحبطة والبطالة الجزئية ، وتبين الإحصائيات أن البطالة منتشرة في قطاع غزة اكثر من الضفة الغربية وفي شمال الضفة الغربية اكثر من وسطها ، وفي المخيمات اكثر من المدن والقرى ، وبين الأقل تعليميا اكثر من المتعلمين ، وبين النساء اكثر من الرجال ، وبين المتزوجين اكثر من غير المتزوجين ، وبين اللاجئين اكثر من غير اللاجئين ، ويلاحظ أن نسبة البطالة منتشرة في المجتمع بكافة شرائحه وفئاته ، والعمالة المحبطة والبطالة الجزئية تنتشر بشكل اكبر بين مجموعات تعاني أصلا من ضائقة اقتصادية ولا تملك وسائل دعم اجتماعي لتحسين ظروفها كالنساء وسكان المخيمات والأقل تعليما"[45] ".

وحسب بيانات 1998 فان نسبة الفقر وصلت عام 1997 إلى ما نسبته (23 %)ويصل إلى(25 %) دون حساب القدس ، وتشير الإحصائيات أن نسبة الفقر تشهد ارتفاعا في قطاع غزة حيث بلغت نسبة الأسر التي تعيش في حالة الفقر حوالي (38 %) ، كما أن أسرتين

---

[45] - باسم مكحول ، نادر سعيد ، "البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة" ، مجلة السياسة الفلسطينية ، (نابلس) ، العدد السادس (ربيع ، 1995) . ص33-55.

من ثلاثة أسر فقيرة تعيش في قطاع غزة تعانى من الفقر الشديد (المدقع) ووصل معدل الفقر في الضفة الغربية إلى (16 %) ويصل إلى (18 %) بدون القدس ، وتسجل معاناة مخيمات اللاجئين كأعلى معدل في انتشار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث توجد أسرة فقيرة واحدة من كل ثلاث أسر في مخيمات اللاجئين ، كما تتواجد النسبة الأعلى للفقر في القرى حيث تصل إلى 43 % "[46]" .♣

---

[46] - تقرير الفقر عام 1998، إعداد الفريق الوطني لمكافحة الفقر ، (رام الله : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 1998) . ص35- 36.

♣ - للمزيد حول حالات الفقر في فلسطين وظروفها و أوضاعها ، انظر/ي : هديل القزاز ، نادر عزت سعيد ، الفقر في فلسطين ، (رام الله : برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت ،1991).

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

المبحث الثالث

السلطة والنظام الاجتماعي

من الصعب فصل النسيج الاجتماعي الفلسطيني في تكوينه الثقافي والديني والسياسي عن المجتمع العربي بشكل عام والذي وصفه " هشام شرابي " بالمجتمع الأبوي الذي يعزز نظام الولاء المركزي لضمان استمرار النموذج الأولى للسلطة الأبوية ، وبالرغم من تعدد المظاهر العقائدية إلا إن ولاء الفرد الأساسي يتجه إلى العائلة أو العشيرة وتتحول فكرة المجتمع أو الوطن فكرة مجردة ولا تتخذ معنى إلا في نطاق ارتباطها بالنماذج الأولية للقرابة والدين ، وفى إطار التقاليد الاجتماعية فان سلطة الأب وشيخ العشيرة هي التي تحدد وجهة ولاء الفرد وموضوعه وليس الأمة أو الوطن أو الطبقة وهى التقاليد التي تدعم وتعزز الولاء الشخصي والتبعية التي يتم تأسيس الأفراد عليها في نطاق العائلة وترسيخها في الإطار الكلى للمجتمع داخل نظام الولاء وتوزيع الرضى والحماية ، وينشأ تقليد الواسطة في نظام الولاء هذا قويا صعب تحديه ، فالواسطة تضمن حماية الفرد والمجتمع ومصالحها المادية وصولا للفرد الأدنى في التراتب الاجتماعي والتي تعزز شعوره بالهوية والاندماج في مثل هذا المجتمع ، ويبدو نظام الولاء هذا وما يصاحبه من تنفيذ الاحتياجات للأفراد منطقيا ومقنعا ويوفر للأفراد الحماية والإحساس بالرضى "[47]" ، كما تتجلى في المجتمع العربي قيم العصبية والاستبداد والنزوع الطاغي إلى السلطة والقوة التراتبية بها والتعصب الفئوي وانعدام الاستقلال الذاتي ضمن إطار العصبية "[48]" ، لذلك سنحاول في هذا المبحث مناقشة السمات التقليدية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وتحديدا الولاءات التقليدية ونوعية الحراك الاجتماعي الذي شهده المجتمع

---

[47] – هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية التخلف في المجتمع العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1993).64-65.

[48] – عبد العزيز قباني ، العصبية بنية المجتمع العربي ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، 1997). ص 223.

الفلسطيني بعودة الكثير من المهجرين الفلسطينيين إلى ارض الوطن والتحولات الاجتماعية التي حدثت في البناء الفلسطيني.

الولاءات التقليدية

تؤكد الوقائع الاجتماعية الفلسطينية أن مرحلة إقامة السلطة الفلسطينية جنحت إلى التعاطى مع قضية الولاءات الحمائلية والعشائرية بشكل أثار البعض للمطالبة بإعمال مفردات الديمقراطية السياسية التي تتلاءم مع النظم السياسية المعاصرة والتي تشكل المواطنة المحدد الرئيسي في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة.

صحيح أن المجتمع الفلسطيني يحافظ على سماته التقليدية التي ما زالت فاعلة في تحديد الهوية السياسية والاجتماعية وأهمها الولاءات الجهوية والولاءات العائلية والولاءات الفئوية والولاءات الدينية "[49]" ، إلا أن مثل هذه الولاءات ومن خلال التجربة السياسية والاجتماعية ألحقت ضررا بمقومات النهوض العصري بالسلطة الفلسطينية لأنها ولاءات تصطدم بثقافة الديمقراطية والاستقلال الذاتي وتشكل انتكاسة في البعد الوطني القطري لحساب إقليم جهوى أو امتياز حمائلى أو فئوي .

وقامت السلطة على ضوء تحليلنا لمجمل هياكلها واليات عملها وظروف نشأتها بالتعاطى مع حملة الولاءات التقليدية التي لا زالت لها قوة معنوية هائلة في السلوك الفردي والجماعي وعلاقة هذا السلوك ودوافعه وثقافته بالسلطة السياسية وهى ولاءات أذهبت سيئاتها حسناتها لأنها لم تكن رافعة وقوة دفع نحو تطوير المجتمع والمؤسسة و لذلك اتكأت السلطة على منافقة هذه الولاءات بدعمها حينا وإثارة المنافسة بين أقطاب هذه الولاءات حينا آخر .

---

[49] – زياد عمرو ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، (رام الله : مواطن ، 1995) ص 19-22.

ويمكن الاستدلال على تعزيز السلطة للولاءات التقليدية من خلال عدد كبير من الإجراءات بل حتى التشريعات التي تكرس هذه الولاءات بدء من تعيين الرئيس لمستشار خاص له للشئون العشائرية وسياسة التعيينات والتوظيف الحكومي التي كثيرا ما راعت أبناء الحمائل الكبيرة ذوى النفوذ في الوساطة الحمائلية ومرورا بنظام الدوائر الانتخابية التي تكرس الاعتبارات المحلية والولاءات الحمائلية والجهوية ، بل حتى تشكيل مجالس الوزراء المختلفة راعت إلى حد كبير الانتماءات الحمائلية والجهوية باعتبارها من أهم معايير الاختيار .

من زاوية أخرى يمكن النظر إلى تعزيز السلطة لهذه الولاءات التقليدية كوسيلة من وسائل الهيمنة على المجتمع لان مثل هذا التعزيز يقسم المجتمع إلى تضامينات متنافرة تفتقد لتنسيق وتوحيد مؤسساتي ممكن أن يهدد السلطة خاصة وان كل منطقة جهوية أو حمولة تتابع بمفردها وبمعزل عن أي تضامينة أخرى ما يتعلق باستحقاقاتها ومنحها من السلطة الأمر الذي يفسر رغبة السلطة في المحافظة على علاقات ودية مع الحمائل الفلسطينية وفى كافة محافظات السلطة ، ومن الممكن أن تكون السلطة أخذت درسها هذا من تجربة الولاءات التقليدية في الدول العربية المجاورة التي نادرا ما يسجل فيها تماسا بين العشائر والسلطة بل كانت هذه العشائر اغلب الظروف مع سلطاتها وأحد روافعها وتهتف لها طالما لا تبخل عليها بالعطايا والهبات، أما الرأي الأخير الذي يمكننا استخلاصه كدافع من دوافع السلطة لتعزيز هذه الظاهرة فيتمثل في رغبة السلطة بإضعاف القوى السياسية والفصائل التنظيمية التي تتمتع بوعي سياسي ومؤسساتي يسمح لها بتهديد مكانة السلطة الفلسطينية ، يدلل على ذلك اقدام السلطة المصادقة على مئات قرارات المخترة لحساب الوجاهات العائلية والحمائلية في حين أنها نادرا ما كانت تسمح بترخيص حزب سياسي جديد وتضع تشريعات تصعب من فرص تكون أحزاب سياسية ،ومستغلة التكوين الثقافي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني الذي ينتمي

بكليته إلى الولاء الأبوي والمركزي لا إلي عقائد سياسية تنزعه من ارتباطه العضوي بمفاهيم وتقاليد المجتمع الأبوي التقليدي . كما أن سعي السلطة للاستقطاب الطبقي الاقتصادي أدى إلى تضعضع مكانة وفعالية الطبقة الوسطى التي شهدت تراجعا لقوتها التقليدية ، مما استدعى ذلك ترنح المجتمع بين أخلاقيات "النفعية الجديدة" من جهة "والمحافظة التقليدية" من جهة اخرى"[50]".

مكانة المرأة

لا زالت هناك العديد من القيود المفروضة على المرأة الفلسطينية ، وما زالت أكثرية النساء مقيدات في التحرك بسهولة في المجتمع ، خاصة مع افتقارهن إلى موارد اقتصادية مستقلة ، ومشاركتهن في القوى العاملة ضئيلة ومحدودة مما يعني أن معيشة المرأة الفلسطينية تتحدد بقدر كبير بوضع الزوج أو بوضع العائلة وهو ما يؤدي إلى أن تبقى الغالبية الساحقة للنساء مجرد (تابعات) ، ومع هذه التبعية تأصلت فكرة أن بنية الزواج يوفر درجة قوية من الأمان للنساء ، وعموما تظهر المعطيات بأن النساء في القدس العربية والضفة الغربية يعشن أوضاعا أفضل نسبيا من النساء في قطاع غزة "[51]" ، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية في إطار سياساتها الاجتماعية أن تساهم في دعم مكانة المرأة ، ولم تشهد ظروف المرأة الفلسطينية تحولات جذرية في إشراكها في المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية أو إحداث نقلة تتناسب ودور المرأة الفلسطينية في التجربة النضالية الفلسطينية .

ويمكن تبين تدني مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة من خلال مجلس الوزراء والذي خلال تشكيله عام 1994 وحتى تاريخ هذه الدراسة تعاقب ستة مجالس وزارية لم تبلغ نسبة تمثيل

---

50 - علي الجرباوي ، لكي نتخطى الأزمة ،(رام الله : جامعة بير زيت – معهد أبو لغد للدراسات الدولية ،2001).ص33.

51 - ريما حمامي ، "النساء في المجتمع الفلسطيني" ، في : ماريان هيبرغ ، غير أوفنسن (محررتان) ، المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، ترجمة عفيف الرزاز ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1994) . ص349 –350

المرأة إلا(8%) في أعلى مستوى لها ، وذلك بمشاركة امرأتين بمنصب وزير خلال مجلس الوزراء الثاني 1996 ، وكذلك الحال على صعيد المناصب العليا في الوزارات التي لم تشهد تعيين نساء في منصب وكيل وزارة ، كما لم تتمكن المراة في مؤسسات السلطة الوصول الى موقع اتخاذ القرار بحكم التوجه السائد لدى الرجال أن المرأة أخذت حقها في مواقع القرار وبأنها شريكة في صنع القرار الحكومي ، ورغم فعالية الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في نضال الحركة الوطنية الفلسطينية ، إلا أنها دفعت إلى أدنى الهرم الحزبي السياسي أيضا وهو ما انعكس في التشكيلة الهرمية **للمؤسسات** والوزارات الفلسطينية ، وتفيد المعطيات أن نسبة الرجال في منصب مدير عام تصل إلى 89% في حين تبلغ نسبة النساء 11% فقط ، هذا عدا أن أعداد النساء العاملات في جميع مستويات السلم الوظيفي أقل من الرجال ، وأغلبهن يعملن في مواقع تنفيذية وليس مواقع صنع القرار وتخطيط السياسات"[52] ".

وأشارت دراسة ميدانية إلى الأسباب التي تحول دون مشاركة سياسية واجتماعية فاعلة من خلال مسح اجري على اكثر من ألف امرأة إلى عدم معرفة النساء بالأحزاب السياسية لأسباب ذاتية حينا وبسبب ممانعة الأهل حينا آخر ، كما يعود تدني مشاركتهن إلى تدني المستوى التعليمي للنساء ، وعدم القدرة على التفرغ للنشاطات السياسية والاجتماعية بسبب الاعتناء بالأولاد والأعمال المنزلية ، وعدم وجود دخل مستقل للنساء يمكنهن من الدفع لمصروفات التنقل وتغطية نشاطاتهن ، ومحدودية المراكز والمؤسسات التي تعني بتقديم برامج جادة للمرأة واقتصار هذه المؤسسات على "النخب النسوية فقط "[53]" ، ورغم أهمية الدور الذي تقدمه هذه المراكز والمؤسسات النسوية الفلسطينية ، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إليها

---

[52] – نادية حمدان ، واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ، (رام الله : المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ، 2001) .ص36-37.

[53] – سهى هندية ،" واقع مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الفلسطينية" ، حسين أبو رمان (محرر) ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، (عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات ،2000) . ص 95-126.

كون مطالبها وشعاراتها تتسم بالعمومية والنخبوية، ولم تتمكن من التفاعل الحقيقي والتأثير بالمحيط الشعبي مما أدى إلى تراجع الجانب التطوعي لهذه المؤسسات النسوية ، كما شهد الخطاب النسوي الفلسطيني انقلابا ارتبط بتركيز هذا الخطاب واعتماده على مرجعيات غربية ودولية كإطار نظري وبرامجي لمواجهة الواقع المحلي مع إقصاء التفاعل المباشر مع القاعدة الشعبية واستبدالها بالمؤسسات الدولية المانحة "[54]".

"العائد والمقيم" أو "الداخل والخارج"

تشير التقديرات أن مجموع العائدين للأراضي الفلسطينية والذين كانوا يقيمون في خارج فلسطين نحو(267,355) شخصا حتى نهاية العام 1997 ،ويشكلوا ما نسبته حوالي(10,5 %) من سكان الأراضي الفلسطينية الذين شملهم التعداد العام للسكان في عام 1997 ، وبلغت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية من مجموع العائدين حوالي (65,3%) وفي غزة وصلت نسبة العائدين إلى(34,7%) ، وقد توزع العائدون على كافة المحافظات الفلسطينية ، وأظهرت البيانات أن (53%) من العائدين أقاموا في المناطق الحضرية في الأراضي الفلسطينية ، وتعود أسباب زيادة نسبة العائدين إلى المرحلة السياسية التي تلت إعلان المبادئ- أوسلو مما سمح بعودة كادر م ت ف وجزء من عوائلهم ، بالإضافة إلى عودة العائلات الفلسطينية بعد حرب الخليج وطردهم من دول الخليج ، وحسب الاحصائيات الرسمية فهناك اختلاف في نسبة العائدين بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للمراحل المختلفة،حيث ان النسبة الأعلى للعائدين بعد حرب الخليج - قبل قيام السلطة- كانت الى الضفة الغربية ، وبعد قيام السلطة الفلسطينية تركزت العودة في مناطق قطاع غزة ، ويعود ذلك الى ان المهاجرين الفلسطينيين الى دول الخليج كانت معظمها من الضفة الغربية ، أما العودة الى غزة

---

[54] - وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن 17- 18 كانون الاول1999، مروة قاسم ، الحركة النسائية الفلسطينية ، (رام الله :مواطن ،2000). ص 109-110.

بعد قيام السلطة فهي مرتبطة بطبيعة الاتفاق الخاص بما سمي غزة – أريحا أولا والتي حصرت العودة بهاتين المدينتين ، وكشفت نتائج التعداد العام للسكان عام 1997 الخاصة بفئة العائدين من الخارج أن النسبة الأعلى عادت بعد قيام السلطة وبلغت حوالي (48,5%) تلتها نسبة العائدين بعد حرب الخليج وبلغت حوالي (24,1%)"[55].

وبغض النظر عن التقديرات الكمية للعائدين والمقيمين إلا أن المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني بعد إقامة السلطة الفلسطينية أفرز إشكالية ظاهرة ما عرف بـ"العائد والمقيم" أو "الداخل والخارج" ، ومرد ذلك هو عودة أغلب قيادات وكوادر م ت ف ومؤسساتها إلى داخل الأراضي الفلسطينية ، وهي مؤسسة تحمل أنماطا اجتماعية وتقاليد سياسية خارج سياق المألوف في داخل فلسطين ،وهناك من يشير إلى أن الصراع بين "الداخل والخارج" نشأ بوضوح في انتفاضة 87 ،حيث خشيت قيادة الخارج من تبلور قيادة وطنية فعالة أو بديلة أو موازية تتمكن من التدخل على مستوى صناعة القرار وليس فقط المشاركة ، فبذلت جهودا كامنة لتقليص دور قيادة الداخل لتظل أداة تنفيذية فحسب" [56]" ، كما تنتمي إلى إطار ثقافي مختلف بحكم تجربة الشتات ، ونتج عن هذا التماس سعي كل طرف للمحافظة على طريقته في الحياة وممارسته في السياسة والمنظور الاجتماعي ، و يمكن القول أن اقتسام الوظائف العليا في مؤسسات السلطة الناشئة كان المحك وموضع الطموح والتنافس ، فالعائدون يبررون أحقيتهم عبر تمترسهم داخل مؤسسة م ت ف التي تمثل الكيانية الوطنية التاريخية وهم بذلك الأساس في النضال وشظفه وفي السلام ونعمه ، في المقابل يحاجج المقيمون بأنهم لن يظلوا

---

55 – مجدي المالكي، ياسر شلبي ، الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (رام الله : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،2000). ص 53-55.

56 – ممدوح نوفل ، "النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج" ، جورج جقمان (تقديم) ، ما بعد الأزمة – التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية ، و آفاق العمل ، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن22-23تشرين الأول-1998،(رام الله : مواطن ، 1998). ص 32.

مرتهنيـــن للتشـــكيلات السياســـية للقادمين من الخارج والتي هيمنت تاريخيا على مؤسسات وامتيازات وأموال م ت ف ، وساهم هذا الجدل إلى توتر الساحة الوطنية ، ونشط البعض في توظـــيف هذه الإشكالية بشكل مؤسسي ومنظم في سياق صراع الاستحواذ على السلطة ضمن قواعـــد "العائدين و المقيمين" ، ورغم صعوبة انكار تداعيات وتجليات هذه الظاهرة ، الا أن الشواهد تشير الى تراجع هذه الظاهرة أو ضمورها وهي مسألة طبيعية بحكم التكيف المعقول الذي حدث بعد تجربة السنوات الاولى من عمر السلطة وأحداث الانتفاضة ، وبروز أولويات هـــددت المجتمع برمته ، وقبول كل من العائد والمقيم بالاخر ومناقبه ، ومع التوازن النسبي الـــذي شهدته عملية اقتسام المناصب العليا بين "العائد والمقيم" اجمالا تؤكد الشواهد ان هناك حالـــة انـــتقال مـــن الاختلاف الى الائتلاف بين العائد والمقيم بسبب تطور المصالح المتبادلة والـــتقارب السياســـي الـــذي تحكمه قواعد تتجاوز مفاهيم "العائد والمقيم" ،وتتركهم يتجنبون الانقسام الداخلي أمام عدو يتربص بهم للاجهاز على انجازاتهم .*

---

* للمزيد انظر/ي : زكريا احمد ،"حرب الأخضر والأزرق- حرب العائد والمقيم" ، مجلة السياسة الفلسطينية ،(نابلس) ، العدد الثالث عشر(شتاء 1997) . ص111-116.،وانظر/ي : جميل هلال ، النظام السياسي الفلسطيني..، مصدر سبق ذكره.وانظر/ي أيضا محمد خالد الأزعر، النظام السياسي الفلسطيني...،مصدر سبق ذكره.

خلاصة

يجمل هذا الفصل الآثار والانعكاسات للتسوية السياسية على الواقع الفلسطيني ، والسمات العامة التي عكستها التسوية السياسية على النظام الفلسطيني الناشئ والذي لم تتبلور ملامحه النهائية بحكم دائرة المواجهة المتصاعدة وعدم حسم عملية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبدت السلطة الفلسطينية الناشئة مؤسسة بحد ذاتها قائمة على المنح وتوزيع المزايا والمنافع والهبات ، وظهر أداء الجهاز البيروقراطي لهذه السلطة ضعيفا ويشهد تسلسلا متضاربا في القيادة والتوجيه والتحكم وظهور التداخلات التي أسقطت الأحكام والقوانين واللوائح الداخلية والتي لم تسهم في إجراءات مستقرة وممأسة ، وتم تحليل المسوغات التي أفضت لاعتبار النظام الفلسطيني هو نظام بتروموني‌الي ، ورصد لتكوين البيروقراطية الناشئة التي تحولت بحكم الامتيازات والمنافع الممنوحة لها لتكون هيكل طبقي وبعيدة عن الشفافية والمساءلة وتسعى إلى تحقيق مواقع سياسية عليا بعد وصولها إلى أوضاع طبقية متقدمة ، والإشارة إلى إشكالية حركة فتح الداخلية التي عكست نفسها في أداء وبرامج وممارسات السلطة كون أغلب مفاصل وقيادة هذه السلطة من أعضاء وكوادر حركة فتح ، وتطرق الفصل موضحا أزمة العلاقة بين السلطة والمعارضة وأوجه القصور في أداء كل منهما ، وبين الفصل اشكالية التشوهات البنيوية واليات البرنامج الاقتصادي الفلسطيني وظروفه تحت الحصار والتبعية المزدوجة للاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل أولا وللدول المانحة ثانيا ، وتأثيرات هذه الظروف على مستقبل الاقتصاد الفلسطيني ، كما أن البناء الاجتماعي الفلسطيني تحت ظل السلطة الفلسطينية لم يشهد تغيرا جذريا أو تطورا مفاهيميا أو بنيويا متسقا مع تحولات الواقع السياسي

، بل شهد الواقع الفلسطيني تعزيزا للولاءات التقليدية التي بدت كنقيض مع النظم السياسية الحديثة.

الفصل الثالث

النخبة السياسية الفلسطينية ... التجنيد والتدوير والتغيير

المبحث الأول : الخصائص الأساسية لأعضاء النخبة

- ❖ المجلس التشريعي والتجربة النيابية
- ❖ الخصائص الديمغرافية والجهوية
- ❖ الخصائص الثقافية والاجتماعية
- ❖ الخصائص السياسية

المبحث الثاني : معايير التجنيد السياسي

- ❖ تجنيد النخبة الوزارية
- ❖ الاعتبارات الحزبية
- ❖ الاعتبارات الحمائلية
- ❖ الاعتبارات الجهوية
- ❖ المجلس التشريعي

المبحث الثالث : التدوير في النخبة السياسية

- ❖ الانغلاق في تدوير نخبة المجلس التشريعي
- ❖ النخبة الوزارية .. التجميد والتجديد
- ❖ الانقلاب الأبيض
- ❖ الخاتمة
- ❖ أولا : نتائج الدراسة
- ❖ ثانيا : التوصيات

➢ مقدمة

يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية ، يتضمن المحور الأول التحقق من الجذور الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لتركيبة النخبة في مجلسي الوزراء والتشريعي ، وهي الخلفيات التي تمثل أداة تحليلية للكشف عن العلاقات التي تربط بين النخبة وهذه المتغيرات ، ويستكشف المحور الثاني معايير التجنيد السياسي في النخب الوزارية المتتالية منذ عام 1994 وأهم الأسس التي تمثل قنوات التجنيد السياسي في النخبة الوزارية والتشريعية ورصد العلاقة بين نواب المجلس التشريعي وبين الوزراء في السلطة التنفيذية ، واستكشاف درجة التماسك والتناسق في أداء كل من المؤسستين ، أما المحور الثالث فهو يستعرض عمليات التدوير في هاتين المؤسستين الحيويتين ومراقبة عملية التدوير والياتها ومستواها ودرجتها وتحليل استحداث منصب رئيس وزراء وتأثيره على النظام السياسي الفلسطيني والنخبة السياسية الفلسطينية.

أولا :- المجلس التشريعي والتجربة النيابية

يجدر القول أن تشكيل المجلس التشريعي من أكثر التجارب في السياسة الفلسطينية أهمية من حيث دلالته السياسية ومضمونه الوطني، باعتباره يمثل أول التجارب الانتخابية للشعب الفلسطيني خلال تاريخه الحديث، ويأتي تتويجا لنضالات وطنية فلسطينية طويلة، وهوأحد السلطات السياسية الرئيسية للنظام الفلسطيني الناشئ ، و قاعدة الفعل للسلطات الأخرى بحكم الصلاحيات الممنوحة له وبسبب طبيعة عمله التشريعية التي تؤسس للنظم ومفاعيل الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، ويباشر مسؤوليات غاية في الأهمية خاصة أنه يرث واقعا عاش طويلا في غياب التشريعات والمساءلة والقوانين وكل ما له صلة بتنظيم وتسيير الحياة اليومية ومستقبل المجتمع في حاضره ومستقبله.

وقد جرت الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني في 1996/1/20، تنفيذا لما ورد في وثيقة إعلان المبادئ - أوسلو و التزاما بالتفاصيل التي وردت في الاتفاقية المرحلية والتي وقعت في واشنطن والتي ذكرت طبيعة عمل المجلس وآلياته ، وقد حددت الاتفاقية المرحلية ولاية المجلس بانتهاء الفترة الانتقالية التي كان من المفترض انتهائها في 1999/5/4 ، وبحيث يتولى المجلس مسؤولياته ضمن المناطق الفلسطينية التي يتم انتقال الصلاحيات إليها بموجب الاتفاقية المرحلية"[1].

لقد جاء المجلس التشريعي الفلسطيني بعد انتخابات حظيت باهتمام دولي وإقليمي ومحلي، وعكست المشاركة الواسعة للناخبين الفلسطينيين تعطشهم إلى ممارسة نوع رئيسي من الممارسة الديمقراطية التي افتقدتها وانتزعت منها تحت الحكم الإسرائيلي العسكري الطويل ،

---

[1] - اتفاقيات أوسلو ، مصدر سبق ذكره . المادة (28) . ص 28.

رغم أن أغلب التنظيمات العلمانية والاسلامية المعارضة لتسوية أوسلو دعت إلى مقاطعة الانتخابات ، الا أن ذلك لم يمنع من مشاركة كبيرة في الانتخابات وحضور مراقبين دوليين من أكثر من 13 دولة في العالم ووصل عددهم إلى أكثر من 500 مراقب دولي يمثلون شخصيات اعتبارية وسياسية وأكاديمية من كافة أنحاء العالم.*

ووجد المجلس التشريعي نفسه أمام مهمتين رئيسيتين وصعبتين **الأولى** :- القيام بتشريع واقرار النظم والقوانين والتشريعات التي تكفل دولة ديمقراطية تحافظ على حقوق الإنسان وتعزز المواطنة ، والقيام بدور تنموي في الإنسان والموارد الطبيعية ، وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني في الكيان الجديد الناشئ ، وهي مهمة صعبة ومعقدة لأسباب عديدة أهمها أن المجلس يتسلم وطن لم تكتمل سيادته ولم ترسم حدوده السيادية ويتعامل مع مناطق جغرافية مجزأة وليس ضمن وحدة جغرافية واحدة تسهل مهماته وتسمح له بتعميم قراراته ونظمه وقوانينه، خاصة وأن الجزء المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من بقية الاراضي الفلسطينية والقدس واللاجئين والحدود والعلاقات الدولية هي مسائل مؤجلة للمرحلة النهائية، أي أنها أسباب تتعلق ببنية الاتفاق السياسي القائم على التجزئة والمرحلية وأنصاف الحلول والإجراءات القطعية ، وليس هذا ما يمثل التحدي الوحيد ، بل تبرز الظروف الذاتية الداخلية الفلسطينية التي تتوزع بين ما هو سياسي يتعلق بموقف القوى السياسية وذات الوزن الثقيل في الساحة الفلسطينية التي تعارض الاتفاقات التسووية المطروحة والتي لم تبد أي استعداد في تطوير تجربة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ كونه نتاج لاتفاقية لا ترى فيها هذه القوى السياسية حلا عادلا أو متوازنا لقضية التحرر الوطني ، و لا ترغب القبول بالاتفاقية وما يترتب عليها، وفي المستوى الأخر فواقع الفقر والبطالة والاقتصاد الهش والبنية التحتية

---

* حسب نتائج اللجنة المركزية للانتخابات وصلت نسبة عدد المقترعين الى ما يقارب 75,86 وهي نسبة عالية وتشير الى مشاركة شعبية نشطة وفاعلة.

المدمرة والقطاعات الخدماتية المترهلة والمشكلات المؤسساتية ، مجمل هذه الاوضاع شكلت ظروفا ضاغطة على طبيعة المهام الجسام الملقية على عاتق المجلس التشريعي كمشرع ومراقب ومسئول رئيسي في الواقع الفلسطيني الجديد.

أما المهمة الرئيسية **الثانية**:- و التي تشكل أولوية للمجلس التشريعي والمجتمع بشكل عام هي استكمال التحرر الوطني، خاصة وأن الكفاح السياسي حدد كخيار استراتيجي لاستعادة الحقوق الوطنية والزام الدولة العبرية بتنفيذ استحقاقات التسوية السياسية الفلسطينية، وبعد أن بات أسلوب الكفاح المسلح خارج معادلة المواجهة مع الدولة العبرية بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ.

ومع بدء الدورة البرلمانية في الحياة السياسية الفلسطينية، اتضح أن سقف الطموح الشعبي كان مرتفعا جدا إزاء تعويلهم على دور المجلس التشريعي الذي اعتقدوا أنه رافعة سياسية واجتماعية وإدارية يمكنها ان تضيف نوعيا على صيرورة الحياة السياسية الفلسطينية في مرحلة بناء الكيان الوطني ، ومن المحتمل أن يكون سقف الطموح المرتفع نحو دور المجلس التشريعي في مستقبل الحياة السياسية بحيث يكون دور جذري ومحوري هو ما سبب الخيبة الشديدة للكثير من المواطنين، ومن العدل القول ان مجموعة الظروف الموضوعية التي أحاطت بالمجلس التشريعي لعبت دورا لا يستهان به في إخفاقه لإنجاز الكثير مما كان يتطلع اليه الجمهور الفلسطيني، مع ذلك ليس من الحكمة إغفال طبيعة الثقافة والممارسة لأعضاء المجلس التشريعي الذين لعبت توجهاتهم السياسية وثقافتهم وممارساتهم وانتماءاتهم الجهوية والعائلية دورا في خيبة الأمل ازاء المجلس التشريعي.

المعيقات ..والضغوطات

وللانتقال الى موضوع النخبة السياسية في المجلس التشريعي يفترض مناقشة الاسباب التي تحول دون إنجاز المجلس مهامه ومسؤولياته وتحليل الظروف المحيطة به والمعيقات الداخلية التي تحول دون انجازه لمهامه:-

- الاشتراطات الواردة في الاتفاقية المرحلية التي جاءت في صيغة تمنح مجرد صلاحيات مقيدة للمجلس التشريعي ،في حين أنها أجلت القضايا التي تمثل أسس الاستقرار السياسي وفضاء للعمل التشريعي المناسب خاصة القضايا الحيوية المؤجلة مثل الوحدة الجغرافية والقدس واللاجئين والسيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية، مما اغرق المجلس في الشأن السياسي العام على ما سواه، وهذا شل عمل أعضاء المجلس التشريعي لإقرار القوانين أو القرارات ذات الصفة أو التأثير السياسي المستقبلي الذي يمكنه المس بالاتفاقات الموقعة أو يغل يد المفاوضين أو السلطة التنفيذية، وهذه الصلاحيات المنقوصة الناتجة عن شروط ومبنى الاتفاقية المرحلية، وضعت المجلس التشريعي في ظروف أفقدته القدرة على التشريع مع هيمنة واضحة وشبه مطلقة للسلطة التنفيذية التي عملت على إفراغ المجلس التشريعي من مضمونه المادي والمعنوي في القرار السياسي ، وتجلى ذلك في امتناع السلطة التنفيذية إعطاء مجال للمجلس التشريعي في مناسبات كثيرة ومتعددة للعب دور الشريك في عملية صنع القرار نذكر على سبيل المثال لا الحصر رفض عرض (بروتوكول الخليل) على المجلس التشريعي لمناقشته ، بالاضافة إلى الطابع الانتقائي لإقرار القوانين ، فما يتعارض مع التزامات السلطة التنفيذية السياسية في المستقبل تنعدم حظوظها من

العرض على المجلس أو منحه فرصة للمناقشة ، في حين تزداد فرصة القوانين المدنية والعامة للمناقشة أو المصادقة والنشر والتنفيذ."[2]".

- كشفت تجربة المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) أن هناك هيمنة للثانية على الأولى ، تبين ذلك في تأخر اصدار القانون الأساسي الذي ينظم العلاقة بين السلطتين ، وتتأكد هذه الهيمنة في غياب الصورة المألوفة التي تنظم العلاقة بين هاتين السلطتين ، حيث من المفترض ان تكون السلطة التنفيذية مسئولة عن سياساتها وبرامجها وخططها أمام المجلس التشريعي ، وتخضع للمساءلة والسؤال والاستجواب ، الا أن ذلك لم يحدث كنهج في النظام السياسي ، بل أن الوزراء والمسؤولين التنفيذيين وتحديدا المسئولين الامنيين لا يأبهون بلجان المجلس التشريعي المشكلة للتحقيق أو الاستجواب، خاصة فيما يتعلق بالتجاوزات التي ارتكبها بعض أفراد الأجهزة الأمنية بما في ذلك اعتداءات على أعضاء المجلس التشريعي نفسه"[3]".
- رغم أن نتائج اللجنة المركزية للانتخابات أظهرت تنافس 17 كتلة وحركة سياسية في الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي* ، الا أن النتائج أكدت أن حركة فتح بقوائمها الانتخابية الرسمية وأعضاء حركة فتح الذين رشحوا أنفسهم من خارج القوائم الحزبية لفتح هم الذين هيمنوا على مساحات الحركة والفعل في المجلس التشريعي ، ومع دور محدود للأعضاء الذين قدموا أنفسهم على أنهم مستقلين ، هذه الهيمنة الفتحاوية في المجلس التشريعي ساهمت في عدم رفد النظام السياسي الفلسطيني بتحولات جذرية

---

[2] – احمد مجدلاني ، المجلس التشريعي-الواقع والطموح ، (رام الله : منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين،2002) . ص86-88.

[3] – المصدر السابق . ص 151.

* – 17 كتلة وحركة اغلبها عبارة عن تحالفات عرضية لبعض الطامحين إلى النجاح في عضوية المجلس التشريعي وهي بلا قواعد شعبية او سمات مؤسساتية منظمة .

في الثقافة السياسية أو أداء متقدم للمجلس التشريعي من خلال التعددية السياسية ومشاركة سياسة أوسع لبقية القوى السياسية. ان العدد الكبير لأعضاء فتح في المجلس التشريعي الذي يصل إلى ما نسبته 76%، يعني تفرد حزب سياسي واحد في المؤسسة التشريعية، فإذا كان ممكنا التسليم بحزب واحد في السلطة التنفيذية فان الامر مختلف في المؤسسة التشريعية التي من المفترض أن تعكس التعددية السياسية في المجتمع وتراعي جملة الآراء المتباينة، وتكفل لأغلب الآراء التعبير عن نفسها لأن ذلك هو ما يعطي شرعية وتماسكا لقرارات وقوانين المجلس التشريعي، وهو ما يسهل تكريس الولاء الفئوي في إطار المؤسسة التي يفترض أن تكون الأكثر تعبيرا للأغلبية السياسية.

- أداء فتح التنظيمي الذي يتميز بالترهل وعدم التناسق والتجنحات، وغياب برنامج استراتيجي سياسيا أو وطنيا بحكم تعدد التكتلات داخلها والافتقار إلى الاتساق البرامجي عكس كل ذلك نفسه على أداء نواب فتح داخل المجلس التشريعي معبرا عن نفسه في صورة أجنحة مختلفة لنواب فتح داخل المجلس التشريعي تتبنى افكارا وآراء متباينة وهذا ما عكسته ظروف المصادقة على عدد من القرارات والقوانين التي أيدها جزء من نواب فتح وعارضها الجزء الآخر، مما يعني أن عدم التزام نواب فتح بقرار تنظيمي – حزبي- يشير في أحد وجوهه و في ظل مسألة التعددية الغائبة في تشكيلة المجلس التشريعي انها فتحت -نسبيا- المجال لمشاركة المستقلين العلمانيين والإسلاميين للتأثير في نشاط وفعالية المجلس بقدر ما.
- رغم التباين الواضح بين أجنحة نواب فتح الا أن تأثير الرئيس يظل طاغيا وفاعلا في إجبار أغلب هذه الأجنحة إذا اضطر الأمر لحشدها للمصادقة على قرار أو قانون أو

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

حكومة يرغب الرئيس في تمريرها، مستخدما في عملية الحشد هذه أكثر من وسيلة، وذلك وفقا لطبيعة كل نائب ومكانته التنظيمية وطموحاته- و التي عادة ما يعرفها الرئيس- ووفقا لموقعه داخل تنظيم حركة فتح، وهي آليات تدور بين الدعم بالإغداق والمنح وبين التهديد المبطن أو المعلن، معتمدا الرئيس في ذلك على امتداداته التنظيمية داخل أجسام حركة فتح المختلفة ونفوذه العارم في الأجهزة البيروقراطية- المدنية والعسكرية-، وهو لا يتوانى في تشغيل كل مفاتيح الضغط على النواب وليس بالضرورة بشكل مباشر، والتجربة النيابية أوضحت أن الكثير من نواب فتح عادة ما يلتزمون لأسباب تنظيمية أو عامة أو حسب براعة النائب ومهارته في المساومة والتفاوض لاستحقاقات شخصية، كل ذلك يعني أن المؤسسة التشريعية رغم صلاحياتها و قوتها المستمدة من الانتخاب المباشر الا أن قدرتها في مواجهة الرئيس محدودة جدا، وهذا ما تؤكده الوقائع والمداخلات الخاصة بتجربة المجلس التشريعي وتحديدا في منح الثقة للحكومات التي شكلها الرئيس عرفات والتي حظيت أغلبها على مصادقة المجلس التشريعي.أما على مستوى النواب " المستقلين" فهؤلاء يتمكنوا من التكتل الذي يتيح لهم القدرة على التأثير في قرارات المجلس أو آليات عمله أو علاقته بالسلطة التشريعية، وذلك يعود للاتجاهات السياسية للمستقلين الذين ينقسمون بين الاسلاميين والعلمانيين الذين تختلف آراؤهم في مجموعة كبيرة من القضايا بدءا من عملية التسوية السياسية وانتهاء بالقوانين المدنية وقضايا حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية وغيرها، وهذا الانقسام لم يمكنهم من بناء تحالف متماسك بقدر ما كان يمثل التقاء تكتيكي محدود وهش ، هذا عدا عن أن أغلبية المستقلين لا يتمتعون بقواعد جماهيرية تؤازرهم وتقف خلفهم، ومن خلال النظر إلى الخلفية النضالية والسياسية

والمهنية لنخبة النواب المستقلين في المجلس التشريعي نجد أن اغلبهم لا ينتمون بشكل رسمي وواضح لأحزاب سياسية أو تنظيمات سياسية، فجزء هو تكنوقراطي استفاد مما حققه من نجاح في مهنته فاستخدم شهرته المهنية للوصول إلى البرلمان، وجزء حسب نفسه سياسيا على أحزاب معارضة لعملية التسوية ليستفيد من أصوات الناخبين المؤيدين لهذه التنظيمات، ونختلف مع بعض الاراء التي تشير إلى تصنيف النواب بأنهم من حماس أو الجبهة الشعبية ، وذلك لأن التنظيم الحمساوي أو الجبهاوي لم يعلن بأية حال أن هؤلاء ينتمون لتنظيماته ، وما حدث في نشاط وفعالية وأداء هؤلاء النواب يعكس أنهم لا يتبنون توجه حماس أو الجبهة بقدر ما يعكس ثقافتهم السياسية ورؤيتهم الخاصة للأمور وطموحاتهم الشخصية التي لا تنتسب إلى حزب، وقد استخدمت السلطة احيانا هذا الادعاء للإشارة إلى مشاركة سياسية متعددة في انتخابات المجلس التشريعي، وهذا لا ينفي ان بعض أعضاء هذه المجموعة قدمت افكارا سياسية ومداخلات لا بأس بها في محاولة للنهوض بواقع ودور المجلس التشريعي الفلسطيني.

ثانيا:- الخصائص الديمغرافية والجهوية

تتناول هذه الخصائص كل من المتغيرات التالية لنخبة المجلس التشريعي ومجالس الوزراء المتعاقبة: -

الجنس، الديانة، العمر، الانتماءات الجهوية التي انحدر منها أعضاء نخبة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ، حالة اللجوء ،والسكن ، والعائدين والمقيمين.

1-1 الجنس:

تظهر البيانات أن الغالبية العظمى هم من الذكور، إذ وصلت نسبتهم إلى 94.3%، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 5.7%، والخمسة نساء اللواتي انتخبن في المجلس التشريعي، لا يمثلن بشكل عادل أو متوازن قطاع المرأة في المجتمع الفلسطيني. لا من خلال النسبة العددية للنساء اللواتي يقدر عددهن بـــ (1837956) في مقابل الذكور الذي يبلغ عددهم (11796539) في الاراضي الفلسطينية* ، ولا من خلال التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية في إطار مساهمتها في الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو يخالف التوقعات التي تأملت ان تساهم نسبة التعليم في المجتمع الفلسطيني والمشاركة الفاعلة للمرأة في الحركة الوطنية في تحقيق تمثيل يليق بنضالها أو بكفاءتها، علما ان ثلاثة نساء نجحن عن طريق حزب سياسي وهن جميلة صيدم، ودلال سلامة وانتصار الوزير عن قوائم حركة فتح، و د. حنان عشراوي وراوية الشوا كمستقلات، ومجموعة النساء اللواتي رشحن أنفسهن للمجلس التشريعي بلغن 25 امرأة من مجموع عدد المرشحين الذين بلغوا نحو 672 مرشحا. وحركة فتح لم

---

* - لمزيد من المعلومات حول المؤشرات السكانية في فلسطين ، انظر/ي:- كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ، (رام الله:جهاز الاحصاء المركزي ، 2000) .

ترشح من قوائمها الرسمية سوى أربع نساء، وهو ما يشير إلى ان الإجحاف بحق المرأة في التمثيل عدا عن أنها مشكلة اجتماعية فهي أزمة على المستوى الحزبي والسياسي أيضا.وتدني نسبة مشاركة العنصر النسوي في المجلس التشريعي يتطابق أيضا مع وضع المرأة في مجلس الوزراء الذي لم يزد عن نسبة 8% في اعلى مستوياتها.

جدول رقم(1) توزيع اعضاء نخبة المجلس التشريعي حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	83	94.3
انثى	5	5.7
المجموع	88	100

جدول رقم(2) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب الجنس

التشكيلة الوزارية	ذكر		انثى		العدد الاجمالي للوزارة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	16	94	1	6	17	100
الوزارة الثانية	24	92	2	8	26	100
الوزارة الثالثة	27	96	1	4	28	100
الوزارة الرابعة	19	95	1	5	20	100
الوزارة الخامسة	17	94	1	6	18	100
الوزارة السادسة	24	96	1	4	25	100
المجموع	127	95	7	5	134	

2-1 الدين:

وصل إلى عضوية المجلس التشريعي 6 أعضاء من المسيحيين وواحد سامري يهودي ضمن كوتا خاصة بالأقلية الدينية في فلسطين لضمان تمثيلهم في عضوية المجلس التشريعي ووزعت المقاعد للمسيحيين في محافظة بيت لحم (عضوين) والقدس(عضوين) ورام الله(عضو) وغزة(عضو) والطائفة السامرية (عضو)، والتمثيل على خلفية دينية يؤكد الحرص على ضمان تمثيل الأقليات تجنبا لاضطهاد الأكثرية، رغم ان العمل بنظام الكوتا ليس كله خير خاصة وانه ممكن ان يحرم كفاءات لعضوية المجلس أو يفرض أعضاء لا يمكنها العمل بجدارة واقتدار تحت قبة المجلس ، ويلاحظ أن نسبة العنصر المسيحي في النخبة الوزارية أعلى منه في نخبة التشريعي ، اذ وصلت نسبته الى 11% وفي أكثر من تشكيلة وزارية.

جدول رقم(3) توزيع اعضاء نخبة المجلس التشريعي حسب الدين

الدين	العدد	النسبة المئوية
مسلم	81	92
مسيحي	6	7
سامري(يهودي)	1	1
المجموع	88	100

جدول رقم(4) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب الدين

التشكيلة الوزارية	مسلم		مسيحي		العدد الاجمالي للوزارة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	16	94	1	6	17	
الوزارة الثانية	23	89	3	11	26	
الوزارة الثالثة	26	93	2	7	28	
الوزارة الرابعة	18	90	2	10	20	
الوزارة الخامسة	16	89	2	11	18	

الوزارة السادسة	23	92	2	8	25	
المجموع	122	**91**	12	**9**	134	**100**

3-1 **العمر:**

يعتبر متغير العمر من المتغيرات الهامة لأنه يعتبر مؤشرا للقوة، بمعنى أن القوة السياسية تزداد مع ازدياد العمر، وتسهم في الاستقرار السياسي، نظرا لأن الأشخاص المتقدمين في العمر يصلون إلى مرحلة من النضج السياسي الذي راكمته التجارب والخبرات السياسية والأحداث والوقائع المختلفة التي ترفع من مستوى الدقة والصواب لجملة القرارات السياسية المتعلقة بأمور الدولة، وقد أشارت عدة دراسات إلى أهمية متغير العمر كدراسة (مايسة الجمل عن النخبة في مصر) و(محمد اوشيك عن النخبة في السودان) و(تيسير الناشف ومحمد الجبالي عن النخبة في فلسطين)، وتوضح لنا دراسة متغير العمر كمؤشر للتمييز بين الاجيال وخبرات هذه الاجيال في التطورات التي شهدها المجتمع ويكشف مستوى التجانس بين أعضاء النخبة أو عدم التوافق بسبب الفجوة الجيلية، ويبين لنا الجدول رقم (5) توزيع فئات العمر على أفراد نخبة المجلس التشريعي، عند انتخابهم كأعضاء في المجلس التشريعي عام 1996 وأن حوالي 42% من أعضاء المجلس التشريعي يقعون بين الفئة العمرية "51-60" وهي أعلى نسبة في نخبة أعضاء المجلس، كما يلفت الانتباه وجود 12% من أعضاء المجلس التشريعي في فئة الشباب دون الأربعين عاما، وبذلك يمكن القول ان نخبة المجلس التشريعي تركزت في الفئة العمرية (51-60) تليها الفئة العمرية(41-50) ثم فئة الشباب بين (30-40) وأخيرا الفئة العمرية التي تقع فوق السبعين عاما.أما الفئة العمرية الأكثر حضورا كما يشير جدول رقم (6) للنخبة الوزارية فتقع ضمن الفئة العمرية بين (41-50) وفئة (51-60) وهذا

يعود لانضمام جزء كبير من أعضاء المجلس التشريعي الى مجلس الوزراء والذين ترتفع معدلات اعمارهم ضمن هاتين الفئتين.

جدول رقم (5) توزيع نخبة اعضاء المجلس التشريعي حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30-40	11	12.5
41-50	30	34
51-60	37	42
61-70	7	8
اكثر من70	3	3.5
المجموع	88	100

جدول رقم (6) توزيع النخبة الوزارية حسب العمر

التشكيلة الوزارية	30 – 40		41 – 50		51 – 60		61 - 70		70 فأكثر		العدد الاجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الوزارة الاولى	-	-	4	24	9	53	2	11.5	2	11.5	17
الوزارة الثانية	2	8	3	11.5	12	46	6	23	3	11.5	26
الوزارة الثالثة	1	3.5	8	29	14	50	4	14	1	3.5	28
الوزارة الرابعة	-	-	4	20	9	45	7	35	-	-	20
الوزارة الخامسة	-	-	4	22	8	44.5	6	33.5	-	-	18
الوزارة السادسة	-	-	16	64	9	36	-	-	-	-	25
المجموع	3	2	39	29	61	45	25	19	6	5	134

4-1 **اللجوء:**

يتم التركيز عادة في الأدبيات الفلسطينية على موضوع اللجوء(اللاجئين وغير اللاجئين)، ليس بكونه تقسيما طبقيا أو اجتماعيا بقدر ما يعكس قضية سياسية حية واستراتيجية، خاصة وأن الإحصائيات للاجئين الفلسطينيين في الاردن ولبنان وسوريا والاراضي الفلسطينية تبلغ حسب تقديرات وكالة الغوث حوالي (3737494) * وهو الموضوع الأكثر صعوبة وتعقيدا في مفاوضات التسوية، ويمثل أبرز القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وهو يحظى بدعم الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والقرارات المتعاقبة التي صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتشير الوقائع التاريخية للتجربة النضالية الفلسطينية أن اللاجئين هم أكثر الفئات تضررا من الاحتلال الاسرائيلي وهم أيضا الاكثر مشاركة في العمل الكفاحي * ، ونظرا لكل هذه الظروف يصبح من الهام النظر إلى العينة النخبوية في المجلس التشريعي الذين ينتمون للاجئين الفلسطينيين الذين يمثلون 35% في حين بلغت نسبة غير اللاجئين إلى 65%، ونجد ان نسبة اللاجئين في النخبة تزداد في نخبة المجلس التشريعي في قطاع غزة وهي نتيجة طبيعية بسبب تكدس العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. كما وتظهر البيانات أن نسبة اللاجئين في المجالس الوزارية المتعاقبة لا تتجاوز 23% وهي نتائج تدلل على تمثيل ضعيف للاجئين في

---

* - لمزيد من المعلومات حول اللاجئين المسجلون في وكالة الغوث ، انظر/ي:- كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ، (رام الله : جهاز الاحصاء المركزي ،2000) . ص36.

* - لمزيد حول دور اللاجئين النضالي وظروفهم في الشتات والتهجير،انظر/ي:- روز ماري صايغ ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة ، ترجمة خالد عايد ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1983) .

صفوف النخبة السياسية ولا تعكس تمثيلا يتناسب مع عدد اللاجئين أو أدوارهم النضالية.

رقم (7) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب حالة اللجوء

الحالة	العدد	النسبة المئوية
لاجىء	31	35
غير لاجىء	57	65
المجموع	88	100

جدول رقم (8) توزيع النخبة الوزارية حسب حالة اللجوء

التشكيلة الوزارية	لاجىء		غير لاجىء		العدد الاجمالي للوزارة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	2	12	15	88	17	
الوزارة الثانية	4	16	22	84	26	
الوزارة الثالثة	8	29	20	71	28	
الوزارة الرابعة	5	25	15	75	20	
الوزارة الخامسة	4	22	14	78	18	
الوزارة السادسة	7	28	18	72	25	
المجموع	30	23	104	77	134	

5-1 العائد والمقيم:

مع إقامة السلطة الفلسطينية عاد آلاف الفلسطينيين من الشتات، وكانت عودتهم من الإنجازات الهامة في وثيقة إعلان المبادئ لاتفاق اوسلو، حيث تمكن عدد كبير من العودة إلى الاراضي الفلسطينية بعد غياب طويل في المنفى، وكما أشرنا في الفصل السابق كان هناك تماس بين العائدين والمقيمين نشأ نتيجة التجربة الثقافية والاجتماعية والنضالية لكل من فلسطيني الداخل وفلسطيني الخارج، ومع نشوء السلطة انتقلت

إشكالية العائد والمقيم مع مشهد يدعي بان العائدين يحتكرون مراكز القوى والمناصب في السلطة، وهي نظرية أسست على هيمنة العائدين على المؤسسات والمراكز القيادية في م.ت.ف بحكم الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأة وتطور م.ت.ف، الا أن النخبة الفلسطينية في المجلس التشريعي، لم تعكس النتائج المعممة حول هيمنة العائدين وكشفت توازن نسبي في توزيع نخبة التشريعي ، والجدول رقم(9) يشير إلى ان نسبة العائدين والمبعدين لم تتجاوز 37.5% من إجمال أعضاء النخبة في المجلس التشريعي، وهي نتائج يفترض القبول بها لأنها قامت على قاعدة الانتخاب ، والمعتقد السياسي والأداء البرلماني(التشريعي) والتشبيك في العلاقات الاجتماعية(الأفقية) ومع القيادة(العمودية) تكاد تكون متماثلة لدى العائدين والمقيمين، ولم تظهر أي فوارق نوعية في أداء العائد والمقيم رغم بعض الخصوصيات والتي هي غير ذات أهمية ناتجة عن تجربة المنفى والداخل، حيث يميل نواب الداخل إلى المحافظة بشكل أكبر من النواب العائدين ولكن ليس بشكل يحيل موقف كل طرف إلى خلاف أساسي وجذري ، وبلغت نسبة العائدين في النخبة الوزارية حوالي 39.5% وهي نسبة أعلى من مستواها في النخبة التشريعية ، كما وتعكس حضور قوي للعائدين في المناصب السياسية العليا.

جدول رقم (9) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب الاقامة قبل السلطة

وضع الإقامة	العدد	النسبة المئوية
مقيم	55	62.5
عائد	23	26
مبعد	10	11.5
المجموع	88	100

جدول رقم(10) توزيع النخبة الوزارية حسب الاقامة قبل السلطة

التشكيلة الوزارية	عائد		مقيم		مبعد		العدد الاجمالي للوزراء	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	7	42	9	52	1	6	17	
الوزارة الثانية	11	42	13	50	2	8	26	
الوزارة الثالثة	13	46	14	50	1	4	28	
الوزارة الرابعة	7	35	12	60	1	5	20	
الوزارة الخامسة	6	33	11	61	1	5.5	18	
الوزارة السادسة	9	36	15	60	1	4	25	
المجموع	53	39.5	74	55	7	5	134	

6-1 الانتماء الجهوي

لا تعكس توزيع الانتماءات الجهوية في نخبة المجلس التشريعي أي دلالات أو مؤشرات ذات علاقة بمستوى المشاركة السياسية أو الحراك السياسي الاجتماعي في منطقة دون أخرى بسبب طبيعة نظام الانتخابات الذي يقوم على توزيع حصص لمقاعد عضوية المجلس التشريعي لكل دائرة انتخابية بحيث خضعت عملية التوزيع الجهوي لاعتبارات النسبة السكانية لكل محافظة، ومع الأخذ بمعايير التمثيل الجهوي على حساب- احيانا النسبة العددية- فمثلا هنالك محافظات محدودة الحجم السكاني وحظيت بمقاعد أجحفت بحق بعض المحافظات ذات الاكتظاظ السكاني، فمثلا محافظة طوباس فاز المرشح الذي حصل على 2,132 في حين خسر في نابلس المرشح الذي حظي على 17,005 أو المرشح الذي خسر في مدينة غزة وهو حاصل على 17.117 ، ويظهر الجدول رقم(11) نسبة النخبة المنحدرة من القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية، والتي تظهر أن أكبر نسبة من نخبة أعضاء المجلس التشريعي هي من

المدن وأقل أعضاء نخبة المجلس التشريعي من المخيمات وتبلغ 19% فقط ، وتشير البيانات أيضا الى حضور طاغي للمنحدرين من المدن في التشكيلات الوزارية المختلفة حيث وصلت الى نسبة 74% .

جدول رقم (11) توزيع نخبة اعضاء المجلس التشريعي حسب السكن

السكن	العدد	النسبة المئوية
مدينة	41	47
قرية وبلدة	30	34
مخيم	17	19
المجموع	88	100

جدول رقم (12) توزيع النخبة الوزارية حسب السكن

التشكيلة الوزارية	مدينة		قرية وبلدة		مخيم		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	17	100	–	–	–	–	17	
الوزارة الثانية	24	92	1	4	1	4	26	
الوزارة الثالثة	16	57	8	29	4	14	28	
الوزارة الرابعة	15	75	3	15	2	10	20	
الوزارة الخامسة	13	72	3	17	2	11	18	
الوزارة السادسة	14	**56**	8	**32**	3	**12**	25	

المجموع	99	74	23	17	12	9	134	

ثالثا:- الخصائص الثقافية والاجتماعية

تتضمن هذه الخصائص المتغيرات التالية:

متغير المستوى التعليمي، والتخصص الدراسي، والوظيفة، والطبقة الاجتماعية، واللغات المتقنة، ومكان الدراسة.

ويمكن القول ان هذه المتغيرات تفسر سلوك النخبة وتوجهاتها ومستوياتها، فمثلا التعليم هو الحاضنة لتنشئة ومقياس لثقافة أعضاء النخبة وعناصرها وتمد العضو بالاتجاهات وتؤثر في ميوله، كما أن المتغير الوظيفي يحدد قدرات وخبرات أعضاء النخبة والمجالات التي من الممكن النجاح فيها، وعموما فان مجموعة هذه المتغيرات والخصائص الاجتماعية توفر قدر كبير للتنبؤ بتوجهات وسلوك النخبة.

1-1 المستوى التعليمي

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر له دلالة في دراسة النخب في الدول النامية،كونه يرتبط بضرورات التنمية التي تحتاجها هذه الدول، والعمل على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بقوى متعلمة ومتخصصة، لكن تركيبة النخبة الفلسطينية التاريخية وتحديدا مع قيام م.ت.ف اعتنت باعتبارات تتوافق مع مرحلة التحرر الوطني ضمن معايير خاصة ، الا ان التحول الدولاني الذي يشهده النظام السياسي الفلسطيني اقتضت تشكيل مؤسسات تكنوقراطية وفنية ومتخصصة تراعي المستوى المهني والفني عدا عن ان مستوى التعليم في فلسطين مقارنة هي نسبة متقدمة نسبيا وتعلي من شأن العامل التعليمي، لذلك نجد في توزيع نسبة المستوى

التعليمي ان أكثر من 56 % هم من الحاصلين على درجة البكالوريوس في المجلس التشريعي ونسبة71% في مجلس الوزراء . كما تسجل هذه النخبة نسبة لا بأس بها من حملة الشهادات العليا من الماجستير والدكتوراه تبلغ نسبة 27% ، ويظهر الجدول رقم (13) وجدول رقم (14) التوزيع الخاص بالمستوى التعليمي لأعضاء النخب في المجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

جدول رقم (13) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراة	13	15
ماجستير	11	12.5
دبلوم عالي	1	1
بكالوريوس	49	56
دبلوم متوسط	2	2
توجيهي	11	12.5
اقل من توجيهي	1	1
المجموع	88	100

جدول رقم (14) توزيع النخبة الوزارية حسب المستوى التعليمي

التشكيلة الوزارية	توجيهي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		ماجستير		دكتوراة		العدد الاجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	1	6	1	6	12	71	-	-	3	17	17	
الوزارة الثانية	2	7.5	-	-	16	62	2	7.5	6	23	26	
الوزارة الثالثة	2	7	1	3.5	16	57	1	3.5	8	29	28	

الوزارة الرابعة	1	5	-	-	9	45	2	10	8	40	20	
الوزارة الخامسة	2	11	-	-	7	39	1	6	8	44	18	
الوزارة السادسة	2	8	1	4	11	44	2	8	9	36	25	
المجموع	10	8	3	2	71	53	8	6	42	31	134	

2-1 مكان الدراسة الجامعية

اهتمت الدراسات التجريبية التي تناولت النخبة السياسية على تحليل أماكن الدراسة الجامعية او العليا لهذه النخبة كونها تتضمن عملية الاحتكاك الثقافي والمبادلة العلمية مع الاتجاه الذي تتبناه الدولة مكان الدراسة، ولا شك ان مكان الدراسة يؤثر في توجهات وثقافة أعضاء النخبة ومعتقداتهم السياسية بحكم المعايشة والاختلاط الحضاري، ومن الممكن ان تؤثر إلى درجة كبيرة في توجهات النخبة السياسية داخل وطنه.

واعتمد الباحث في الدراسة إلى تقسيم مكان دراسة اخر شهادة حصل عليها أعضاء النخبة في المجلس التشريعي والمجالس الوزاري إلى ثلاث فئات:-

1. جامعات العالم العربي والإسلامي.

وتشمل الجامعات الموجودة في الدول العربية والإسلامية وفي الحدود الجغرافية والسيادية لهذه الدول.

2. الجامعات الأجنبية الشرقية.

الوزارة الرابعة	1	5	-	-	9	45	2	10	8	40	20	
الوزارة الخامسة	2	11	-	-	7	39	1	6	8	44	18	
الوزارة السادسة	2	8	1	4	11	44	2	8	9	36	25	
المجموع	10	8	3	2	71	53	8	6	42	31	134	

2-1 مكان الدراسة الجامعية

اهتمت الدراسات التجريبية التي تناولت النخبة السياسية على تحليل أماكن الدراسة الجامعية او العليا لهذه النخبة كونها تتضمن عملية الاحتكاك الثقافي والمبادلة العلمية مع الاتجاه الذي تتبناه الدولة مكان الدراسة، ولا شك ان مكان الدراسة يؤثر في توجهات وثقافة أعضاء النخبة ومعتقداتهم السياسية بحكم المعايشة والاختلاط الحضاري، ومن الممكن ان تؤثر إلى درجة كبيرة في توجهات النخبة السياسية داخل وطنه.

واعتمد الباحث في الدراسة إلى تقسيم مكان دراسة اخر شهادة حصل عليها أعضاء النخبة في المجلس التشريعي والمجالس الوزاري إلى ثلاث فئات:-

1. جامعات العالم العربي والإسلامي.

وتشمل الجامعات الموجودة في الدول العربية والإسلامية وفي الحدود الجغرافية والسيادية لهذه الدول.

2. الجامعات الأجنبية الشرقية.

وتشمل الجامعات التي كانت موجودة في الدول الاشتراكية الشرقية التي كانت تتبع للاتحاد السوفيتي، مثل الجامعات التشيكوسلوفاكية، واليوغسلافية ورومانيا وهنغاريا والاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية.

3. الجامعات الأجنبية الغربية.

وتتضمن كافة الجامعات الموجودة في الدول الغربية وتحديدا في أوروبا أو أمريكا أو كندا أو استراليا وهي الدول التي تتبنى النظام الرأسمالي.

وتظهر البيانات في متغير مكان الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (15) أن أعلى نسبة من أعضاء النخبة التشريعي هم من خريجي الجامعات العربية ، تليها الدول الغربية بنسبة27% وأخيرا الجامعات الشرقية بنسبة14% ،وبلغت نسبة خريجي الجامعات العربية في النخبة الوزارية 52% ، في حين وصلت الى 30% لخريجي الجامعات الغربية ، ووصلت الى 7% في الجامعات الشرقية.

جدول رقم (15) توزيع عينة لاعضاء نخبة التشريعي حسب مكان الدراسة لاخر مؤهل تعليمي

مكان الدراسة	العدد	النسبة المئوية
جامعات الدول العربية	30	59
جامعات الدول الشرقية(الاشتراكية سابقا)	7	14
جامعات الدول الغربية	14	27
المجموع	51	100

جدول رقم (16) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب مكان الدراسة لاخر مؤهل تعليمي

التشكيلة الوزارية	الجامعات العربية		الجامعات الشرقية		الجامعات الغربية		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	12	80	1	7	2	13	15	
الوزارة الثانية	17	71	1	4	6	25	24	
الوزارة الثالثة	16	62	3	12	7	26	26	
الوزارة الرابعة	10	53	1	5	8	42	19	
الوزارة الخامسة	7	44	1	6	8	50	16	
الوزارة السادسة	8	**40**	3	**15**	9	**45**	20	
المجموع	70	58	10	8	40	34	120	

ثانيا:- الخصائص الديمغرافية والجهوية

تتناول هذه الخصائص كل من المتغيرات التالية لنخبة المجلس التشريعي ومجالس الوزراء المتعاقبة: -

الجنس، الديانة، العمر، الانتماءات الجهوية التي انحدر منها أعضاء نخبة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ، حالة اللجوء ،والسكن ، والعائدين والمقيمين.

2-1 الجنس:

تظهر البيانات أن الغالبية العظمى هم من الذكور، إذ وصلت نسبتهم إلى 94.3%، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 5.7%، والخمسة نساء اللواتي انتخبن في المجلس التشريعي، لا يمثلن بشكل عادل أو متوازن قطاع المرأة في المجتمع الفلسطيني. لا من خلال النسبة العددية للنساء اللواتي يقدر عددهن بـــ (1837956) في مقابل

الذكور الذي يبلغ عددهم (11796539) في الاراضي الفلسطينية* ، ولا من خلال التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية في إطار مساهمتها في الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو يخالف التوقعات التي تأملت ان تساهم نسبة التعليم في المجتمع الفلسطيني والمشاركة الفاعلة للمرأة في الحركة الوطنية في تحقيق تمثيل يليق بنضالها أو بكفاءتها، علما ان ثلاثة نساء نجحن عن طريق حزب سياسي وهن جميلة صيدم، ودلال سلامة وانتصار الوزير عن قوائم حركة فتح، و د. حنان عشراوي وراوية الشوا كمستقلات، ومجموعة النساء اللواتي رشحن أنفسهن للمجلس التشريعي بلغن 25 امرأة من مجموع عدد المرشحين الذين بلغوا نحو 672 مرشحا. وحركة فتح لم ترشح من قوائمها الرسمية سوى أربع نساء، وهو ما يشير إلى ان الإجحاف بحق المرأة في التمثيل عدا عن أنها مشكلة اجتماعية فهي أزمة على المستوى الحزبي والسياسي أيضا.وتدني نسبة مشاركة العنصر النسوي في المجلس التشريعي يتطابق أيضا مع وضع المرأة في مجلس الوزراء الذي لم يزد عن نسبة 8% في اعلى مستوياتها.

جدول رقم(1) توزيع اعضاء نخبة المجلس التشريعي حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	83	94.3
انثى	5	5.7
المجموع	88	100

* - لمزيد من المعلومات حول المؤشرات السكانية في فلسطين ، انظر/ي:- كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ، (رام الله:جهاز الاحصاء المركزي ، 2000) .

جدول رقم(2) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب الجنس

التشكيلة الوزارية	ذكر		انثى		العدد الاجمالي للوزارة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	16	94	1	6	17	100
الوزارة الثانية	24	92	2	8	26	100
الوزارة الثالثة	27	96	1	4	28	100
الوزارة الرابعة	19	95	1	5	20	100
الوزارة الخامسة	17	94	1	6	18	100
الوزارة السادسة	24	96	1	4	25	100
المجموع	127	95	7	5	134	

2-1 الدين:

وصل إلى عضوية المجلس التشريعي 6 أعضاء من المسيحيين وواحد سامري يهودي ضمن كوتا خاصة بالأقلية الدينية في فلسطين لضمان تمثيلهم في عضوية المجلس التشريعي ووزعت المقاعد للمسيحيين في محافظة بيت لحم (عضوين) والقدس(عضوين) ورام إلله(عضو) وغزة(عضو) والطائفة السامرية (عضو)، والتمثيل على خلفية دينية يؤكد الحرص على ضمان تمثيل الأقليات تجنبا لاضطهاد الأكثرية، رغم ان العمل بنظام الكوتا ليس كله خير خاصة وانه ممكن ان يحرم كفاءات لعضوية المجلس أو يفرض أعضاء لا يمكنها العمل بجدارة واقتدار تحت قبة المجلس ، ويلاحظ أن نسبة العنصر المسيحي في النخبة الوزارية أعلى منه في نخبة التشريعي ، اذ وصلت نسبته الى 11% وفي أكثر من تشكيلة وزارية.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

جدول رقم(3) توزيع اعضاء نخبة المجلس التشريعي حسب الدين

الدين	العدد	النسبة المئوية
مسلم	81	92
مسيحي	6	7
سامري(يهودي)	1	1
المجموع	88	100

جدول رقم(4) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب الدين

التشكيلة الوزارية	مسلم		مسيحي		العدد الاجمالي للوزارة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	16	94	1	6	17	
الوزارة الثانية	23	89	3	11	26	
الوزارة الثالثة	26	93	2	7	28	
الوزارة الرابعة	18	90	2	10	20	
الوزارة الخامسة	16	89	2	11	18	
الوزارة السادسة	23	92	2	8	25	
المجموع	122	**91**	12	**9**	134	**100**

3-1 **العمر:**

يعتبر متغير العمر من المتغيرات الهامة لأنه يعتبر مؤشرا للقوة، بمعنى أن القوة السياسية تزداد مع ازدياد العمر، وتسهم في الاستقرار السياسي، نظرا لأن الأشخاص المتقدمين في العمر يصلون إلى مرحلة من النضج السياسي الذي راكمته التجارب والخبرات السياسية والأحداث والوقائع المختلفة التي ترفع من مستوى الدقة والصواب لجملة القرارات السياسية المتعلقة بأمور الدولة، وقد أشارت عدة دراسات إلى أهمية متغير العمر كدراسة (مايسة الجمل عن النخبة في مصر) و(محمد اوشيك عن النخبة في السودان) و(تيسير الناشف ومحمد الجبالي عن النخبة في فلسطين)، وتوضح لنا دراسة متغير العمر كمؤشر للتمييز بين الاجيال

وخبرات هذه الاجيال في التطورات التي شهدها المجتمع ويكشف مستوى التجانس بين أعضاء النخبة أو عدم التوافق بسبب الفجوة الجيلية، ويبين لنا الجدول رقم (5) توزيع فئات العمر على أفراد نخبة المجلس التشريعي، عند انتخابهم كأعضاء في المجلس التشريعي عام 1996 وأن حوالي 42% من أعضاء المجلس التشريعي يقعون بين الفئة العمرية "51-60" وهي أعلى نسبة في نخبة أعضاء المجلس، كما يلفت الانتباه وجود 12% من أعضاء المجلس التشريعي في فئة الشباب دون الأربعين عاما، وبذلك يمكن القول ان نخبة المجلس التشريعي تركزت في الفئة العمرية (51-60) تليها الفئة العمرية(41-50) ثم فئة الشباب بين(30-40) وأخيرا الفئة العمرية التي تقع فوق السبعين عاما.أما الفئة العمرية الأكثر حضورا كما يشير جدول رقم (6) للنخبة الوزارية فتقع ضمن الفئة العمرية بين (41-50) وفئة (51-60) وهذا يعود لانضمام جزء كبير من أعضاء المجلس التشريعي الى مجلس الوزراء والذين ترتفع معدلات اعمارهم ضمن هاتين الفئتين.

جدول رقم (5) توزيع نخبة اعضاء المجلس التشريعي حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30-40	11	12.5
41-50	30	34
51-60	37	42
61-70	7	8
اكثر من70	3	3.5
المجموع	88	100

جدول رقم (6) توزيع النخبة الوزارية حسب العمر

التشكيلة الوزارية	30 – 40		41 – 50		51 – 60		61 - 70		70 فأكثر		العدد الاجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الوزارة الاولى	-	-	4	24	9	53	2	11.5	2	11.5	17
الوزارة الثانية	2	8	3	11.5	12	46	6	23	3	11.5	26
الوزارة الثالثة	1	3.5	8	29	14	50	4	14	1	3.5	28
الوزارة الرابعة	-	-	4	20	9	45	7	35	-	-	20
الوزارة الخامسة	-	-	4	22	8	44.5	6	33.5	-	-	18
الوزارة السادسة	-	-	16	64	9	36	-	-	-	-	25
المجموع	3	2	39	29	61	45	25	19	6	5	134

4-1 اللجوء:

يتم التركيز عادة في الأدبيات الفلسطينية على موضوع اللجوء(اللاجئين وغير اللاجئين)، ليس بكونه تقسيما طبقيا أو اجتماعيا بقدر ما يعكس قضية سياسية حية واستراتيجية، خاصة وان الإحصائيات للاجئين الفلسطينيين في الاردن ولبنان وسوريا والاراضي الفلسطينية تبلغ حسب تقديرات وكالة الغوث حوالي (3737494)

* وهو الموضوع الأكثر صعوبة وتعقيدا في مفاوضات التسوية، ويمثل أبرز القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وهو يحظى بدعم الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والقرارات المتعاقبة التي صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتشير الوقائع التاريخية للتجربة النضالية الفلسطينية أن اللاجئين هم أكثر الفئات تضررا من الاحتلال الاسرائيلي وهم أيضا الاكثر مشاركة في العمل الكفاحي *، ونظرا لكل هذه الظروف يصبح من الهام النظر إلى العينة النخبوية في المجلس التشريعي الذين ينتمون للاجئين الفلسطينيين الذين يمثلون 35% في حين بلغت نسبة غير اللاجئين إلى 65%، ونجد ان نسبة اللاجئين في النخبة تزداد في نخبة المجلس التشريعي في قطاع غزة وهي نتيجة طبيعية بسبب تكدس العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. كما وتظهر البيانات أن نسبة اللاجئين في المجالس الوزارية المتعاقبة لا تتجاوز 23% وهي نتائج تدلل على تمثيل ضعيف للاجئين في صفوف النخبة السياسية ولا تعكس تمثيلا يتناسب مع عدد اللاجئين أو أدوارهم النضالية.

رقم (7) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب حالة اللجوء

الحالة	العدد	النسبة المئوية
لاجىء	31	35
غير لاجىء	57	65
المجموع	88	100

---

* - لمزيد من المعلومات حول اللاجئين المسجلون في وكالة الغوث ، انظر/ي:- كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ، (رام الله : جهاز الاحصاء المركزي ،2000) . ص36.

* - لمزيد حول دور اللاجئين النضالي وظروفهم في الشتات والتهجير،انظر/ي:- روز ماري صايغ ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة ، ترجمة خالد عايد ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1983) .

جدول رقم (8) توزيع النخبة الوزارية حسب حالة اللجوء

التشكيلة الوزارية	لاجيء		غير لاجيء		العدد الاجمالي للوزارة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	2	12	15	88	17	
الوزارة الثانية	4	16	22	84	26	
الوزارة الثالثة	8	29	20	71	28	
الوزارة الرابعة	5	25	15	75	20	
الوزارة الخامسة	4	22	14	78	18	
الوزارة السادسة	7	28	18	72	25	
المجموع	30	23	104	77	134	

5-1 **العائد والمقيم:**

مع إقامة السلطة الفلسطينية عاد آلاف الفلسطينيين من الشتات، وكانت عودتهم من الإنجازات الهامة في وثيقة إعلان المبادئ لاتفاق اوسلو، حيث تمكن عدد كبير من العودة إلى الاراضي الفلسطينية بعد غياب طويل في المنفى، وكما أشرنا في الفصل السابق كان هناك تماس بين العائدين والمقيمين نشأ نتيجة التجربة الثقافية والاجتماعية والنضالية لكل من فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج، ومع نشوء السلطة انتقلت إشكالية العائد والمقيم مع مشهد يدعي بان العائدين يحتكرون مراكز القوى والمناصب في السلطة، وهي نظرية أسست على هيمنة العائدين على المؤسسات والمراكز القيادية في م.ت.ف بحكم الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأة وتطور م.ت.ف، الا أن النخبة الفلسطينية في المجلس التشريعي، لم تعكس النتائج المعممة حول هيمنة العائدين وكشفت توازن نسبي في توزيع نخبة التشريعي ، والجدول رقم(9) يشير إلى ان نسبة العائدين والمبعدين لم تتجاوز 37.5% من إجمال أعضاء النخبة في المجلس

التشريعي، وهي نتائج يفترض القبول بها لأنها قامت على قاعدة الانتخاب ، والمعتقد السياسي والأداء البرلماني(التشريعي) والتشبيك في العلاقات الاجتماعية(الأفقية) ومع القيادة(العمودية) تكاد تكون متماثلة لدى العائدين والمقيمين، ولم تظهر أي فوارق نوعية في أداء العائد والمقيم رغم بعض الخصوصيات والتي هي غير ذات أهمية ناتجة عن تجربة المنفى والداخل، حيث يميل نواب الداخل إلى المحافظة بشكل أكبر من النواب العائدين ولكن ليس بشكل يحيل موقف كل طرف إلى خلاف أساسي وجذري ، وبلغت نسبة العائدين في النخبة الوزارية حوالي 39.5 وهي نسبة أعلى من مستواها في النخبة التشريعية ، كما وتعكس حضور قوي للعائدين في المناصب السياسية العليا.

جدول رقم (9) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب الاقامة قبل السلطة

وضع الاقامة	العدد	النسبة المئوية
مقيم	55	62.5
عائد	23	26
مبعد	10	11.5
المجموع	88	100

جدول رقم(10) توزيع النخبة الوزارية حسب الاقامة قبل السلطة

التشكيلة الوزارية	عائد		مقيم		مبعد		العدد الاجمالي للوزراء	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	7	42	9	52	1	6	17	
الوزارة الثانية	11	42	13	50	2	8	26	
الوزارة الثالثة	13	46	14	50	1	4	28	
الوزارة الرابعة	7	35	12	60	1	5	20	

الوزارة الخامسة	6	33	11	61	1	5.5	18	
الوزارة السادسة	9	36	15	60	1	4	25	
المجموع	53	39.5	74	55	7	5	134	

6-1 **الانتماء الجهوي**

لا تعكس توزيع الانتماءات الجهوية في نخبة المجلس التشريعي أي دلالات أو مؤشرات ذات علاقة بمستوى المشاركة السياسية أو الحراك السياسي الاجتماعي في منطقة دون أخرى بسبب طبيعة نظام الانتخابات الذي يقوم على توزيع حصص لمقاعد عضوية المجلس التشريعي لكل دائرة انتخابية بحيث خضعت عملية التوزيع الجهوي لاعتبارات النسبة السكانية لكل محافظة، ومع الأخذ بمعايير التمثيل الجهوي على حساب- احيانا النسبة العددية- فمثلا هنالك محافظات محدودة الحجم السكاني وحظيت بمقاعد أجحفت بحق بعض المحافظات ذات الاكتظاظ السكاني، فمثلا محافظة طوباس فاز المرشح الذي حصل على 2,132 في حين خسر في نابلس المرشح الذي حظي على 17,005 أو المرشح الذي خسر في مدينة غزة وهو حاصل على 17.117 ، ويظهر الجدول رقم(11) نسبة النخبة المنحدرة من القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية، والتي تظهر أن أكبر نسبة من نخبة أعضاء المجلس التشريعي هي من المدن وأقل أعضاء نخبة المجلس التشريعي من المخيمات وتبلغ 19% فقط ، وتشير البيانات أيضا الى حضور طاغي للمنحدرين من المدن في التشكيلات الوزارية المختلفة حيث وصلت الى نسبة 74% .

جدول رقم (11) توزيع نخبة اعضاء المجلس التشريعي حسب السكن

السكن	العدد	النسبة المئوية
مدينة	41	47
قرية وبلدة	30	34
مخيم	17	19
المجموع	88	100

جدول رقم (12) توزيع النخبة الوزارية حسب السكن

التشكيلة الوزارية	مدينة		قرية وبلدة		مخيم		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	17	100	–	–	–	–	17	
الوزارة الثانية	24	92	1	4	1	4	26	
الوزارة الثالثة	16	57	8	29	4	14	28	
الوزارة الرابعة	15	75	3	15	2	10	20	
الوزارة الخامسة	13	72	3	17	2	11	18	
الوزارة السادسة	14	**56**	8	**32**	3	**12**	25	
المجموع	99	74	23	17	12	9	134	

ثالثا:- الخصائص الثقافية والاجتماعية

تتضمن هذه الخصائص المتغيرات التالية:

متغير المستوى التعليمي، والتخصص الدراسي، والوظيفة، والطبقة الاجتماعية، واللغات المتقنة، ومكان الدراسة.

ويمكن القول ان هذه المتغيرات تفسر سلوك النخبة وتوجهاتها ومستوياتها، فمثلا التعليم هو الحاضنة لتنشئة ومقياس لثقافة أعضاء النخبة وعناصرها وتمد العضو بالاتجاهات وتؤثر في ميوله، كما أن المتغير الوظيفي يحدد قدرات وخبرات أعضاء النخبة والمجالات التي من الممكن النجاح فيها، وعموما فان مجموعة هذه المتغيرات والخصائص الاجتماعية توفر قدر كبير للتنبؤ بتوجهات وسلوك النخبة.

2-1 المستوى التعليمي

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر ذو دلالة في دراسة النخب في الدول النامية،كونه يرتبط بضرورات التنمية التي تحتاجها هذه الدول، والعمل على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بقوى متعلمة ومتخصصة، لكن تركيبة النخبة الفلسطينية التاريخية وتحديدا مع قيام م.ت.ف اعتنت باعتبارات تتوافق مع مرحلة التحرر الوطني ضمن معايير خاصة ، الا ان التحول الدولاني الذي يشهده النظام السياسي الفلسطيني اقتضت تشكيل مؤسسات تكنوقراطية وفنية ومتخصصة تراعي المستوى المهني والفني عدا عن ان مستوى التعليم في فلسطين مقارنة هي نسبة متقدمة نسبيا وتعلي من شأن العامل التعليمي، لذلك نجد في توزيع نسبة المستوى التعليمي ان أكثر من 56 % هم من الحاصلين على درجة البكالوريوس في المجلس التشريعي ونسبة71% في مجلس الوزراء . كما تسجل هذه النخبة نسبة لا بأس بها

من حملة الشهادات العليا من الماجستير والدكتوراه تبلغ نسبة 27% ، ويظهر الجدول رقم (13) وجدول رقم (14) التوزيع الخاص بالمستوى التعليمي لأعضاء النخب في المجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

جدول رقم (13) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراة	13	15
ماجستير	11	12.5
دبلوم عالي	1	1
بكالوريوس	49	56
دبلوم متوسط	2	2
توجيهي	11	12.5
اقل من توجيهي	1	1
المجموع	88	100

جدول رقم (14) توزيع النخبة الوزارية حسب المستوى التعليمي

التشكيلة الوزارية	توجيهي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		ماجستير		دكتوراة		العدد الاجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	1	6	1	6	12	71	-	-	3	17	17	
الوزارة الثانية	2	7.5	-	-	16	62	2	7.5	6	23	26	
الوزارة	2	7	1	3.5	16	57	1	3.5	8	29	28	

الثالثة												
الوزارة الرابعة	1	5	-	-	9	45	2	10	8	40	20	
الوزارة الخامسة	2	11	-	-	7	39	1	6	8	44	18	
الوزارة السادسة	2	8	1	4	11	44	2	8	9	36	25	
المجموع	10	8	3	2	71	53	8	6	42	31	134	

2-1 مكان الدراسة الجامعية

اهتمت الدراسات التجريبية التي تناولت النخبة السياسية على تحليل أماكن الدراسة الجامعية او العليا لهذه النخبة كونها تتضمن عملية الاحتكاك الثقافي والمبادلة العلمية مع الاتجاه الذي تتبناه الدولة مكان الدراسة، ولا شك ان مكان الدراسة يؤثر في توجهات وثقافة أعضاء النخبة ومعتقداتهم السياسية بحكم المعايشة والاختلاط الحضاري، ومن الممكن ان تؤثر إلى درجة كبيرة في توجهات النخبة السياسية داخل وطنه.

واعتمد الباحث في الدراسة إلى تقسيم مكان دراسة اخر شهادة حصل عليها أعضاء النخبة في المجلس التشريعي والمجالس الوزاري إلى ثلاث فئات:-

4. جامعات العالم العربي والإسلامي.

وتشمل الجامعات الموجودة في الدول العربية والإسلامية وفي الحدود الجغرافية والسيادية لهذه الدول.

5. الجامعات الأجنبية الشرقية.

وتشمل الجامعات التي كانت موجودة في الدول الاشتراكية الشرقية التي كانت تتبع للاتحاد السوفيتي، مثل الجامعات التشيكوسلوفاكية، واليوغسلافية ورومانيا وهنغاريا والاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية.

6. الجامعات الأجنبية الغربية.

وتتضمن كافة الجامعات الموجودة في الدول الغربية وتحديدا في أوروبا أو أمريكا أو كندا أو استراليا وهي الدول التي تتبنى النظام الرأسمالي.

وتظهر البيانات في متغير مكان الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (15) أن أعلى نسبة من أعضاء النخبة التشريعي هم من خريجي الجامعات العربية ، تليها الدول الغربية بنسبة27% وأخيرا الجامعات الشرقية بنسبة14% ، وبلغت نسبة خريجي الجامعات العربية في النخبة الوزارية 52% ، في حين وصلت الى 30% لخريجي الجامعات الغربية ، ووصلت الى 7% في الجامعات الشرقية.

جدول رقم (15) توزيع عينة لاعضاء نخبة التشريعي حسب مكان الدراسة لاخر مؤهل تعليمي

مكان الدراسة	العدد	النسبة المئوية
جامعات الدول العربية	30	59
جامعات الدول الشرقية(الاشتراكية سابقا)	7	14
جامعات الدول الغربية	14	27
المجموع	51	100

جدول رقم (16) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب مكان الدراسة لاخر مؤهل تعليمي

التشكيلة الوزارية	الجات العربية		الجامعات الشرقية		الجامعات الغربية		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	12	80	1	7	2	13	15	
الوزارة الثانية	17	71	1	4	6	25	24	
الوزارة الثالثة	16	62	3	12	7	26	26	
الوزارة الرابعة	10	53	1	5	8	42	19	
الوزارة الخامسة	7	44	1	6	8	50	16	
الوزارة السادسة	8	40	3	15	9	45	20	
المجموع	70	58	10	8	40	34	120	

4-2 **التخصص الدراسي**

كما هو مبين في الجدول رقم (17) فان هناك تنوعا في التخصصات الدراسية لأعضاء النخبة في المجلس التشريعي، ويأتي تخصص العلوم الاجتماعية والتربوية في أعلى نسبة حيث تبلغ 22%، ويلاحظ من التخصصات الدراسية أن نخبة المجلس التشريعي والمجالس الوزارية تضم نسبة عالية من التكنوقراط وتحديدا في مجالات الطب والقانون والاقتصاد والسياسة ، ويمكن الإشارة أن بيانات التخصص الدراسي تعكس تنوع معرفي من الممكن ان يطور النظام التشريعي والتنفيذي اذا تم العمل وفق منهجية منظمة.

جدول رقم(17) توزيع اعضاء النخبة التشريعية حسب التخصص الدراسي

التخصص الدراسي	العدد	النسبة المئوية
حقوق	11	12.5.
طب	12	13.5
علوم انسانية واجتماعية	20	23
اقتصاد وسياسة	9	10
هندسة	6	7
علوم وصيدلة	7	8
غير مبين	11	12.5
بدون	12	13.5
المجموع	88	100

جدول رقم (18) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب التخصص الدراسي

التشكيلة الوزارية	حقوق		طب		علوم اجتماعية وانسانية		اقتصاد وسياسة		هندسة		علوم وصيدلة		بدون		العدد الاجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الوزارة الاولى	4	23	4	23	3	17	4	23	1	6	-		1	6	17
الوزارة الثانية	5	20	2	8	5	20	7	28	2	8	3	12	2	8	26
الوزارة الثالثة	5	18	1	4	5	18	9	32	3	10	3	10	2	7	28
الوزارة الرابعة	4	20	1	5	2	10	9	45	2	10	1	5	1	5	20
الوزارة الخامسة	2	11	1	5.5	3	17	9	50	1	5.5	-		2	11	18
الوزارة السادسة	2	8	1	4	5	20	10	40	1	4	2	8	3	12	25
المجموع	22	**16**	10	**8**	23	**17**	48	**35**	10	**8**	9	**6**	11	**8**	134

5-2 الخلفية الوظيفية.

تمثل الخلفية الوظيفية أحد أهم قنوات التجنيد السياسي في اغلب بلدان العالم النامي والمتقدم على حد سواء ، وتحظى السيرة المهنية والوظيفية لأعضاء النخبة بمكانة ورصيد قوي للارتقاء إلى مسرح العمل السياسي، خاصة مع تطور المجتمعات المعاصرة وتعقد مهامها وتنوع تخصصاتها، وتحتفظ النخبة الفلسطينية بظروف خاصة باعتبار ان جزء كبير من تاريخها الذاتي مرتبط بحركة النضال الوطني وهو ما حاولت التطورات السياسية ان تغيره بدخول النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة تستوجب الأخذ بالنخبة المتخصصة التكنوقراطية التي تواجه ظروفا اقتصادية وسياسية وخدماتية وتخطيطية لمواجهة ارث طويل من ممارسات الاحتلال التي دمرت وأضعفت كل مجالات الحياة الفلسطينية، ويظهر جدول رقم (19) و (20) تنوع في الوظائف المهنية لأعضاء النخبة الوزارية والتشريعية، لكن ما يلفت الانتباه ان اغلب أعضاء النخبة يمتهنون العمل السياسي في إطار مؤسسات م.ت.ف أو المحازبين الذين يغلب على سيرتهم الذاتية ممارسة العمل السياسي رغم ان هذا لم يخف ان هناك نسبة من هؤلاء المحازبين عملت في مهن مختلفة كالطب والمحاماة والتعليم والهندسة.

جدول رقم (19) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
المحاماة	6	7
الطب	10	11
التعليم	16	18
الصحافة	4	4.5

مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

الأعمال الحرة	9	10
محازبون(عمل حزبي وسياسي)	33	37.5
العسكرية	5	6
غير ذلك	5	6
المجموع	88	100

جدول رقم (20) توزيع النخبة الوزارية حسب المهنة

التشكيل الوزاري	المحاماة		الطب		التعليم		العمل السياسي والحزبي		صحافة واعلام		اعمال حرة		غير مبين		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	-	-	2	12	1	6	12	70	-	-	-	-	2	12	17	
الوزارة الثانية	1	4	2	8	4	15	16	61	1	4	2	8	-	-	26	
الوزارة الثالثة	2	7	2	7	6	22	14	50	2	7	2	7	-	-	28	
الوزارة الرابعة	2	10	2	10	5	25	7	35	1	5	3	15	-	-	20	
الوزارة الخامسة	2	11	1	6	5	28	8	44	-	-	2	11	-	-	18	
الوزارة السادسة	2	8	1	4	6	24	13	52	-	-	3	12	-	-	25	
المجموع	9	6.5	10	7.5	27	20	70	52	4	3	12	9	2	2	134	

6.2. الخلفية الوظيفية لآباء أعضاء النخبة التشريعية

تهدف الدراسة بالتعرف على متغير الخلفية الوظيفية لآباء النخبة للإشارة إلىالمكانة الاجتماعية لأعضاء النخبة، والتدليل على التصنيف الطبقي وما يترتب على الوظيفة من إمتيازات تكسب القوة السياسية أو تبدو كمركز استقطاب مفضل للعمل السياسي.

ونلاحظ من خلال بيانات جدول رقم(21) ان هناك تشابها في وظائف آباء النخبة التشريعية والوزارية، ومصدر ذلك طبيعة الظروف التي عاشها آباء النخبة التي شهدت فترة الانتداب البريطاني و بداية الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أضاع الكثير من الفرص الاقتصادية والوظيفية لأعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني، وانحسار العمل في مجال الزراعة وهي المهنة التي حظيت بأعلى نسبة لاباء عينة نخبة المجلس التشريعي ومجالس الوزراء التي قمنا ببحثها ضمن الاستبيان، وهو ما يعكس إلى حد ما تقارب في المستوى الوظيفي والبناء الطبقي للمجتمع الفلسطيني في فترة تاريخية تغيرت فيها ملامح البناء الاجتماعي وانعدمت فرص العمل واقتصرت حاجات الناس بسبب الاحتلال على توفير لقمة العيش.

جدول رقم(21) توزيع وظيفة اباء عينة النخبة التشريعية والوزارية

وظيفة الأب	العدد	النسبة المئوية
مزارع	19	37
عامل	7	13
تاجر	9	17
عسكري	4	7
موظف	7	13
سائق	3	6
غير ذلك	2	4
المجموع	51	100

7.2.الخلفية الطبقية

يأتي متغير الخلفية الطبقية كأحد المعايير الهامة التي تحدد موقع أعضاء النخبة في التراتب الطبقي في المجتمع والذي تحتل الطبقات العليا فيه عادة موقعا متقدما في

الحياة الاجتماعية والسياسية، لكن قسوة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشعب الفلسطيني في أعقاب هزيمة 48 و 67 وما سبقه من أوضاع صعبة تحت الانتداب البريطاني يجعل من الصعب تحديد البناء الطبقي في فلسطين تحديدا دقيقا، لأن نموه في مثل تلك الأوضاع هو نمو عشوائي وغير أصيل باستثناء بعض الحالات المحدودة والتي لا يمكن القياس عليها.

وحاول الباحث الاستدلال بشكل تقريبي من الخلفيات الطبقية لأعضاء النخبة من خلال المؤشرات التالية:

1. الملكية المنتجة للأب
2. مستوى الدخل لاعضاء النخبة

ويبين الجدول رقم (22) الحالة المادية لآباء النخبة التشريعية من خلال الملكية المنتجة لهم ، وتشير البيانات أن أعلى نسبة من أعضاء النخبة التشريعية والوزارية تنحدر من مستويات تمتلك أراض كانت تستخدم للزراعة ، وهي الطبقة الفلاحية التي كانت ذات حضور قوي في الطبقات الاجتماعية الفلسطينية قبل الاحتلال الاسرائيلي في عام 1948 و1967ورغم أن التقييم الذاتي لا يعكس بشكل دقيق الوضع الطبقي لأعضاء النخبة الوزارية والتشريعية الا أن نسبة 85% عرفت نفسها بأنها من الطبقة المتوسطة .

جدول رقم(22) توزيع الملكية المنتجة لاباء عينية النخبة التشريعية والوزارية

الملكية المنتجة	العدد	النسبة المئوية
أراضي	23	45
شركات	4	8
مصانع	3	6
عقارات	5	10

بدون	16	31
المجموع	51	100

* جدول رقم(23) توزيع نخبة المجلس التشريعي حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	العدد	النسبة المئوية
600 فاقل	19	22
601 – 1000	21	24
اكثر من الف دينار	44	50
غير مبين	4	4
المجموع	88	100

2-8 اللغات

كما هو معروف فان اللغة تحمل دلالات ثقافية وليست كونها وسيلة للمخاطبة فحسب، وهي لذلك تعكس أيضا قدرة أعضاء النخبة للتفاعل مع شعوب العالم، ويمكن القول أن القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني له بعده الدولي ويحظى باهتمام ومصالح الدول الكبرى، وتكشف تجربة الحركة الصهيونية وإسرائيل أن مجموعات ضغطها واللوبي الصهيوني المنتشر في العالم شكل احد الدعائم الأساسية للدولة العبرية، وهو ما يجعل من مسألة امتلاك ناصية اللغة والتخاطب تعبيرا عن المستوى الثقافي والقدرة على الإعلام والاتصال مع الشعوب، ويتضح من الجدول رقم (24) وجدول رقم (25) أن نخبة التشريعي ومجالس الوزراء تتضمن وبنسبة عالية اجادة اللغة الإنجليزية كما تشير نفس الجداول إلى عدد اللغات الأجنبية التي يعرفها أعضاء عينة النخبة التشريعية والوزارية.

---

* - هذه البيانات نقلا عن : جميل هلال ، "المجلس التشريعي الفلسطيني-البنية السياسية والاجتماعية " ، في : خليل الشقاقي (محرر) ، الانتخابات الفلسطينية الاولى : البيئة السياسية،السلوك الانتخابي ، والنتائج ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،1997) . ص122.

جدول رقم (24) توزيع أعضاء النخبة التشريعية حسب اجادتها للغات الاجنبية.

عدد اللغات	العدد	النسبة المئوية
الانجليزية	37	72
العبرية	6	12
الغات أخرى	8	16
المجموع	51	100

جدول رقم (25) توزيع اعضاء النخبة الوزارية حسب اجادة لغات اجنبية

التشكيل الوزاري	الانجليزية		العبرية		الروسية		العدد الاجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
الوزارة الاولى	11	65	3	18	-	-	17
الوزارة الثانية	16	62	2	8	-	-	26
الوزارة الثالثة	18	64	2	7	1	4	28
الوزارة الرابعة	13	65	1	5	-	-	20
الوزارة الخامسة	11	61	1	5.5	-	-	18
الوزارة السادسة	14	56	3	12	1	4	25
المجموع	83	61	10	7.5	2	1.5	134

رابعا:- الخصائص السياسية .

تتضمن هذه الخصائص تحديد الانتماءات السياسية لأعضاء النخبة والأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية التي يتبنونها ، وعلاقتهم بـــ "م.ت.ف "، وتجربتهم في العمل النضالي.

3-1 الانتماء الحزبي.

من المعلوم ان الساحة الفلسطينية تعج بالفصائل المختلفة، الا ان الثابت والذي لم يتغير منذ فترة طويلة منذ دخول الفصائل الفلسطينية المسلحة إلى م.ت.ف هيمنة حركة فتح

على مؤسسات م.ت.ف واحتكارها تقريبا للقرار الفلسطيني الوطني، وكونها هي القوة المهيمنة في م.ت.ف والتي أنجزت توقيع وثيقة إعلان المبادئ في اوسلو فقد شكلت النخبة السياسية في المجلس التشريعي ومجالس الوزراء امتدادا لهيمنة فتح على مؤسسات م.ت.ف ويوضح الجدول رقم (23) أن نسبة فتح في المجلس التشريعي تبلغ 76% ، علما ان من نجح من نواب فتح ضمن القائمة الرسمية 47 مرشح، في حين نجح آخرون خارج القائمة الرسمية وعددهم حوالي 20 عضو، وهو يكشف إصرار بعض أعضاء فتح الاستفادة من الواقع السياسي وتحسين مواقعهم داخل النظام السياسي الفلسطيني بغض النظر عن مسألة الالتزام التنظيمي التي هي سمة غائبة وعامة في التنظيم الفتحاوي ،كما وتصل نسبة فتح في مجلس الوزراء حوالي 61% ، ويعكس هذا الكم لأعضاء النخبة السياسية لحركة فتح البرنامج السياسي للمجلسين التشريعي والوزاري الذي يغلب عليهما الخطاب الفتحاوي في الشعارات والبرامج وفي الاداء الذي يفتقر إلى التماسك والتفكك المستمر في المواقف والتحالفات والتكتلات ، وذلك يمكن استبيانه من طبيعة علاقة المجلس التشريعي بالسلطة التنفيذية وأجهزة السلطة والقرارات والقوانين التي تعرض على المجلس التشريعي للمصادقة عليها، ويشير الانتماء الحزبي لنخبة التشريعي أن النسبة القليلة المتبقية من أعضاء النخبة لا تربطهم علاقة حزبية أو تنظيمية بأحزاب سياسية على الساحة، ولا يشكل التوجه الاسلاموي او العلمانوي لهؤلاء الأعضاء اتفاقا ايدلوجيا مع الحركات السياسية الفلسطينية بشقيها الاسلاموي والعلمانوي من شأنه ان يصنفهم كمحازبين فعليين.

جدول رقم (26) توزيع اعضاء النخبة التشريعية حسب الانتماء الحزبي

الانتماء الحزبي	العدد	النسبة
حركة فتح	67	76
فدا	1	1
مستقل وطني	12	14
مستقل اسلامي	7	8
فتح-مجلس ثوري	1	1
المجموع	88	100

جدول رقم (27) توزيع أعضاء النخبة الوزارية حسب الانتماء الحزبي

التشكيل الوزاري	فتح		فدا		جبهة النضال الشعبي		حزب الشعب		مستقل وطني		مستقل اسلامي		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الاولى	7	41	2	12	1	6	-	-	6	35	1	6	17	.
الوزارة الثانية	13	50	1	4	1	4	1	4	7	27	3	11	26	
الوزارة الثالثة	21	75	1	3.5	-	-	-	-	5	18	1	3.5	28	
الوزارة الرابعة	12	60	1	5	-	-	1	5	5	25	1	5	20	
الوزارة الخامسة	12	67	1	5.5	-	-	1	5.5	6	33	-		18	؟؟؟
الوزارة السادسة	17	68	1	4	-	-	1	4	6	24	-	-	25	

	134	4	6	26	35	3	4	1	2	4	6	61	82	المجموع

3-2 الاتجاهات الفكرية"الإيديولوجية"

من المعروف ان الإطار العام للاتجاهات الفكرية او الإيديولوجية تشكل احد المحددات الأساسية لطبيعة الانتماء الحزبي والسياسي ، وتشير نتائج الاستبيان الذي وزع على النخبة الوزارية والتشريعية أن الاتجاه القومي أكثر الاتجاهات التي يتبناها أعضاء النخبة والتي تصل52% وهو اتجاه يلقى هذا التأثير في صفوف النخبة كونه مرتبط بالإرث النضالي للحركة الوطنية الفلسطينية التي استمدت جزء لا بأس به من فلسفتها النضالية تحت تأثير حركات المد القومي في العالم العربي والتي تحظى بتأثير وتأييد واسع في العالم العربي خاصة وان القومية العربية تبدو كجبهة معادية أمام القوى الاستعمارية سابقا والإمبريالية فيما بعد أكثر من كونها تعبر عن نظرية فكرية كاملة وجاهزة للممارسة والتطبيق.يليها الاتجاه الاسلامي الذي يصل الى 38% وهي تعكس حضورا قويا للنخبة الفلسطينية التي تؤمن بالاطار الاسلامي كمرجعية فكرية بها ، وتكشف البيانات ان عدد كبير من اعضاء فتح يؤمنون بهذه المرجعية.تليها النخبة التي تؤمن بالاتجاه الليبرالي حوالي 8% من مجموع العينة التي استهدفتها الدراسة.

3-3 العلاقة مع م.ت.ف

لا شك ان ارتباط النخبة بـــ م.ت.ف كمؤسسة تبنت العمل النضالي الفلسطيني وما ترتب على قيادة المنظمة من نتائج بدت في الصورة النمطية التي عرفت عن المنظمة في آليات اتخاذ القرار وتوجهاتها السياسية وتفككها المؤسسي والترهل الإداري وطبيعة الثقافة السياسية السائدة وهي السمات التي تظهرها الممارسة السياسية للمنتسبين أو العاملين فيها وتعطي مؤشرات تتفاوت سلبا وإيجابا لأعضاء النخبة في المجلس التشريعي التي لها علاقة بـــ

"م.ت.ف" ، سلبا اذا نقلت هذه النخبة انماط آليات عمل م.ت.ف إلى داخل المجلس التشريعي والوزاري، وإيجابا بتراكم خبراتها السياسية ، ورغم ان المشهد القائم للنخبة هو استخدام سيئ للتجربة التراكمية السياسية للمنظمة بدليل ان التجاوزات وسمات الحالة التنظيمية والإدارية والسياسية المرتكزة على الشخصانية والشللية والانفلات الإداري وغياب المساءلة والشفافية ما يميز عمل المجلس التشريعي، ويشير الجدول رقم(25)و (26) إلى أن نسبة من كان مسؤولا في م.ت.ف من أعضاء النخبة السياسية والقريب منها تعكس حضور العائدين وتواصل نشاطهم السياسي داخل النظام السياسي الفلسطيني الجديد .

***جدول رقم (28) توزيع اعضاء النخبة التشريعية وفقا لعلاقتها مع م ت ف .**

مستوى العلاقة	العدد	النسبة المئوية
مسئول في م ت ف	27	31
قريب في م ت ف	37	42
لا علاقة بـــ م ت ف	22	25
المجموع	88	88

جدول رقم (29) توزيع اعضاء النخبة الوزارية وفقا لعلاقتها مع م ت ف .

التشكيل الوزاري	مسئول في م ت ف		قريب من م ت ف		لا علاقة مع م ت ف		العدد الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوزارة الأولى	6	35	9	53	2	12	17	
الوزارة الثانية	11	42	10	39	5	19	26	
الوزارة الثالثة	8	29	13	46	7	25	28	
الوزارة الرابعة	5	25	8	40	7	35	20	

* - هذه البيانات نقلا عن : مركز القدس للاعلام والاتصال.

الوزارة الخامسة	4	22	9	50	5	28	18	
الوزارة السادسة	4	16	9	36	12	48	25	
المجموع	38	**28**	58	**44**	38	**28**	134	

المبحث الثاني

تجنيد النخبة السياسية

تكتسب عملية التجنيد السياسي اهمية بالغة، لأنها تعبر عن الآليات التي يتم بموجبها تولي الأفراد المناصب والوظائف السياسية العليا، وهي عملية يفترض ان يكون لها معايير تضبط ديناميياتها وعناصرها. لأنها أكثر وظائف أي نظام سياسي اهمية، لان هذه العملية تعني آليات الوصول الى الحكم، فبقدر ما يكون النظام السياسي ديمقراطي ويخضع للشفافية والمساءلة بقدر ما يستطيع ان ينجز عملية التجنيد ضمن المعايير التي يقبلها المجتمع وبالتالي يقبل بالنخبة الحاكمة. وهي من ناحية أخرى تشير الى شرعية النظام نفسه أو بطلانه، فالنخبة التي تتولى المناصب العليا في شؤون الدولة ضمن المعايير الفئوية او الحمائلية او الشللية ستظل موضع للتشكيك، وهي على أية حال لن تستطيع أن تحقق نجاحات عامة تسجل للمجتمع.

بهذا المعنى تبرز عملية التجنيد السياسي ليس في جانب الأشخاص أو الأفراد الذين يحكمون فحسب، بل تتعرض لطبيعة النظام السياسي نفسه، لأن معايير التجنيد في الدول الديمقراطية تختلف عما عليه في النظم شبه الديمقراطية أو التسلطية و هو يعني أن عمليات التجنيد السياسي ترتبط بشكل أساسي بطبيعة النظام السياسي وتوجهاته وعلاقته بالديمقراطية وبقواه الاجتماعية والسياسية.

وإذا كنا في هذه الدراسة نتناول الخلفيات الاجتماعية والسياسية والخصائص البنائية للنخبة الفلسطينية، فان عملية التجنيد السياسي لهذه النخبة هو الجزء الذي يوضح الى حد بعيد علاقة هذه النخبة بالنظام السياسي وعلاقة المجتمع بها، بمعنى أن الحكم على هذه النخبة يرتبط

المبحث الثاني

تجنيد النخبة السياسية

تكتسب عملية التجنيد السياسي اهمية بالغة، لأنها تعبر عن الآليات التي يتم بموجبها تولي الأفراد المناصب والوظائف السياسية العليا، وهي عملية يفترض ان يكون لها معايير تضبط ديناميكياتها وعناصرها. لأنها أكثر وظائف أي نظام سياسي اهمية، لان هذه العملية تعني آليات الوصول الى الحكم، فبقدر ما يكون النظام السياسي ديمقراطي ويخضع للشفافية والمساءلة بقدر ما يستطيع ان ينجز عملية التجنيد ضمن المعايير التي يقبلها المجتمع وبالتالي يقبل بالنخبة الحاكمة. وهي من ناحية أخرى تشير الى شرعية النظام نفسه أو بطلانه، فالنخبة التي تتولى المناصب العليا في شؤون الدولة ضمن المعايير الفئوية او الحمائلية او الشللية ستظل موضع للتشكيك، وهي على أية حال لن تستطيع أن تحقق نجاحات عامة تسجل للمجتمع.

بهذا المعنى تبرز عملية التجنيد السياسي ليس في جانب الأشخاص أو الأفراد الذين يحكمون فحسب، بل تتعرض لطبيعة النظام السياسي نفسه، لأن معايير التجنيد في الدول الديمقراطية تختلف عما عليه في النظم شبه الديمقراطية أو التسلطية و هو يعني أن عمليات التجنيد السياسي ترتبط بشكل أساسي بطبيعة النظام السياسي وتوجهاته وعلاقته بالديمقراطية وبقواه الاجتماعية والسياسية.

وإذا كنا في هذه الدراسة نتناول الخلفيات الاجتماعية والسياسية والخصائص البنائية للنخبة الفلسطينية، فان عملية التجنيد السياسي لهذه النخبة هو الجزء الذي يوضح الى حد بعيد علاقة هذه النخبة بالنظام السياسي وعلاقة المجتمع بها، بمعنى أن الحكم على هذه النخبة يرتبط

بموقف المجتمع منها وبأدائها وتفاعلها في داخل النظام السياسي، بل وتستمد شرعيتها منه أو هذا ما ينبغي أن يكون.

وإذا حاولنا تحديد المعايير والقنوات التي يتم بموجبها تجنيد النخبة السياسية الحاكمة فان ذلك يقودنا الى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي يعكس في صيرورته والياته ورموزه وأنماط علاقاته الداخلية، آليات م ت ف وطرائقها واخذ القرار داخلها، وإذا كان البحث لا يقصد محاكمة مرحلة تاريخية مضت الا أنه يستهدف النظر الى خصائص هذا النظام بعد التحولات السياسية التي حدثت بعد إعلان المبادئ ووصف ديناميات عمل هذا النظام وعلاقة النخبة به تأثرا وتأثيرا.

وفي الاستبيان الذي تم إعداده، كان هناك سؤال حول قنوات التجنيد السياسي لأعضاء النخبة في مجلس الوزراء والتشريعي واقترح الاستبيان أربع قنوات ومعايير للتجنيد السياسي للنخبة الفلسطينية:

1. الاعتبارات الحزبية (التنظيم).
2. الارضاءات الحمائلية (العائلية).
3. الاعتبارات الجهدية
4. الكفاءة.

ومع صعوبة تحديد النخبة لمعيارا واحد من المعايير المذكورة رغم أن هذه الخيارات لو عرضت في مكان آخر كان بالامكان مثلا اختيار معيار "الكفاءة"، لكن إجابة أعضاء النخبة كانت تعكس الثقافة السياسية القائمة في الحياة السياسية الفلسطينية والمرتكزة الى رزمة الولاءات التقليدية حيث اعتبرت نسبة كبيرة من اعضاء النخبة السياسية أن اغلب المعايير السالفة مجتمعة هي معايير اساسية في عملية التجنيد السياسي وهي نسبة وصلت الى 75%،

من العينة المبحوثة لأعضاء النخبة، وآخرون تقريبا 20% اعتبروا أن كل الصفات مجتمعة هي معايير التجنيد السياسي للمناصب التي تقلدوها.

أولا :- الاعتبارات الحزبية

أكد عدد من أعضاء أثناء مقابلات شخصية مع الباحث أن اختيارات الرئيس من أهم الاعتبارات التي تعزز تزكية شخص الى النخبة الوزارية تحديدا ويكاد يكون شرط أساسي . إذن نحن أمام عدة معايير مركزية في عملية التجنيد السياسي، تبدأ بالاعتبارات الحزبية (التنظيمية) اذ أن العضو المرشح لهذه النخبة يفترض أن يكون يتبع تنظيميا لحركة فتح، وهذا ما تشير اليه البيانات الخاصة بإعداد أعضاء فتح الذين يبلغون ما يقارب من 67 عضو في المجلس التشريعي من أصل 88 عضو أي نسبة تبلغ 76% ومن المجالس الوزارية المختلفة منذ 1994 حتى 2003 وصل أعضاء فتح حوالي 82 عضو من اصل 134 أي نسبة 61%، وهذه النتائج لهيمنة فتح في النخبة السياسية تأتي متطابقة مع الآراء التي تدعي بأن الحقل السياسي الفلسطيني ينوء بهيمنة الحزب الواحد، وهو الحزب الذي يتمتع بكافة امتيازات السلطة، ويحتكر تقريبا صناعة قرار التسوية السياسية، أي ينوب حزب فئوي واحد بمهام ثقيلة في معركة مرحلة مصيرية للشعب الفلسطيني، وحركة فتح شهدت ساحتها هجرة أعداد نفعية كبيرة الى داخلها عملت على استغلال موقع الحركة المهيمن في السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، وجاء ذلك على حساب البنيان التنظيمي لفتح، وعلى حساب قراره الداخلي، حيث نشطت العناصر النفعية وبحكم ثرائها أو علاقاتها أو مهارتها في الاستغلال والطاعة في توسيع نفوذها داخل فتح وثانيا داخل السلطة، وكانت تعي أن القدرة على التأثير والهيمنة والقوة والمكانة الفاعلة في السلطة من الممكن بل من الضروري أن يمر عبر حركة فتح والتشبيك في إطارها والتحالف مع أحد أجنحتها أو تكتلاتها.

وتظل حركة فتح الحركة الأقل انضباطا والاكثر تجنحا، ويلعب هيكلها التنظيمي ذو الملامح العنقودية الدور البارز في عدم التميز بين كوادرها وأعضائها ولا تحتفظ الا الهيئات العليا الرسمية بمسمياتها التنظيمية مثل اللجنة المركزية والمجلس الثوري وبقية لجانها التنظيمية المعينة، وبحكم براغمتيتها تبدو برامجها السياسية والاجتماعية مطاطية لا تحتكم الى سقف او قواعد تضبط حركتها ومبادئها وهي في ظل هذه الظروف تفتح المجال لنشوء البرجوازية الوطنية التي تتمكن من الوصول الى النخبة أو التأثير الفاعل في القرار السياسي والاقتصادي، أو تكون فرصة للتكنوقراطيين الطموحين للاقتران بها وهذا ما توضحه البيانات المتعلقة بالنخبة في مجلسي الوزراء والتشريعي. ولذلك نتفق مع الآراء التي تعتقد أن إشكالية العالقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية هي إشكالية "فتحاوية" "[4]" وهذه الإشكالية تعكس ما تم ذكره أعلاه حول الانفلات التنظيمي والبرامجي وتشابك الأجنحة الداخلية لفتح وهي ليست دائما منافسات على قاعدة المصلحة العامة، اذ تنزع بعض هذه المنافسات الى توسيع نفوذ للارتقاء بالمكانة الوظيفية داخل السلطة ، وغياب الانضباط المركزي في تنظيم فتح يأتي أحيانا للصالح العام لأنه يدعم التنوع في الآراء المغيبة في ساحة النظام السياسي الفلسطيني بسبب تجنب المعارضة او تنحيها الإرادي عن اطر مؤسسات السلطة، وهذا كله لا يلغي ان القرار الأخير في النظام الفلسطيني يؤول الى الرئيس والذي هو رئيس حركة فتح ومحور استقطاب كافة التكتلات والتجنحات داخل حركته والتي يغذيها أحيانا بحكم نمط إدارته التاريخية التي تجيد التعامل مع التكتلات وتقوى قبضتها في وجودها.

---

[4] – وليد سالم ، المسألة الديمقراطية..، مصدر سبق ذكره .ص 69.

ثانيا :- الارضاءات الحمائلية "العائلية"

صحيح أن المجتمع الفلسطيني يتسم بإرثه التقليدي المتمحور حول العائلة او الحمولة، وهي سمة عززتها فترة الاحتلال الطويلة وغياب الحكومة الوطنية، مما سمح بالحفاظ على الهوية الوطنية، لكن هذه العلاقات العمودية المتمثلة في الولاءات العائلية والحمائلية والعشائرية ما زالت تحتفظ بقوتها وفعاليتها حتى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وهو ما جعل السلطة وأجهزتها وإداراتها تتعامل وفق إشارات وممارسات تعزيزية لهذه الظاهرة، وتجلى ذلك في النظام الانتخابي الفلسطيني الذي أفسح- المجال للمشاركة العائلية و"الحمائلية" وفق نظام الدوائر، وقد استغل النظام السياسي الفلسطيني هذه البنية الاجتماعية التقليدية لتعزيز مكانته، ووصل الى تعين الرئيس مستشارا له للشؤون العشائرية، وهذا التعزيز للحمائلية التي تقوم به السلطة تتعارض مع رغبة تطوير المجتمع ديمقراطيا، بل أن عدم تجاوز هذه البنية العائلية والتعزيز الذي تقوم به السلطة لبعض الزعامات التقليدية كالوجهاء والمخاتير من شأنه أن يجعلهم زعامات سياسية منتخبة"[5]، هذه الاوضاع من قبل السلطة والمتجانسة مع حالة الولاء العائلي رفع من شأن ترشيح "العائلية" او "الحمائلية" كاحد المعايير الأساسية لتجنيد النخبة السياسية، وهو ما يتم الحرص بدرجة تكاد تكون أساسية في النخبة السياسية، وتحديدا لو نظرنا الى أسماء الوزراء في التشكيلات الوزارية المختلفة سنتبين أن اغلب هذه التشكيلات تضم أعضاء من عائلات كبيرة، والرئيس يميل عادة ــ وهو المعروف بدعمه للنظام " الحمائلي" العائلي ــ الى تزكية أعضاء في نخبته السياسية، محققا أكثر من هدف في آن واحد وأهم هذه الأهداف أن الحمائليين المنضمين عادة الى النخبة السياسية يتميزون بالحياد السياسي الذي يسهل على الرئيس تفرده بالقرارات، ولا يتمتعون بتأييد شعبي عريض الأمر الذي يبقيهم

---

[5] – تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات ، في : خليل الشقاقي (محرر) ، الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1995) . ص193.

باستمرار في أحساس بأنهم تحت حماية الرئيس مما يستوجب المبايعة والتأييد له، والمرشحين العائليين"الحمائليين" عادة لا يتطلعوا الى دور فعال ونشط قدر ما يثيرهم الرغبة في المكانة السياسية التي تجلب لهم اعتزازا شخصيا لهم ولعائلاتهم ولا يكونوا مؤهلين للقيام بدور المعارضة. وقد لعبت الاعتبارات العائلية دورا مهما في عدد من الدوائر الانتخابية الفلسطينية للمجلس التشريعي، خاصة المحافظات التي تشهد بنيتها الاجتماعية التقليدية تماسكا وتأثيرا يفوق تأثير الأحزاب السياسية فمثلا في محافظة طوباس ترشح عضو عن قائمة فتح ولم يتمكن من الفوز أمام عضو آخر من عائلة كبيرة وابن لوالد يتميز بقوة في الأوساط العائلية والحمائلية في محافظة طوباس.

ثالثا :- الاعتبارات الجهوية

تشير التجربة السياسية الفلسطينية ان الولاء الجهوي او "المناطقي" يحظى بحيز واسع في الاعتبارات المكونة لملامح هيئة او مؤسسة او اتحاد نقابي، فالولاء الى منطقة بعينها مخيم كان او قرية او مدينة تبدو وكأنها جزء من الثقافة السياسية والاجتماعية الفلسطينية، والتكتل الجهوي عززته طبيعة الأوضاع تحت الاحتلال الذي أوغل في عملية تقسيم الاراضي الفلسطينية الى وحدات جغرافية ، وعدم وجود حالة من الاندماج الوطني ديمغرافيا وجغرافيا وسياسيا وثقافيا ونفسيا لأسباب موضوعية وذاتية، رغم محاولات الفصائل التنظيمية التي حاولت اختراق الولاءات الجهوية"[6]" .

ان طبيعة الشتات والتهجير الدائم الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني دعم أشكال التضامن الجهوية التي بدت وكأنها محاولة للمحافظة على البقاء، الا أنها مع تراكم تجربة الاحتلال أخذت الى حد ما شكلا يعبر عن ولاء استبدادي للجهوية ولا يحتاج المراقب الى كثير من

---

[6] - المصدر السابق.ص192-193.

عناء ليتبين حجم التضامنيات الجهوية بين تضامنيات القرية والمخيم والمدينة واخيرا العائدين من خارج الوطن، فالمفهوم القطري للعمل السياسي او النقابي لم يستطع تجاوز الولاء الجهوي القوي، لذلك مثلا كنا نجد بعض المنظمات والاتحادات قبل قيام السلطة تراعي التقسيمات الجهوية في هيئاتها القيادية ويمكن ان نستدل على ذلك في الانتخابات الطلابية مثلا في الجامعات الفلسطينية مثل جامعة بيرزيت والنجاح التي كانت الكتل الطلابية فيها تشكل مرشحيها ضمن توزيع جهوي بالدرجة الاولى لضمان نجاحها واستقطاب أصوات الطلبة من كافة المناطق.

وقد جاء نظام الانتخابات الفلسطيني معززا وداعما للولاء الجهوي ومعيدا إليه زخمه وقوته، لذلك جاءت نخبة المجلس التشريعي موزعة جهويا وليست قطريا ، ويرى البعض أن هذا التوزيع الجهوي يحقق تمثيلا عادلا لكافة المناطق الجغرافية، الا أنه بحاجة لإعادة النظر في الشأن الفلسطيني خصوصا، كون الواقع الفلسطيني يمر بعملية تحرر وبناء كيانه مما يتطلب النظر في الكفاءات وقدراتها وليس الى الافرازات الجهوية التي تحتكم في منطلقاتها العملية الى مصالح مناطق بعينها، ولم تكن نخبة مجلس الوزراء في وضع مختلف، بل كانت الاعتبارات الجهوية تطرح نفسها في كل تشكيل وزاري منذ عام 1994، وهذا الاعتبار يجحف بحق الكفاءات ويعزز اتجاها لا يساهم في تطوير العمق الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني، وتدلل البيانات ان النسبة الأكبر من أعضاء النخبة الوزارية تنحدر من المدن.

رابعا:- المجلس التشريعي

يعتبر المجلس التشريعي أهم قنوات التجنيد السياسي للنخبة الوزارية، ويعود ذلك الى اشتراطات اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي التي نصت على أن يكون **"لرئيس السلطة التنفيذية الحق في تعيين بعض الأشخاص، على ان لا يتعدى عددهم 20% من مجمل أعضاء السلطة التنفيذية.** والذين

ليسوا أعضاء في المجلس"[7]"، وهذا يعني عمليا أن ما نسبته 80% من أعضاء النخبة الوزارية يشترط أن تكون من المجلس التشريعي، وتدلل البيانات أن 77 عضو من مجموع 117 وزير في التشكيلات الوزارية المختلفة هم أعضاء في المجلس التشريعي.

جدول رقم (30) توزيع اعضاء المجلس التشريعي الذين تقلدوا مناصب وزارية .

التشكيل الوزاري	عدد أعضاء المجلس التشريعي		اجمالي عدد الوزراء	
	العدد	%	العدد	%
الوزارة الثانية	15	58	26	100
الوزارة الثالثة	23	82	28	100
الوزارة الرابعة	13	65	20	100
الوزارة الخامسة	11	61	18	100
الوزارة السادسة	15	60	25	100
المجموع	77	65	117	100

ان هذه المسالة تطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ، وتكشف تناقضا في طبيعة عمل النظام السياسي الفلسطيني، وحول طبيعة عمل النواب مقابل السلطة التنفيذية، خاصة ان المجلس التشريعي لم يتمكن من إلزام السلطة التنفيذية بالتعاون معه على قاعدة دستورية قانونية واضحة يضبطها قانون ولا يهمل توصيات المجلس التشريعي ، وفي ظل إصرار من قبل السلطة التنفيذية على تهميش المجلس وتفريغه من صلاحيته التشريعية التي أقرها له القانون ويفقده قدرته على المحاسبة والمساءلة للسلطة التنفيذية كإطار جماعي أو على أفعال أعضائه كأفراد في حدود مسئوليات كل منهم وطريقة أدائه لمسئولياته، هذا الواقع جعل السلطة التنفيذية تعمل دون رقابة مما جعل أعضاء المجلس

---

7 – اتفاقية اوسلو.. ، مصدر سابق .مادة 4، فقرة ج.

التشريعي عرضة للإحساس بالعجز والإحباط وأصيب الكثيرون بالارتخاء والتسليم بواقع الحال مع امتيازات وظيفية وشخصية كانت كفيلة أن تساهم في تعايشهم مع هكذا وضع "[8] ".

لقد كان واضحا أن السلطة التنفيذية أدارت ظهرها للقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي سواء السياسية أو تلك المتعلقة بقضايا البناء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومكافحة الفساد والترهل البيروقراطي في أجهزة السلطة وتجاوزات الاجهزة الأمنية، بل أن السلطة التنفيذية أعاقت أعمال المجلس التشريعي ولجانه ولم تمكنه من الإطلاع على الوثائق والبيانات المتعلقة بسير عمل الوزارات والمؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية، ورفض عدد من الوزراء الخضوع للاستجواب في المجلس التشريعي ولجانه "[9]".*

بشكل عام تعكس هذه العلاقة إشكالية قانونية تتعلق بالصلاحيات المخولة للمجلس التشريعي والسلطة التنفيذية ، رغم أن النصوص الواردة في اتفاقية ترتيبات الحكم المحلي الانتقالي تفوض المجلس التشريعي بصلاحيات المراقبة والمساءلة وحق المجلس التشريعي في إقرار الحكومة والمصادقة عليها، وهي إشكالية تعبر من زاوية أخرى عن طبيعة عمل النظام السياسي الفلسطيني الرسمي وتحديدا هيئاته العليا التي لم تتكيف مع خصوصية تحولات الحقل السياسي الفلسطيني الجديد القائم على أرض الواقع وفي المجتمع الفلسطيني وداخل الوطن والذي يقتضي الأخذ بنظام المساءلة والشفافية والمراقبة.

---

[8] – صالح رافت ، " المجلس التشريعي الفلسطيني" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، (نابلس) ، العدد17، (شتاء 1998) .ص 96-97.

[9] – تيسير خالد ، "النجاح والفشل في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية" ، المصدر السابق .ص74-75.

* – في اسباب استقالته أوضح د.حيدر عبد الشافي تجاوزات السلطة التنفيذية امام المجلس التشريعي محملا رئيس المجلس التشريعي مسئولية ذلك "ان رئاسة المجلس التشريعي لم تتصد بشكل حازم ومسئول الى نهج السلطة التنفيذية ،وعدم مبالاتها بدواعي القانون والمبادىء الدستورية،هكذا مارست السلطة التنفيذية اعمالها دون اكتراث او التفات لرأي المجلس ،ولم تعبأ بقراراته وتوصياته خصوصا في الناحية السياسية ،وكان مستقبلنا السياسي هو رهن بمشيئة فئة محدودة من شعبنا".للاطلاع على بقية نص الاستقالة انظر/ي،مجلة الدراسات الفلسطينية،العدد 17،شتاء 1998.

ان المجلس التشريعي بصفته أحد المصادر والقنوات الأساسية لعملية التجنيد السياسي للنخبة الوزارية تترك للعقل التصور أن كل عضو مجلس تشريعي هو مرشح للانضمام للنخبة الوزارية و ذلك سمح للرئيس بمساحة واسعة للمناورة والتفاوض والاحتواء لعدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي، وهناك إشارات بهذا الصدد لمحاولات الاحتواء أبرزها استقطاب ثلاثة اعضاء من المجلس التشريعي من أصل أربعة أعضاء كانوا ضمن لجنة التحقيق المشكلة من المجلس التشريعي للتحقيق في قضايا الفساد التي أثارها تقرير هيئة الرقابة العامة وتم ضمها الى التشكيلة الوزارية، وهذا ساهم في التشكيك بمصداقية المجلس التشريعي والمس بقدرته وإمكانيته لأخذ دورا في قضايا وطنية جوهرية "[10]".

وإذا كانت عملية الاستقطاب تتم للمتحمسين في المجلس التشريعي والاتفاق الانتقالي يشرع انضمام 80% من اعضاء المجلس التشريعي الى السلطة التنفيذية وأغلب أعضاء المجلس من حركة فتح، فكيف يمكن أن تتشكل قوة برلمانية قادرة على مساءلة السلطة التنفيذية، لا يمكن النظر الى هذه العلاقة بين المجلس التشريعي ومجلس الوزراء باستغراب أمام هذه الظروف المحيطة بالمجلسين، فالعلاقة إذا محكومة بمصالح الأعضاء لنخبة المجلس التشريعي أكثر من كونها قضايا مبدئية، فإذا كان القادرون على المعارضة يتم استقطابهم لمنصب وزاري وآخرون رغم عضويتهم في المجلس التشريعي التي لا تجيز لهم العمل بمنصب رسمي حكومي تم تعينهم من قبل رئيس السلطة في مواقع ومناصب عليا في مؤسسات رسمية، وآخرون ينتظرون دورهم في الانضمام لمنصب وزاري أو تعيين في وظيفة عليا، فمن الصعب حينئذ الحديث عن دور فاعل وحيوي للمجلس التشريعي أمام السلطة التنفيذية أو من الصعب إعمال الدور الرقابي للمجلس التشريعي في مثل هذه الظروف.

---

[10] – مقابلة شخصية مع الدكتور عزمي الشعيبي . عضو المجلس التشريعي . رام الله : 5-7-2003.

وهذا يفسر أيضا الهجرة الكبيرة لأعضاء المجلس التشريعي الذين تركوا دوائرهم الانتخابية للإقامة في المدن الرئيسية أو المدن التي تصنع فيها القرارات وتوجد بها المؤسسات العليا للسلطة، كمدينة غزة ورام الله اللتان قطنها الكثير من النواب ، والذين فتحوا لهم مكاتب في هذه المدن بعيدا عن مواقع دوائرهم الانتخابي، وهنا تنشأ إشكالية أخرى لأعضاء المجلس التشريعي الذي فقد عدد كبير منهم مصداقيته أمام جمهور دوائرهم الانتخابية .*

ويشير الجدول (28) الى عدد النواب الذين ظلوا في مكان اقامتهم وفقا لدوائرهم الانتخابية ،ولا تعني أيضا إقامتهم في مناطق دوائرهم الانتخابية التواصل مع الجمهور والمواطنين خاصة وأن جزء من المواطنين وبسبب واقع وظروف المجلس التشريعي اتجه الى أطراف أخرى أكثر عملية في تقديم خدمات لهم عامة او خاصة.

جدول رقم (31) يوضح نسبة المواظبون في دوائرهم الانتخابية ونسبة الانسحاب.

الدائرة الانتخابية	اجمالي عدد نواب الدائرة	المواظبون في دوائرهم	النسبة المئوية
رفح	5	2	40
خانيونس	8	5	62.5
دير البلح	5	2	40
غزة	12	-	0
شمال غزة	7	4	57
الخليل	10	4	40
بيت لحم	4	3	75
رام الله	7	4	57
نابلس	8	6	75
سلفيت	1	-	0
طولكرم	4	1	25

* - أوضح استطلاع أجراه مركز البحوث الابحاث والدراسات الفلسطينية بنابلس في شباط فبراير 2002 تراجعا في ثقة المواطنين بالمجلس التشريعي حيث بلغت من يثق بالمجلس التشريعي الى 37% فقط.

طوباس	1	-	0
جنين	6	4	67
قلقيلية	2	2	100
القدس	7	5	71
اريحا	1	-	0
	88	42	47%
		42	

وتتميز نخبة أعضاء المجلس التشريعي بعدم الاتساق والتجانس الداخلي لا على مستوى الأداء ولا على مستوى التوجهات السياسية، ويمكن تقسيم النخبة التشريعية الى نواب ذوي أدوار ساكنة ونواب ذوي أدوار نشطة، ومن خلال فحص السمات الشخصية للنخبة التشريعية واتجاهها ودورها وأسلوبها يمكن تصنيف النخبة داخل المجلس التشريعي الى 3 فئات نستدل عليها من سماتها الشخصية ودورها في الحياة النيابية وعلاقتها داخل النخبة وطريقة عملها مع المواطنين.

الأول: المحليون

وهذه الفئة تنحدر من مناطق ريفية وقروية ولا تتمتع بالثقافة السياسية المتقدمة ، وقاعدة قوتها محلية تشكلها تفاعلاتها واتصالاتها وعلاقاتها بصورة متواصلة في تلك المناطق الريفية أو القروية، وهي عادة تنتمي الى عائلات أو حمائل كانت تتسيد المنطقة أو لا زالت، ويمارسون عادة دور الوساطة نيابة عن أبناء دوائرهم الانتخابية لدى البيروقراطية الحكومية ، وهؤلاء يحظون بقوة لمكانتهم بشكل أفضل حينما يتم دعمهم من قبل شخصيات وطنية قوية، ولا يشارك المحليون بأدوار نشطة في العملية التشريعية داخل المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك بسبب ثقافتهم السياسية المحدودة وعدم إلمامهم بالكثير من القضايا الفنية او مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة للمصادقة، وفي مثل هذه الحالة يستوحي هؤلاء النواب مواقفهم

وفق تقديرهم للموقف العام داخل المجلس، وهم عادة ما ينشطون في المواضيع والنقاشات ذات العلاقة بالأمور الخدماتية، بحكم أن هذه القضايا موضوع اتصالهم بأبناء الدوائر الانتخابية، والمحليون يرون في انضمامهم الى نخبة المجلس التشريعي شرفا لهم "[11]"، وهم عادة يشاركون في اجتماعات اللجان ولا يميلون الى المواجهة والتنافس مع بقية النواب، ويقنع عدد منه بالمحافظة على وضعه الحالي وعدم الدخول في أي نوع من أنواع النزاعات، وبالتالي فان حجم المساهمات التي يقدمها المحليون في إطار المجلس التشريعي محدودة وغير فاعلة.

الثانية: المهنيون ــ التكنوقراط

تبدو صورة المهنيون أو التكنوقراط في نخبة المجلس التشريعي مختلفة عن المحليين ، حيث أنها حققت نجاحا في مهنتها السابقة على دخولها المجلس التشريعي، وتضم النخبة المهنية ــ التكنوقراطية في المجلس التشريعي ــ الأطباء والمحامين والصحافيين ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات وبعض البيروقراطيين العسكريين المتقاعدين، وهؤلاء استعملوا شهرتهم الوظيفية السابقة ، وساعدتهم ظروف نجاحاتهم المهنية في أن يميزوا أنفسهم عن السياسيين المحترفين، فهم لا يتوانوا في نقد السياسيين ويتجنبون روتين السياسة ويحاولون أن يخلقوا عمل وحركة خروجا عن المألوف والتقليدي "[12]"، تمثل ذلك مثلا في مبادرة الجزء المستقل في المجلس التشريعي بتشكيل كتلة برلمانية تتمكن من عملية الضغط على عملية التشريع وصنع القرار في ظل هيمنة حركة فتح في المجلس التشريعي ولجانه وقراراته وتمكنت هذه الكتلة التكنوقراطية لفت الأنظار، مما حدا فيما بعد أعضاء حركة فتح بتشكيل كتلة برلمانية فتحاوية، وبحكم مستواها التعليمي وخبراتها العملية قدمت هذه الفئة إسهامات فاعلة في العملية التشريعية من حيث تقدمها بمشاريع القوانين أو من خلال مناقشاتهم في القوانين المعروضة

---

[11] – عبده بعقليني ، النواب في مركز القيادة العربية ، مجلة قضايا عربية ، مصدر سبق ذكره. ص198.

[12] – المصدر السابق .ص 199.

للمصادقة في المجلس التشريعي، وكونها لا تتمتع بإطار تنظيمي فهي تلجأ عادة الى تبني الموقف المعارض للفت انتباه الجمهور والرأي العام لها وقد ساعدها ذلك في النجاح بتقديم نفسها بصورة جيدة أكسبها قوة إعلامية عوضت ضعف انتمائها الحزبي أو التنظيمي، كما وأن هذه الفئة فاعلة في الندوات وورشات العمل والمؤتمرات المحلية التي تعقد في الساحة الفلسطينية لمناقشة الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وهم بحكم اختصاصاتهم المهنية ووظائفهم السابقة يقيمون علاقات قوية مع مصادر الإعلام المحلية مثلا الجامعات أو مؤسسات المجتمع المدني أو الهيئات الإعلامية ومع مصادر الإعلام الخارجي وتحديد القنوات الفضائية العربية والأجنبية التي تعتني بوجود شخصيات فلسطينية معارضة أو قادرة على الانتقاد كالنخبة التكنوقراطية في المجلس التشريعي، وهم في توجههم القاضي بالتكتل داخل المجلس التشريعي الفلسطيني يظهرون أكثر تجانسا واتساقا وتقاربا في المواقف السياسية من بقية أعضاء المجلس التشريعي الآخرون، وتزداد فعالية هذه الفئة في الأزمات السياسية أو تدنى الأوضاع البيروقراطية في أجهزة السلطة، لأنها في مثل هذه الحالة تتبنى موقف متشدد غايته إقصاء الأقطاب السياسية القائمة أو بعض الوزراء السياسيين لصالح حكومة تشمل التكنوقراطين.

من ناحية أخرى لا تساهم هذه الفئة في إقامة علاقات مؤثرة مع أعضاء المجلس التشريعي الآخرين، لأنها تنظر إليهم باعتبارهم منتفعين أو حزبيين الامر الذي لا يساهم في حراك تكنوقراطي فاعل مع بقية اعضاء المجلس التشريعي .

ان الفئة التكنوقراطية داخل المجلس التشريعي تملك من الطاقة والطموح ما يمكنها من الإسهام والفعالية ، ويمكنها أن تحمل الى المجلس التشريعي آراء وآفاق جديدة ،الا أن

اهتمامها بتقوية نفسها أمام هيمنة اعضاء فتح في المجلس التشريعي للبقاء والمحافظة على ذاتها تقوض من قدرتها في التأثير الفاعل في حياة المجلس التشريعي.

الثالثة: المحازبون

والمحازبون في المجلس التشريعي، هم أولئك الذين نشطوا في العمل السياسي قبل عضويتهم في المجلس التشريعي من خلال انضمامهم إلى أحزاب سياسية فلسطينية، أثناء دراستهم الثانوية أو الجامعية أو بعد ذلك، وهم في المجلس التشريعي ينقسمون إلى أولئك الذين مارسوا العمل التكنوقراط بجوار عملهم الحزبي أو التنظيمي أو السياسي أو الذين احترفوا السياسة في إطار عملهم في م.ت.ف.

و المحازبون في المجلس التشريعي في أغلبهم ينتمون إلى حركة فتح، وقد وصلوا إلى عضوية المجلس التشريعي ضمن قوائم رسمية لحركة فتح خاضت انتخابات المجلس التشريعي، وجزء نجح في الانتخابات مرشحا نفسه كمستقل، الا أن كليهما يمثلان حركة فتح بشكل شبه ملتزم داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد نجح عدد من نواب فتح اعترافا بإسهامهم ومركزهم في حركة فتح، ويمكن القول أن المحازبين في المجلس التشريعي يلتزمون إلى حد كبير بالخط الحركي لفتح بهدف تثبيت الحضور الفتحاوي داخل المجلس التشريعي ، وبهدف المحافظة على مواقعهم التنظيمية التي تشكل أحد القنوات الأساسية لترشيحهم لأدوار و مهام عليا داخل السلطة أو التنظيم نفسه أو تقربا من شخص الرئيس الذي بيده أن يدعمهم ويحافظ على مكانتهم داخل فتح أو السلطة، وفي أكثر من مرة شكل المحازبون دعامة قوية للمصادقة على عدد من الحكومات التي قدمها الرئيس لنيل الثقة ، وهم الذين حسموا أمر المصادقة على هذه الحكومات بعد أن كانت معرضة للفشل في أخذ الثقة، ويفعل ذلك جزء من المحازبين لنيل التقدير من الرئيس، في حين يحاول البعض ابداء المعارضة لاسترضائه

ضمن تشكيلات وزارية أو اسناد مهام وظيفية اليه في مناصب حكومية ترضي طموحه، ان المحازبين الفتحاويين في نهاية الأمر يقومون بمهام كبرى لمساعدة الرئيس في تأدية عمله بالطريقة التي يراها مناسبة، ولا يظهر في اطار المحازبين كثير من التجانس والتماسك التنظيمي وهو أمر مفهوم يعود إلى طبيعة المنافسة بين المحازبين من نفس الحركة الذين تحركهم طموحاتهم الخاصة للارتقاء إلى مناصب عليا أو ضمن تشكيلات وزارية وهو ما يعني الانقسام والتمحور والتكتل بهدف إثبات القوة وبالتالي ارسال اشارة للرئيس والايحاء بأهميتهم في أي تشكيل وزاري أو مناصب عليا.

المبحث الثالث

دوران النخبة السياسية

يختلف معدل تدوير النخبة من نظام سياسي لاخر طبقا لقاعدتين هما:-

الأول: يرتبط التدوير المرتفع بظروف الأزمات في حين ينخفض ضمن اطار الاستقرار التي تشهده المؤسسات أو الظروف السياسية بشكل عام.

الثاني: ينخفض معدل الدوران كلما ازدادت المؤسسات في تجربتها، ويشهد معدل التدوير ارتفاعا في النظم السياسية الجديدة وتقل في النظم البرلمانية الديمقراطية الغربية ، وعموما يمكن تفسير العوامل المؤدية لاستمرارية النخبة وثباتها إلى:"[13]"

- امتلاك صفات وقدرات فائقة حقيقية أو مزعومة.
- الممارسة الفعلية للسيطرة.
- تجديد هذه الصفات واستمرار السيطرة.
- قدرة المجموعة النخبوية على تمثيل مصالح الجماعات المؤيدة لها وحشد مساندة الجماهير وتأييدها لزعاماتها، وقدرتها على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

وعملية دروان النخبة تكشف أيضا اليات عمل النظام السياسي، وترتبط عضويا بنوع النظام واتجاهاته نحو الديمقراطية أو التسلطية، فالاليات الديمقراطية تفتح الافاق للطامحين المتطلعين إلى الارتقاء في مناصبهم السياسية والوظيفية واذا تمت عملية الدوران ضمن شروط عادلة ومعايير موضوعية فانها ستساهم في الاستقرار السياسي والمؤسساتي وتضمن عملية احلال النخب بطريقة معقولة وامنة ومحافظة على الهدوء الداخلي للسلطة والمجتمع، لذلك من

---

13 - ابو اصبع ، النخبة السياسية..، مصدر سبق ذكره. ص 202.

الصعب دراسة دوران النخبة السياسية الفلسطينية بمنأى عن اليات عمل النظام السياسي الفلسطيني الناشئ الذي تفسر ديناميات واليات مستوى ثباته وقوته وقدرته على التطوير.

انغلاق في دوران النخبة التشريعية

ومن المعلوم أن النخبة السياسية في المجلس التشريعي حافظت على ثباتها منذ عام 1996، ووفق اتفاقية ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة

" المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة- اريحا الموقعة في 4 ايار 1999 "[14] .

أي أن المجلس وفقا لهذا النص يفترض أن يتم تجديده في أيار 1999، وكون الاستحقاقات السياسية الخاصة بالفلسطينيين لم يتم تنفيذها من قبل الإسرائيليين تم تأجيل عملية انتخابات المجلس التشريعي ، وهنا تستوقفنا ملاحظة أساسية حول عملية تأجيل الانتخابات، فهل يأتي التأجيل للضغط على الاحتلال ؟ ام أنها ضغط آخر على أحد مفاصل الديمقراطية الفلسطينية وأهم أجزاء النظام السياسي الفلسطيني الناشئ ؟ فالعملية الديمقراطية والتضحية بها لا تصلح كوسيلة للمقايضة في المفاوضات مع الاسرائيليين أو الامريكيين أو الاتحاد الاوروبي لأنها ببساطة مطلب مصيري ووطني فلسطيني، بمعنى أن الانتخابات للمجلس التشريعي كانت ستعني الكثير لأكثر من جهة ، فللمواطنين ستعني الاصرار على المطلب الديمقراطي وافساح المجال لحرية اختيار الناس لممثليهم ، وتعزيز لاستراتيجية حضارية تجسدها تضمينات العملية الانتخابية، وهو ما سيسمح أيضا بتجديد القيادة المحلية وتقويتها وشرعنتها، وهي ستعني للعالم توجها فلسطينيا نوعيا ينحاز إلى الديمقراطية استراتيجيا مما سيفرض على كافة الأمم احترام السلطة الفلسطينية وقضيتها، و صحيح أن الاعاقات الإسرائيلية المستمرة

---

[14] - اتفاقية اوسلو ، مصدر سبق ذكره. ص 13.

أوصدت السبل لانجاز العملية الانتخابية للمجلس لتشريعي الا أن هناك- على ما يبدو- موقفا للسلطة غير متحمس لاجراء العملية الانتخابية.

ان الدوران في النخبة- اذا- على المستوى التشريعي تشهد جمودا منذ 1996، أي ما يقارب من سبع سنوات وهذا الانغلاق يبعث على القلق حيال التجربة النيابية الفلسطينية ، لأن أغلب المجالس النيابية حتى في أكثر الدول تسلطا تمر بعملية تجدد وتغيير أو استمرار في الدورات الانتخابية، وهذا ما سيجعل الدراسة تتناول النخبة على مستوى مجالس الوزراء والتي بلغت مجموعها منذ تشكيل أول وزارة في نيسان عام 1994 إلى شهر اذار 2003 حوالي ستة تشكيلات وزارية.

النخبة الوزارية ..التجميد والتجديد

بلغ عدد الأعضاء الذين انضموا لمجلس الوزراء حوالي 60 عضوا تفاوت معدل استمرارهم في المنصب الوزاري من مرة إلى ست مرات وذلك في غضون تسع سنوات من عمر تجربة النظام السياسي للسلطة الفلسطينية.

جدول رقم (32) يبين عدد مرات البقاء في المناصب الوزارية

عدد مرات تولي المنصب	عدد التكرار	النسبة المئوية
مرة واحدة	26	48
مرتان	9	17
3 مرات	8	14
4 مرات	4	7
5 مرات	3	5.5
6 مرات	4	7.5
المجموع	54	100

وقد تاسس أول مجلس وزراء في نيسان 1994، أي قبل انتخابات المجلس التشريعي بعامين، وكان المجلس يعكس حقائق تحولات النظام السياسي من تجربة م.ت.ف إلى تجربة أوجدتها نتائج التسوية السياسية، وتولى المجلس الأول مسؤوليات انتقال الحكم من سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيطرة الفلسطينية ، ولا شك أن تشكل مجلس الوزراء في هيكلية النظام السياسي الفلسطيني عكس تطلع الفلسطينيين وقيادتهم في استحضار مؤسسة تنفيذية عليا توحي بتحولات سياسية تقترب من السيادة الوطنية والاستقلال السياسي، وأعطت اتفاقية ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي رئيس السلطة التنفيذية الصلاحيات في تعيين ما يقارب20% من الوزراء خارج المجلس التشريعي من مجمل أعضاء السلطة التنفيذية"[15]". ومجالس الوزراء المتعاقبة وبحكم تكونها على ضوء الاتفاقية المرحلية وارتباط أدائها السياسي بالالتزامات السياسية والأمنية الموقعة مع الدولة العبرية جعلها حكومة انتقالية تعمل من خلال سياق يتسم بالتقلب والحساسية السياسية التي تشير إلى حالة القلق والهواجس المتعلقة بالتوزيع المستقبلي لمكانتها وموقعها في السلطة، وكون هذه المجالس الوزارية جميعها حكومات انتقالية فهي تخضع لضغوط متعددة "[16]" ، فهي معنية في الحصول على شرعية قوية تستند اليها لأداء دورها السياسي والوظيفي لأنها محاطة بظروف سياسية تجبرها على جملة التزامات أقرتها عملية التسوية، وهي التزامات فيها ما يتعارض مع توجه الرأي العام المحلي ، ومن ناحية أخرى مطالبة باحداث خطوات جذرية لتفعيل عملية البناء والتنمية واعمال المفاهيم السياسية التي لم يمارسها الفلسطينيون سابقا بحكم عدم وجود سلطة وطنية مركزية قبل ذلك، والمسألة نحو التحول من جهاز م.ت.ف البيروقراطي الذي

---

15 – اتفاقية اوسلو ، مصدر سبق ذكره. ص14-15.

16 – أريان الفاصد ، "شروط التحول الديمقراطي في فلسطين " ، مجلة السياسة الفلسطينية ، (نابلس) ، العددالرابع عشر، (ربيع 1997). ص114.

يتضمن برامج التحرر الوطني إلى جهاز اداري مسألة شاقة، خاصة وأن عدم تحديد سقف زمني ومحدد للمرحلة الانتقالية أخضع الحكومات الفلسطينية المتعاقبة إلى ما يشبه مرحلة اختبار لقدرتها في عملية البناء الداخلي وتحديدا في التصدي للمنشغلين في العنف السياسي أو القوى السياسية المعارضة للتسوية السياسية وتتبنى الكفاح المسلح كسبيل وحيد للتحرر الوطني، وهو يفرض على الحكومة مواجهة هذه التهديدات الداخلية، مما اضطرها لاتخاذ اجراءات تتناقض والشعار الديمقراطي الذي رفعته وهي ممارسات مدعومة بتاييد امريكي واسرائيلي وحتى من الاتحاد الاوروبي، فهي سعت لحماية التسوية السياسية على حساب الممارسة الديمقراطية، وفي ترجمة لاستجابة الحكومة الفلسطينية للضغط الأمريكي والاسرائيلي والدولي قامت في شباط 1995 ومن خلال مرسوم رئاسي أصدره الرئيس عرفات بانشاء محكمة أمن الدولة وعقدت عدة جلسات لها للحكم في قضايا تتعلق بالأمن الداخلي ، ويترأس هذه المحكمة ثلاثة قضاة عسكريين ، ولا يسمح بحق الالتماس فيها وهي خاضعة للسلطة التنفيذية وتحيدا للرئيس وليس لسلطة القضاء ، مما ساهم في اضعاف السلطة القضائية الفلسطينية وجعلها عرضة للتشكيك ، وتعتبر محكمة أمن الدولة أبرز تجليات انتهاك حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية، ولم تكن محكمة أمن الدولة هي الوسيلة الوحيدة التي انتهكت عبرها الحكومات الفلسطينية حقوق الإنسان، بل شكل الاعتقال الإداري لعدد كبير من المعارضين للسلطة وتوجهها السياسي ، و تعرض جزء كبير منهم للتعذيب في سجون السلطة ووصل عدد المعتقلين إلى أكثر من 1200 شخص من الإسلاميين في آذار 1996، وسجلت حالات وفاة تجاوزت الاثنى عشر حالة وفاة في سجون السلطة، كما تعرضت عدد من الصحف لاغلاقات تعسفية بسبب مخالفتها للتوجه السياسي للحكومة الفلسطينية .

ان مجمل هذه الأوضاع كشفت أن النظام السياسي الفلسطيني الناشئ تبلور على ضوء الاتفاقيات وتحددت ملامحه بموجبها، فالإشارة التي يطلقها البعض حول الفترة الانتقالية، ويصف بعض جوانبها بالديمقراطية، لا تلغي أنها ديمقراطية مقيدة "[17]" ، لان مثل هكذا نظام ملتزم باشتراطات سياسية وأمنية يقصي بالضرورة قوى حية وفاعلة إلى خارج مؤسسات النظام السياسي الجديد، لأنها باختصار قائمة على أسس فئوية تمثلها حركة فتح الشريك الرئيسي في عملية التسوية وبعض الأحزاب السياسية الصغيرة.

وحول اذا ما كان مجلس الوزراء يشكل مؤسسة تنظيمية عليا في النظام السياسي الفلسطيني، أشار وزير سابق بأنه " **لم تكن هناك مؤسسة اسمها مجلس وزراء**" "[18]" ، ، وهذا الرأي عبر عنه عدد كبير من الوزراء أو أعضاء المجلس التشريعي الذين تمت مقابلتهم ، ومما يبرر هذا الرأي طبيعة العمل داخل مجلس الوزراء واليات صناعة القرار فيه وطرائق عمل الرئيس. ويتضح أن أغلبية داخل النخبة التشريعية والوزارية ممن اختلفوا مع الرئيس أشارت إلى نفس أسباب اختلافها معه، وهي أسباب تعود إلى الطبيعة الفردية المتأصلة في أداء الرئيس والذي تدلل تجربته في م.ت.ف نزوعه الحاد الانفراد بالقرار رغم أن م.ت.ف كانت تمثل أغلبية فصائل العمل التنظيمي، ويذكر وزير سابق "[19]" أن مرتكزات النظام السياسي الفلسطيني الناشئ قائم على شخص الرئيس، ومصدر ذلك تشبيكاته الداخلية وسيطرته على الجهاز البيروقراطي في م.ت.ف وداخل السلطة الفلسطينية ، وقد استطاع ان يحقق لنفسه وضعا بحيث يكون هو بشخصه مركز الجمهور ومركز النخبة في ان واحد، وطبع المظاهر العامة وسمات النظام السياسي بشخصيته، واخضع أجندته العامة ضمن أجندته الخاصة، بمعنى انه

---

17 – المصدر السابق. ص116.

18 – مقابلة شخصية مع السيد عبد الجواد صالح ، وزير سابق ، وعضو المجلس التشريعي ، رام الله :2-7-2003.

19 – مقابلة شخصية مع عزمي الشعيبي ، مصدر سبق ذكره.

رهن بقاء القضية الفلسطينية ومستقبلها ببقائه، ويذكر الوزير نفسه ان الرئيس استطاع ان يهمش مجلس الوزراء كمؤسسة ويعطب فعاليتها الادارية والوظيفية من خلال مرحلتين الأولى بصيغة الاجتماعات الموسعة تحت مسمى" القيادة الفلسطينية" التي كانت تضم أعضاء اللجنة التنفيذية لـــ م.ت.ف ورؤساء الأجهزة الأمنية وطاقم المفاوضات ، بالاضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء، وأحيانا كان يبلغ العدد إلى نحو خمسين شخصا يحضر الاجتماع الأسبوعي المفترض فيه أن يكون لمجلس الوزراء فقط ، وهذا الاجتماع أيضا لا يتضمن جدول أعمال للمناقشة، أو يتم خلاله عرض خطط الوزارات أو السياسات العامة للوزارات، ويكون النقاش عاما غير محدد ومتشعب، تتداخل فيه عدد كبير من الأفكار الآنية التي تستحضر المجتمعين في الاجتماع "[20]" ، في مثل هذه الأجواء يفقد أعضاء مجلس الوزراء القدرة على العمل ضمن إطار مؤسسي ، لأن كافة القضايا عامة ومتداخلة ومما يعني أن كل وزير يتصرف وفق قدراته وضمن المساحات المحددة له والتي ليس عليه ان يتجاوزها والتي يضعها الرئيس ، أما المرحلة الثانية في محاولة الرئيس لإفراغ القواعد المؤسسية في مجلس الوزراء هي السياسة الشرائية والاسترضائية لكل وزير على حدا، فالهبات التي يوزعها الرئيس على بعض الوزراء وتسوية طلباتهم كانت تدفع الكثير ترتيب أموره مع الرئيس بشكل فردي بعيدا عن المؤسسة وبقدر التزامه وطاعته بتوجهات وقرارات الرئيس بقدر ما كان يحظى بالامتيازات والتسهيلات وتسوية طلباته"[21]" ، وحتى الوزير في وزارته لا يملك الصلاحيات أو التأثير في السياسات العامة لوزارته، لأن الوزارات نفسها وفي معظمها يتولى الوكلاء والوكلاء المساعدون والمدراء العامون والمدراء، العمل بموجب قرار رئاسي، وهؤلاء يدينون بالولاء الكامل للرئيس وهم عادة كوادر في حركة فتح أو مقربين من الرئيس، ولا يستطيع الوزير

---

20 – عبد الجواد صالح ، مصدر سبق ذكره.

21 – الشعيبي ، مصدر سبق ذكره.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

اتخاذ أي إجراء بحق احدهم لأن تعيينهم هو مرسوم رئاسي وبالتالي إقالتهم أو تغيير مناصبهم من حق الرئيس وليس الوزير، حتى أن بعض المسؤولين الكبار في الوزارات والمتورطين في قضايا فساد لم يستطع الوزراء اتخاذ أي إجراء بحقهم لأن المس بهم سيعرض الوزير لمواجهة مع الرئيس *، وقد دعم سلطة الرئيس المركزية ما ورد في ملحق اتفاق طابا، الخاص بموضوع الانتخابات ، حيث أن انتخابه يتم من قبل الشعب مباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن للرئيس الحق في المصادقة على القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي. وهو يملك حق ردها ورفضها وعدم المصادقة عليها، أي أن كل القرارات والقوانين مرتبطة بمصادقته الشخصية، وقوة الرئيس أيضا سابقة توقيع الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية، كونه يتمتع بمصادر المال والأجهزة البيروقراطية"[22].

ان النظام السياسي في إطار عمل الحكومة الفلسطينية يجسد خط التناقض الأفقي المعمول به في داخل السلطة التنفيذية ضمن آليتين ، تعبر الأولى عن آلية عمل انتخابات المجلس التشريعي والتي من المفترض أن تفوض الصلاحيات للمنتخبين ، والأخرى ارث م.ت.ف المرتكزة على التعيينات والمحاصصة والهبات، وهو ما يظهر أن آلية عمل السلطة الفلسطينية تنشطر ضمن هاتين الآليتين"[23].

ولتقييم أداء المجالس الوزارية وطبيعة اهتماماتها والنشاطات التي تقوم بها تم الرجوع الى الجلسات والقوانين والقرارات التي أصدرتها المجالس الوزارية المختلفة منذ 1994 حتى عام

---

*- ذكر الوزير السابق عبد الجواد صالح أنه أحال عدد من المسئولين في الوزارة للتحقيق وأوقفهم عن العمل بسبب تورطهم في اختلاسات مالية ، الا أن الرئيس اوقف كل الاجراءات التي اتخذها الوزير وعادوا لممارسة عملهم بشكل عادي ، وأغلب من تورط بقضية الاختلاسات هم من كوادر حركة فتح.

22 – وليد سالم ، المسألة...، مصدر سبق ذكره.ص 71.

23 – المصدر السابق.ص 93.

2003 فتبين أن توزيع النشاط ضمن 249 جلسة وقرار وقانون أصدره مجلس الوزراء تتوزع على النحو التالي

قرارات وقوانين اقتصادية(10)

قرارات قانونية (19)

قرارات زراعية (10)

قرارات وقوانين بيئية (5)

قرارات تعليمية (6)

تعيين هيئات ومؤسسات ولجان (17)

شئون مجلس الوزراء (6)

اتفاقيات وتعاون دولي (14)

شئون سياسية (6)

قضايا خدماتية (44)

وتشير هذه النشاطات الى الدور الاداري الخدماتي لمجلس الوزراء أكثر من كونه هيئة عليا تحدد الاستراتيجات الكبرى للسلطة ، ومع تضاؤل مشاركتها في القرارات السياسية ، ومن هنا يمكن القول أن هذه النخبة تحقق الجزء الاكبر من نفوذها عبر الجهاز البيروقراطي التي تتولى ادارته ، وهي لا تنفذ بقوة الى كافة الشرائح وتشبيكاتها المجتمعية محدودة ومرتبطة بتبادل المصالح لمجموع الوزراء وبقية الاجهزة البيروقراطية ويضعف هذا النفوذ بصورة تلقائية بعد انتهاء العضوية الوزارية ، باستثناء اولئك الذين حققوا مكاسب مالية اثناء فترة عملهم اذ استعاضوا بالمال بدل المنصب. وأهم الأسباب لمحدودية نفوذ النخبة الوزارية كون

النظام السياسي مرتبط بشخصية مركزية لا تفسح المجال لمجموعات قوية وذات تاثير قوي بعيد عن سيطرتها ومراقبتها.

ان كل هذه الملامح للحكومات الفلسطينية تجسد قوة الرئيس وليس قوة أعضاء النخبة السياسية الوزارية، وهو ما يجعل إمكانية محاسبة السلطة التنفيذية هي محاسبة لشخص الرئيس أولا، وتعكس الطبيعة الشخصية لنظام الحكم نفسها في عملية صنع القرار والتي تماثل ما حددتها مايسة الجمل ضمن المحاور الثلاث التالية:- "[24]"

- آليات صنع القرار أو الإطار المؤسسي.
- القوى الفاعلة(النشطة) في عملية صنع القرار.
- المصادر التي تستمد فيها الهيئات والمؤسسات والقوى الفاعلة سلطتها وتجعلها قادرة على تطبيق سياساتها وأجرائها موضع التنفيذ.

ومن الواضح ان هذه الإجراءات لا تنسحب على عملية صنع القرار في داخل الحكومة الفلسطينية فليس هناك ما يشير ان هناك إطار مؤسسي يعد فيه القرار، وليس هناك شريك في عملية صنع القرار، ومصدر أي قرار يستمد قوته من مصادقة الرئيس عليه أو ، وهو ما يفيد محدودية دور النخبة السياسية في عملية صناعة القرار أو التوجهات السياسية، وهي نتيجة مفهومة في إطار الحياة السياسية التي تفتقد إلى الضوابط المؤسسية، وسمات اللامأسسة في النظام الفلسطيني يمكن تلخيصها على النحو التالي "[25]":-

- الحضور الطاغي لشخصية القائد {أبو عمار} على كافة الوحدات التنظيمية من القاعدة إلى القمة.

---

24 – مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993) . ص 120.

25 – احمد مجدلاني ،" المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي" ، مجلة شئون تنموية ، (القدس) ، المجلد السابع ،(صيف 1998) . ص102.

- ووجود الهيئات والوحدات والمراتب هو وجود شكلي.
- يحدد الاقتراب أو الابتعاد عن القائد دور الفرد وتأثيره وعلاقته بالمؤسسة.
- صناعة القرار لا تتم ضمن الأطر المؤسساتية وخارج الإجراءات الروتينية.
- اللجوء إلى سياسة الترضية أو الشراء في مواجهة المنافسين والمعارضين، وإقصائهم إلى خارج الهيكل المؤسسي إذا لزم الامر.
- إعلاء شأن البعد الفئوي السياسي على حساب المعايير الأساسية مثل الكفاءة والتخصصات المهنية.
- سيطرة الرئيس على كافة المصادر المالية باعتبارها أحد وسائل القوة الضرورية في مواجهة الخصوم أو إسكات المعارضين.

ان السمات المكونة للنظام السياسي الفلسطيني، والدور الذي يقوم به مركز النظام السياسي ومن خلال البيانات التي تم جمعها نستطيع الاستنتاج أن النخبة السياسية في ظل النظام الفلسطيني الناشئ هي نخبة مغلقة بغض النظر عن التغيرات الشكلية في المجالس الوزارية التي قد تعطي الانطباع بوجود عملية تدوير من حيث أن ما تعبر عنه البيانات يشير إلى عملية إعادة توزيع لمسميات النخبة الوزارية ضمن نفس الدائرة الوزارية، بمعنى إننا لا نلمس عملية إنتاج لنخب جديدة، بل تتم عملية إعادة الإنتاج لنفس النخب وعلى نفس مستوى المنصب الوزاري مع تغيير في المسمى وفي بعض الحالات إعادة توزيع نفس المنصب لنفس أعضاء النخبة الوزارية، ونسوق على سبيل المثال مجموعة من أعضاء النخبة الوزارية التي تكررت بنفس مناصبها الوزارية لمدة ست مرات متتالية وأخرى خمس مرات متتالية ، علما أن مجموع كافة التشكيلات الوزارية منذ عام 1994 لم تتجاوز الستين عضوا ، ونستعرض

بعض الأعضاء الذين تكرروا لأكثر من أربع وزارات من أصل ستة وزارات وما يحمل ذلك من دلالات مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وعناصره النخبوية المركزية فيه.

ياسر عبد ربه

استمر وزيرا منذ عام 1994 في كافة التشكيلات الوزارية، أي بمعدل ست دورات وزارية وهو على نفس منصبه الذي تغير فقط في التشكيل الوزاري السادس ، وقد تولى منصب وزير الثقافة والإعلام في المجلس الوزاري الأول والثاني والثالث ثم وزير الإعلام في المجلس الوزاري الرابع والخامس. وهو من احد المقربين للرئيس ياسر عرفات وعضو اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف ممثلا عن حزب فدا، ويعد عضوا في فريق التفاوض الفلسطيني.

نبيل شعث

وقد تولى شعث وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ تشكيل أول مجلس وزراء عام 1994 واستمر في منصبه الوزاري لمدة ست دورات وزارية محتفظا بنفس المنصب ونفس المسمى الذي تغير فقط في التشكيلة الوزارية السادسة برئاسة محمود عباس ليصبح وزيرا للتعاون الدولي، وشعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، ومن المقربين للرئيس ياسر عرفات، وأحد أعضاء طاقم المفاوضات الفلسطينية، ويتمتع بعلاقات إقليمية ودولية جيدة. وهو عضو مجلس تشريعي عن دائرة مدينة خانيونس.

صائب عريقات

وشغل عريقات منصب وزير الحكم المحلي منذ عام 1994 واستمر في التشكيلات الوزارية الستة محتفظا بنفس المنصب والمسمى الوظيفي الوزاري ، باستثناء التشكيلة الوزارية السادسة برئاسة محمود عباس ، وقد قدم عريقات استقالته من حكومة أبو مازن ، ويعد من المقربين للرئيس عرفات، يعتبر كبير المفاوضين الفلسطينيين ، وهو أستاذ جامعة سابقا في جامعة

النجاح الوطنية، ومن أبرز المفاوضين الفلسطينيين ، ويعمل حاليا ضمن طاقم مستشاري عرفات، وهو عضو في المجلس التشريعي عن دائرة أريحا.

انتصار الوزير

تولت انتصار الوزير منصب وزير الشؤون الاجتماعية منذ أول تشكيل وزاري عام 1994 واستمرت في نفس منصبها ومسماها الوزاري لمدة ست دورات وزارية متتابعة، وهي عضو لجنة مركزية لحركة فتح، وزوجة الشهيد خليل الوزير احد قادة حركة فتح، وهي خريجة جامعية وحاصلة على البكالوريوس، استفادت من موقعها التنظيمي لتمثل النساء في المجالس الوزارية المتعاقبة باعتبارها عنصر نسوي، وهي مقربة من الرئيس ياسر عرفات، وهي عضوة في المجلس التشريعي عن دائرة مدينة غزة.

ماهر المصري

تولى المصري وزارة الاقتصاد والتجارة منذ التشكيل الوزاري الثاني عام 1996، واستمر في منصبه الوزاري لمدة خمس دورات وزارية متتابعة بنفس المسمى الوظيفي الذي تم تعديله من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة في التشكيلة الوزارية الرابعة حتى التشكيلة الوزارية السادسة، والمصري ابن أحد العائلات الكبيرة في مدينة نابلس، وأحد المقربين من الرئيس ياسر عرفات، ويتمتع بعلاقات إقليمية ودولية جيدة.

عزام الأحمد.

شغل الأحمد سابقا منصب سفير فلسطين في العراق، وقد تقلد منصب وزاري منذ التشكيلة الوزارية الثانية عام 1996، وقد سمي وزيرا للأشغال العامة في التشكيلة الوزارية الثانية والثالثة وفي التشكيلة الوزارية الرابعة والخامسة وزيرا للاشغال العامة والإسكان وقد استمر وزيرا لخمس دورات وزارية ، وفي حكومة محمود عباس أصبح وزيرا للاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات، وهو من المقربين إلى الرئيس عرفات، وعضو في المجلس التشريعي عن دائرة جنين.

نبيل قسيس

تولى قسيس المنصب الوزاري منذ التشكيلة الوزارية الثانية عام 1996، وجاء تعيينه بمنصب وزير وتولى مسؤولية مشروع بيت لحم 2000، واستمر في منصبه الوزاري بشكل متتابع لمدة خمس دورات وزارية، حيث عين كوزير للسياحة والآثار ثم وزيرا للتخطيط في التشكيلة الوزارية السادسة برئاسة محمود عباس.

الانقلاب الأبيض

بعد اندلاع انتفاضة الاقصى في 28 سبتمبر عام 2000 ، شهد الشعب الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني الفتي مرحلة جديدة تبدلت فيها العلاقات الفلسطينية- الاسرائيلية ، والعلاقات الفلسطينية-الامريكية ، ودخلت عملية التسوية التي أنتجتها أوسلو وضعا انفرطت فيه أغلب الالتزامات المقرة في أوسلو ، وعادت القوات الاسرائيلية لاحتلال مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية احتلالا كاملا ، وأغلقت المعابر والمنافذ البرية والجوية ، ودخلت المواجهات بين الفلسطينيين والاسرائليين فترة دامية استخدمت فيها اسرائيل كمية كبيرة ومركزة من العنف لم يسبق وأن قامت باستخدامه طوال تاريخها الاحتلالي الطويل في فلسطين ، ودمرت البنية التحتية الفلسطينية وأوقعت خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات ، ولم تتوان في الاعلان عن تقويض السلطة الفلسطينية وأجهزتها المدنية والأمنية .

لقد جاءت انتفاضة الأقصى تعبيرا عن حالة الاحباط والطريق المسدود التي أفضت اليها ست سنوات من المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائليين ، وتراجع الأوضاع الاقتصادية وتدني سقف الاستحقاقات التي حصل عليها الفلسطينيون وهشاشتها وعجزها عن تغير أحوالهم بما يليق باحتياجاتهم ، وكانت مفاوضات كامب ديفيد التي جرت بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك وبرعاية الرئيس الامريكي بيل كلينتون أفضت الى طريق مسدود وتباين عميق في المواقف ، وبعد فشل هذه المفاوضات حملت اسرائيل وامريكا الجانب الفلسطيني وتحديدا الرئيس عرفات مسئولية فشل المفاوضات.

وقد أضافت مفاوضات كامب ديفيد الى الفسطينيين احساسا اخرا بالاحباط من عملية التسوية ومن فرص التحرر الحقيقي والعادل لقضيتهم مع تراكمات لأوضاع اقتصادية واجتماعية تزداد سوء ،مما أدى الى تفجر انتفاضة الاقصى ، وتدخلت اسرائيل بقوة عسكرية هائلة تدك المدن والمخيمات والمؤسسات مع حماية امريكية دولية تضمن ألا يقود الموقف الدولي ضغطا قاسيا على اسرائيل.

بعد نجاح الليكود في الانتخابات الاسرائلية اتجه شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي نحو تقويض لمؤسسات السلطة الفلسطينية ، وأصرت اسرائيل بوضوح استهداف ياسر عرفات شخصيا لانه –برأيها– العقبة الكأداء نحو تسوية سياسية ، ودفعت بقواتها لمحاصرة مقره ، وتطابق الموقف الامريكي مع التوجه الاسرائيلي الذي رفع شعار تصفية عرفات سياسيا ، وهو توجه لم يلق قبول دولي وتحديدا في الاتحاد الاوروبي وروسيا التي رأت في هذا الموقف الامريكي –الاسرائيلي أعمق من مجرد معاقبة اسرائيل لتخلف عرفات عن تنفيذ التزاماته ، وترى في اقصاء عرفات مارب اخرى ، وبعد اصطدام الموقف الامريكي– الاسرائيلي مع موقف الاجماع الدولي ضد تصفية عرفات السياسية ، بدأ الطرف الاسرائيلي

-الامريكي يبحث عن صيغة جديدة مؤداها استحداث منصب رئيس وزراء للحكومة الفلسطينية تحت حجج الاصلاح في أجهزة السلطة الفلسطينية.

بعد مماطلة وتأجيل وافق عرفات على استحداث منصب رئيس وزراء للحكومة الفلسطينية ، خاصة مع بدء الحرب الامريكية على العراق ، وبعد ضغط جاء هذه المرة من الاتحاد الاوروبي اضطر عرفات الى عرض الامر على المجلس المركزي لـــ م ت ف في 8 مارس 2003 الذي أقر استحداث منصب رئيس لوزراء الحكومة الفلسطينية.

وقد كان واضحا كما يقول المحلل الاسرائيلي "ميخال شفارتس" ان بتعيين ابو مازن رئيسا للوزراء تكون اسرائيل قد قطفت الثمار السياسية لعملية "مسألة وقت" وهي اسم العملية العسكرية التي تمثلت بمحاصرة المقر الذي يقيم فيه عرفات ، وأن رضوخ عرفات بتعيين محمود عباس هي خطوة هامة في "الانقلاب الابيض" الذي دبرته اسرائيل وامريكا واوروبا [26].

لقد جاء هذا التغيير النوعي مستهدفا مركز النخبة الفلسطينية ، وهو لا يعني بالضرورة تغييرا في اليات النظام السياسي الفلسطيني بقدر ما يستهدف احتواء النخبة والنظام الفلسطيني ضمن أســس جديدة تكون مرجعيتها الولايات المتحدة، خاصة وأن الاستهداف الامريكي الاسرائيلي فـــي اجراء هذه الخطوة كان يعني تجريد عرفات من صلاحيات كثيرة من ناحية وتهميشه في ظل وجود رئيس للحكومة ، وهذا ينسحب ايضا على النخبة السياسية المقربة من ياسر عرفات الذيـــن ستتضـــاءل حظوظهم في لعب أدوار اساسية في عملية صنع القرار ، كما أن النخبة الجديـــدة المتـــبلورة فـــي اطار هذا التعديل الهيكلي ستحظى بدعم دولي وأمريكي تحديدا مما يســـاعدها فـــي عملية التشبيك المحلي وتعزيز مكانتها الداخلية ، ويتضح هذا الدعم الامريكي

---

[26] - ميخال شفارتس ، الصبار ، .1-4-2003.

بشكل واضح من خلال اشارة الرئيس بوش لعدد من المسئوليين الفلسطينيين وذكرهم بأسمائهم وهي خطوة نادرة لا يقدم عليها الرؤساء الامريكيين.

لقد جاءت الرغبة الامريكية-الاسرائيلية لتجاوز عرفات كطرف مركزي في عملية التسوية ، ومع الدأب لتقليص قوته كرأس لهرم النخبة السياسية الفلسطينية ، ووضع حد لقوته ونفوذه في المؤسسة الرسمية الفلسطينية وفي عملية صنع القرار، وفي نفس الوقت كانت هناك أصوات فلسطينية وتحديدا من داخل المجلس التشريعي الفلسطيني يرى أهمية استحداث منصب رئيس للوزراء في الحكومة الفلسطينية ، وقد كان المجلس التشريعي من أكثر المؤسسات التي تبنت هذه الفكرة ، وشهدت أروقة المجلس التشريعي صراعا عنيفا بين أنصار الرئيس عرفات والذين رأوا في هذه الخطوة تحجيما لدور عرفات في النظام السياسي وبالتالي تحجيما لأوضاعهم الوظيفية والسياسية، وكانوا يرون ضرورة ألا يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة ، أي ليس على حساب صلاحيات عرفات .

لقد أيد 64 عضوا في المجلس التشريعي قرار استحداث المنصب ، وعكست هذه الاصوات القوية في المجلس التشريعي تطلعها الى وجود حكومة قادرون على محاسبتها ، وهو الشيء الذي لم يكن بامكانهم القيام به سابقا في ظل وجود عرفات الذي يمثل مركز النخبة ومركز الجماهير وصاحب الأداء الذي لا يمكن لأية مؤسسة مراجعته ، وكشفت التعديلات في صلاحيات رئيس الوزراء ورئيس السلطة رغبة المجلس التشريعي منح رئيس الحكومة صلاحيات أكبر لتكون قادرة على التدخل بدورها بشكل اكبر في الشان الداخلي والقرار السياسي وهو ما يمكن مع صلاحيات لاي رئيس حكومة شريطة الا يكون عرفات، وهي تعكس رغبة اعضاء المجلس التشريعي رد الاعتبار للشخصية الاعتبارية والمؤسساتية التي فقدتها في ظل حكومات عرفات المتتالية ،وكان واضحا ان لدى اعضاء المجلس التشريعي –

وتحديـــدا المعارضين لسياسة عرفات- أن أمامهم فرصة جيدة للانضمام الى جانب شخص قـــوي اخر في السلطة يمكن ان يكون ندا للرئيس عرفات ، وقد أقر المجلس بعض التعديلات على القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية تتناول أساسا الصلاحيات والمسئوليات الخاصة بكل مـــن رئـــيس الوزراء ورئيس السلطة في عملية تقاسم وظيفي عكست تجاذب لتحالفات جديدة داخل النخبة الفلسطينية وقد أقر المجلس التعديلات التالية:-

اولا:-رئيس السلطة الفلسطينية "[27]

- يكون رئيس السلطة هو القائد الاعلى للقوات الفلسطينية.

- يقوم رئيس السلطة بتعيين ممثلي السلطة لدى الدول والمنظمات والهيئات الدولية وله الحق في انهاء مهامهم ،ويعتمد ممثلي الدول والهيئات لدى السلطة الفلسطينية.
- يصدر القوانين بعد اقرارها من قبل المجلس التشريعي.
- يصـــدر قـــرارات لهـــا قوة القانون في حالات الضرورة ولا تحتمل التاخـــير حـــتى انعقـــاد المجلس التشريعي لاقرارها،وتعرض على المجلس التشريعي في اول جلساته لاقرارها او الغائها.
- يقـــوم باختيار رئيس للوزراء وتكليفه بتشكيل حكومته ، وله أن يقيله أو يقبل استقالته وله أن يطلب دعوة مجلس الوزراء للانعقاد.

ثانيا:- رئيس الوزراء

يقوم رئيس الوزراء بتقديم حكومته للمجلس التشريعي للمصادقة عليها ويختص بالمهام التالية "[28] :-

---

[27] - القانون الاساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية - 2003، (المادة40-41-43-45)ص25-27.

[28] - نفس المصدر.المادة 68 . ص42.

- تشكيل مجلس الوزراء او تعديله او اقالته او قبول استقالة اي عضو او ملء الشاغر في مجلس الوزراء.
- ترؤس اجتماعات مجلس الوزراء وادارة كل ما يتعلق بشئون مجلس الوزراء .
- الاشراف على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة التابعة للسلطة.
- اصـــدار القـــرارات اللازمة وتوقيع اللوائح او الانظمة التي يصادقها مجلس الوزراء .

ويتضـــح من هذه التعديلات أن هناك اجراء هام في عملية التقاسم الوظيفي جرت في السلطة التنفـــيذية ، فالرئـــيس عرفات بموجب هذه التعديلات سيفقد مسئوليته المباشرة على الجهاز البيروقراطي الضخم تحديدا في المؤسسات المدنية والخدماتية الذي وفر له سابقا نفوذا وأتباعا ،رغـــم ذلـــك حـــافظ على السيطرة على جزء من القوات الامنية مثل (قوات الامن الوطني وأجهزة المخابرات والاستخبارات العسكرية) ، وبعض الصلاحيات البروتوكولية مثل استقبال ممثلي الدول ، ولكن لا يظهر أن قوة عرفات تقلصت الى الوضع الذي لا يستطيع على ضوئه القول انه فقد مركزيته في العمل الاستراتيجي الفلسطيني لان قوته الحقيقية ما زالت تكمن في حـــركة فتح التي يدين أغلب اعضائها بالولاء اليه ولا وجود لمنافس له داخل الحركة ، وفي نفـــس الوقـــت كـــادر الحـــركة نفســـه هـــو الذي يسيطر عمليا على المؤسسة البيروقراطية والامنـــية.وهـــذا ايضـــا لا يضمن بقاء قوته لان مجمل الظروف الاقليمية والدولية تحاصره سياسيا والسلطة التنفيذية اصبحت بعيدة عن متناول يده ، مما يدفع للاعتقاد أن عرفات سيفقد قوته بشكل تدرجي لصالح ابو مازن وبعض عناصر النخبة السياسية المركزية في حال سارت

عملـــية التســـوية بشـــكل يخفـــف الضغط عن المواطنين الفلسطينيين وانشغالهم بمصالحهم واحاجاتهم الخاصة .

بشكل عام ما حدث يشير الى ان التغييرات التي أعقبت تشكيل حكومة ابو مازن تفتح المجال لتجنيد نخب سياسية جديدة أو دعم نفوذ قوى سياسية قائمة ولكنها لم تحظى في السابق بأدوار مركـــزية ، ويـــتوقف تجنيد هذه النخبة على طبيعة الاتجاهات السياسية والتنموية لاي رئيس وزراء وعلـــى طبـــيعة تجانسه مع الظروف الدولية وتفاهمه مع الولايات المتحدة وقبولها او مســـاندتها له ، ولا يعني ذلك توقع تغيرات سريعة للنخبة القائمة ،لكن يمكن القول ان معايير تجنيد النخبة السياسية الفلسطينية ستظل مرتبطة بالظروف الموضوعية والى حد اقل بالظروف الداخلـــية وذلك بسبب التغيرات الاقليمية المتلاحقة التي تشهد تدخلا امريكيا أكبر وخاصة بعد حربها على العراق ، ومع حالة الانهاك التي وصل اليها الوضع الفلسطيني.

ان اســـتحداث منصـــب رئيس للوزراء يشير الى احداثه تفاعلات أفقية على مستوى المجتمع ومؤسساته ، و رأسيا ضمن التحالفات الداخلية الجديدة للنخبة والتجاذبات الناشئة بسبب وجود اكـــثر من شخص على رأس النظام السياسي الفلسطيني ، وهذا يفيد النظر في الاستخلاصات الهامـــة لطبـــيعة تأثير هذا التغير الهيكلي في رأس المؤسسة الرسمية الفلسطينية على مستقبل الـــنظام السياســـي الفلسطيني الناشىء وعلى مستوى تأثير اختراقه لدوائر النخبة الفلسطينية ، ويمكن ايجاز هذه التأثيرات في النقاط التالية:-"[29]"

- ان سجل ابو مازن السياسي يوضح تبنيه الأسلوب السلمي في تناول الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي وهو ما يؤدي -تحت الضغوط القاسية التي يعيشها

---

29 - عبدالقادر ياسين ،صحيفة البيان الاماراتية ، 8-7-2003 .

الفلسطينيون- الى ضعف شعبيته* وبالتالي القدرة على مواجهته بعكس عرفات الذي يتمتع بشعبية أوسع ومن الصعب مواجهته وتحدي سلطته.

- اقتسام أبو مازن رزمة من اختصاصات الرئيس عرفات وضعت حدا للاستئثار الفردي من قبل عرفات على القرار الفلسطيني وهو ما يعني فرصة جديدة لعملية صنع القرار.
- تقاسم الصلاحيات والمسئوليات بين أبي مازن وأبي عمار يفضي الى نوع من توازن القوى في السلطة الفلسطينية، ومما سيفتح المجال لقيام الرجلين بعملية استقطاب للفصائل والقوى الفلسطينية الامر الذي يفتح المجال لتجنيد نخب سياسية جديدة والخروج من انغلاق الدائرة النخبوية ، وهو ما سيؤدي في المحصلة النهائية الى توسيع المشاركة في عملية صناعة القرار.
- توزع الاجهزة الامنية بما يتبع لمحمود عباس وما يتبع لياسر عرفات ممكن أن يرخي من قبضة هذه الاجهزة الامنية على الحريات العامة ، وتقلل من عملية القمع السياسي وذلك في اطار تنافس الرجلين لعملية استقطاب قوى المجتمع واحزابه السياسية ليدعم كل واحد موقعه في قمة النظام السياسي.

ومن خلال المقابلات التي تم اجراؤها مع أعضاء في المجلس التشريعي ووزراء سابقين وحاليين للوقوف على تأثير هذه التغيرات النوعية على النخبة السياسية والنظام السياسي وعلى أداء السلطة التنفيذية يمكن تلخيص مجمل هذه التأثيرات ضمن المحاور التالية:-

- حكومة ابو مازن تحظى بدعم دولي وتحديدا الولايات المتحدة ، وهو ما يكشف رغبة امريكية دعم نخبة سياسية جديدة تشكل بديل قيادي وشرعي عوضا

---

* - أشار استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ما بين 3-7 نيسان(ابريل)2003 الى أن شعبية محمود عباس لم تتجاوز 3%.

مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

عن قيادة الرئيس عرفات الذي لم يتعاطى سياسيا في موضوع التسوية بشكل يرضي الولايات المتحدة واسرائيل.

- يلاحظ تمسك ابو مازن بضوابط ادارية ووظيفية تحكم اداء اعضاء الحكومة ، وهو يحاول ان يمضي بالمؤسسة التنفيذية باعتبارها مؤسسة تنظيمية عليا ذات برامج واستراتيجيات ومسئولة عن ادارة الشئون الداخلية الفلسطينية ، وتشهد حكومته اداء أكثر تنظيما من الحكومات السابقة .
- لم تشهد حكومة ابو مازن تغيير جوهري في تركيبة حكومته ولا وجود لفارق نوعي في اليات تجنيد نخبة السلطة التنفيذية ، وقد استخدم تقريبا نفس معايير الرئيس عرفات في عملية التجنيد ، حيث اعتمد على القنوات الجهوية والغالبية الحزبية لفتح وبعض الموالين له شخصيا وبعض التكنوقراط.
- مساهمة حكومة ابو مازن في التسوية السياسية سيعترضها ضغط محلي باتجاه توسيع قاعدة المعارضة ، في حين انها ستلاقي قبول دولي ، وهو ما يشكل خطرا على الديمقراطية اذ أن الضغط الشعبي سيدفع أبو مازن وحكومته لاستخدام بوليسي لمواجهة المعارضة.

خلاصة

لقد تبين من خلال رصد الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية للنخبة السياسية في مجلس الوزراء والتشريعي أن هذه المتغيرات قدمت مؤشرا موضوعيا لخصائص النخبة السياسية الرسمية في نظام السلطة الفلسطينية الناشىء ، ودلت هذه الخصائص أن ملامح النخبة سياسيا واجتماعيا غير متسقة في بنيتها الداخلية وتفتقد الى عوامل التجانس والتماسك ، كما تدلل البيانات أن هناك مشكلات في علاقة هذه النخبة باليات عمل النظام السياسي – تحديدا– للجهاز التشريعي والسلطة التنفيذية وهي مشكلة ناتجة أساسا من اشتراطات التسوية السياسية ، كما دللت نتائج الدراسة في هذا الفصل أن معدل التدوير في النخبة الوزارية والتشريعية محدود ومغلق ، والسمة الظاهرة أن ما تشهده النخبة ليست تدوير بقدر ما هو اعادة توزيع لأدوار نفس النخبة في نفس المناصب مع تغير في المسميات الوظيفية ، والنخبة التشريعية لم تشهد أية عملية تدوير أو تجديد نهائي منذ عام 1996 ، كما جاءت أغلبية كبيرة من النخبة الوزارية من المجلس التشريعي كقناة رئيسية للتجنيد ، أما الحدث الأبرز في النظام الفلسطيني الناشىء هو استحداث منصب رئيس للوزراء بدفع وضغط دولي مما يشير الى ازدياد التدخل الخارجي في تركيبة النخبة السياسية الفلسطينية في المستقبل وتوقع تغير اخر غير نهائي في ملامح النظام الفلسطيني الذي لم تستقر أركانه بصورة نهائية بسبب الصراع المستمر مع الاسرائيليين.

الخاتمة

أولا : - النتائج

الثاني : - التوصيات

أولا :- النتائج

حاولت الدراسة أن تستكشف ملامح النظام الفلسطيني الناشىء ، الذي رغم تكون جزء من خصائصـــه واليات عمله و مكوناته ، الا أن هذا النظام لم يصل الى مرحلة من الاستقرار الذي يبلور ملامحه النهائية مما يدعو الى اطلاق أوصاف نهائية و حاسمة على هذا النظام ، رغم أن بعض ملامح هذا النظام في مجمل عناصره وسماته يشير الى أنه ينتمي الى النظام الريعي و البترومونيالي ، كما أن تتبع تفاعلاته الداخلية تكشف اشكاليات متعددة في علاقات اداراته و مؤسساته الداخلية، و تصادم سلبي ميز العلاقة بين المؤسسة التشريعية و التنفيذية. كمـــا حاولت الدراسة من خلال رصد واستكشاف النخبة السياسية استخدامها لتحليل النظام الفلسطيني من خلال اليات عمل مؤسساته السياسة و دينامياتها الداخلية ، فضلا عن العوامل الاجتماعية و السياسة والثقافة التي ترتبط بتركيبة النخبة السياسية الفلسطينية و مدى تأثيرها على حركة الصعود والهبوط في النظام السياسي الفلسطيني.

و قد انتهت الدراسة الى عدد النتائج المتعلقة بالنخبة السياسية و تحديدا في مجلس الوزراء و التشريعي، أهمها ما يلي:-

- الـــنظام الفلسطيني الذي أتى بعد اعلان المبادئ ما زال يشهد تغيرات في بنائه العام بســـبب ارتـــباط هـــذا البناء بالاتفاقيات السياسية المعرضة للانتكاس ، و الضغوط الامريكـــية الاســـرائيلية التـــي تتطلع الى نظام سياسي فلسطيني ملتزم بتصورات التســـوية الامريكـــية الاســـرائيلية ، مما شكل سببا رئيسيا في عدم اكتمال و ثبات الاســـس النهائـــية لهـــذا النظام خاصة و ان مرحلة المفاوضات النهائية لم تبدأ بعد لتثبيت الملامح النهائية للنظام الفلسطيني الذي ما زال في طور النشوء.

- أوضـــحت الدراســـة ان العلاقة بين المجلس التشريعي و مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) تفتقر الى التوافق و لا تحتكم الى القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية الذي يـــنظم صـــلاحيات ومســـئوليات كل جهة ، كما تفتقد نخبة المجلس التشريعي الى التماســـك التنظيمي الداخلي والتجانس بين أعضائه وهي نفس الصفة التي تنسحب على مجلس الوزراء.

- – أظهرت نتائج الدراسة أن تمثيل النساء في النخبة التشريعية والوزارية لا تعكس قوة النساء الكمية والمعنوية أو الدور الكبير الذي ساهمت فيه المرأة في اطار تجربة الحـــركة الوطنـــية الفلسطينية ، حيث لم تتجاوز نسبة النساء في المجلس التشريعي أكثر من 5% ، في حين لم تتجاوز في النخبة الوزارية أكثر من 8% .

- – تركـــز التجانس العمري للنخبة التشريعية والوزارية في الفئتين العمريتين "41-50" و "51 – 60" ، مـــع فارق أن الفئة العمرية "51-60" حظيت بنسبة أكبر بين كـــل الفـــئات العمرية الأخرى ، حيث بلغت في النخبة التشريعية الى 42% ، وفي النخـــبة الوزارية حوالي 45% ، ولم تسجل الفئة العمرية الشابة في الفئة العمرية " 30-40" في النخبة الوزارية أكثر من 2% وهي نسبة محدودة جدا.

- – بينت النتائج أن تمثيل اللاجئين في النخبة السياسية في المجلس التشريعي ومجلس الوزراء لا تعكس تمثيلا متساويا لا مع قوتهم العددية ولا في دورهم الكفاحي الكبير فـــي النضـــال الوطنـــي الفلسطيني ، وكشفت البيانات أن نسبة اللاجئين في نخبة

المجلس التشريعي وصلت فقط الى 35% ، في حين لم تتجاوز في النخبة الوزارية أكثر من 23% فقط .

- ➢ – أظهرت البيانات أن نسبة العائدين في مجلس الوزراء وصلت مستوى أعلى بكثير من نسبة العائدين في مجلس الوزراء ، اذ وصلت في النخبة الوزارية الى أكثر من 58% ، في حين وصلت نسبتهم في المجلس التشريعي الى 36% ، وهو ما يعكس اصرار القيادة الفلسطينية احتفاظ العائدين بمناصب عليا للعائدين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

- ➢ – بينـــت النتائج أن النسبة الأكبر من أعضاء النخبة السياسية في المجلس التشريعي والـــوزاري تـــنحدر مـــن المدن ، وشكلت المخيمات الحضور الأضعف في النخبة السياسية حيث لم تزد عن 19% في النخبة التشريعية ، ولم تزد عن 9% في النخبة الوزارية ، وهي نتيجة تكشف خلل في تمثيل اللاجئين في النخبة السياسية بشكل عام .

- ➢ – تتمتع النخبة السياسية في المجلس التشريعي والوزاري بتحصيل أكاديمي ، وكان أصحاب المؤهلات العليا النسبة الأعلى تمثيلا في النخبة الوزارية ، وهو ما يعكس رغـــبة الـــنظام الفلســـطيني واحتياجات المرحلة لأعضاء تكنوقراطيين في السلطة التنفيذية .

- ➢ – يتضح أن المحازبين الذين عملوا في أحزاب سياسية أو كانوا يعملون في اطار م ت ف هـــم أكـــثر الفـــئات التـــي تضمها النخبة السياسية في المجلسين التشريعي

والوزاري ، حيث وصلت نسبتهم الى 37% ، ووصلت في النخبة الوزارية الى 52 % .

- ➢ – النخـــبة السياسية في مجلسي الوزراء والتشريعي لا تعكس مستوى طبقي وثقافة سياســـية أصـــيلة كونها انعكاس للحراك السريع في المستويات الاجتماعية والثقافية التي أنتجتها تجربة التحول في المجتمع الفلسطيني نحو التحول الدولاني.

- ➢ – أغلب أعضاء النخبة السياسية في مجلسي الوزراء والتشريعي ينتمون حزبيا الى حـــركة فـــتح ، وتدلل البيانات أن حركة فتح بتمثيلها الواسع والكبير في المجلسين المذكورين هي الحزب المهيمن .

- ➢ – النخـــبة السياسية في مجلسي الوزراء والتشريعي ترتبط بدرجة عالية في علاقة تاريخـــية مباشرة وغير مباشرة بـــ م ت ف ، وهو ما يشير أن النخبة تمثل امتدادا سياسيا وثقافيا وسلوكيا بتجربة م ت ف .

- ➢ – لا تعكـــس الوقـــائع عملية تدوير وتجديد في النخبة السياسية ، وتبين النتائج أن الحاصل هي عملية اعادة توزيع للأدوار وليس تدوير ، ويمكن اعتبارها نخبة مغلقة نسبيا.

- ➢ – اســـتحداث منصـــب رئيس وزراء في القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية يبدو كاستجابة لضغوط خارجية تكشف عجز النظام السياسي فرز نخبه ضمن اعتبارات تراعـــي بشكل كامل المصلحة الوطنية العليا ، وهو ما يشير أن التدوير في النخبة

الفلسطينية في الظروف الحالية تتم بموجب ضغوطات خارجية _وتحديدا_ أمريكية ، وهو توجه يدعم باتجاه النخبة التي يمكنها قبول صيغ التسوية المعروضة ، وهو مـــا يفتح المجال لتوقع تغييرات على النخبة السياسية الفلسطينية مصدرها الضغوط الخارجية بشكل يفوق الاعتبارات الداخلية الذاتية.

ثانيا : التوصيات

وبعـــد أن تفحصـــت الدراســـة العديد من المتغيرات المرتبطة بالنخبة السياسية ، ورصدت ملامح النظام الفلسطيني الناشىء ، فهي تقترح عددا من التوصيات يمكن اجمالها على النحو التالي:-

- نأمل أن تكون هذه الدراسة تمهيدا لدراسات مستقبلية أخرى تتناول موضوع النخبة السياســـية الفلســـطينية مسترشدة بما بدأت به هذه الدراسة ومكملة للجوانب التي لم تـــتعرض له هـــذه الدراسة التي تعتبر الدراسة الأولى الأستكشافية للنخبة السياسية الفلسطينية والوقوف على الخلفيات الاجتماعية والسياسية والثقافية بعد اقامة السلطة الفلسطينية.

- يمكن ان تساهم هذه الدراسة في فتح افاقا بحثية للدارسين والباحثين لأجراء دراسات حـــول النخـــبة السياسية من زوايا أخرى لم تتعرض لها هذه الدراسة كعلاقتها مثلا بالمجـــتمع او دراســـة نخب أخرى غير رسمية أو النخب المضادة أو نخب العمل الشعبي أو دراسات مقارنة للنخبة الفلسطينية بالنخبة السياسية الاسرائيلية أو العربية.

- يمكـــن القول أن ملامح النظام الفلسطيني واليات عمله وطريقة الحكم تتطلب اعادة الـــنظر بحيـــث يتم اعمال للمفهوم المؤسسي والممارسة المؤسسية ، واعتماد مبدأ المأسسة في كافة أجسام وهيئات وأجهزة وادارات السلطة لتجاوز الأزمات المتكررة التـــي يتعرض لها الواقع الفلسطيني بسبب غياب الضوابط المؤسسية وتعثر القنوات الرسمية وانفلات نظمها وتفتتها لصالح اللارسمية والقنوات الخلفية وانعدام الشفافية والمساءلة.

- اعـــادة الـــنظر فـــي نظام الانتخابات القائم على قاعدة التقسيم الجغرافي والتعزيز الجهـــوي ، واعـــتماد نظام انتخابي يحد من نشاط واستبداد الولاءات التقليدية التي تصطدم بمفهوم الوحدة الوطنية ، والتي تقوم باختراق مستمر لالية عمل المؤسسة ، كمـــا أن الوضـــع الفلسطيني يتطلب اعلاء الشأن السياسي خاصة مع تواصل حالة المواجهـــة مـــع اسرائيل ، والتهديدات التي تحيط بالقضية الفلسطينية مع التغيرات الدولـــية والأقليمية الحالية والتي تحاول أن تفرض على الفلسطينيين صيغ تسووية تنتقص من الحقوق والثوابت التاريخية للفلسطينيين .

- مهمة التحديث والتنمية في المجتمع الفلسطيني والمطالبة بسلطة تكنوقراطية يفترض ألا تلغـــي الحـــذر من مثل هذه الدعوة التي تستهدف اقصاء العمق السياسي للقضية الفلسطينية وهي المسألة الأهم في الشأن الفلسطيني وفي مثل هذه الظروف التاريخية التي يمر بها الشعب الفلسطيني ، بمعنى ألا يتم تغليب التكنوقراطية على السياسية أو العكس ، فالواقع الفلسطيني بحاجة الى السياسي حاجته الى التكنوقراطي ، وهذا ما

تقــترح الدراسة أن يتوفر في النخبة السياسية التي تتقلد المناصب التنفيذية العليا أو التشريعية.

الملاحق

ملحق رقم (1) أعضاء مجالس الوزراء للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994.

الوزارة	المجلس الأول نيسان – 1994	المجلس الثاني حزيران– 1996	المجلس الثالث اذار – 1998	المجلس الرابع يونيو – 2002	المجلس الخامس – أكتوبر 2002	المجلس السادس – مايو 2003
التخطيط والتعاون الدولي	نبيل شعث	نبيل شعث	نبيل شعث	نبيل شعث	نبيل شعث	–
الحكم المحلي	صائب عريقات	صائب عريقات	صائب عريقات	صائب عريقات	صائب عريقات	جمال الشوبكي
الثقافة والاعلام	ياسر عبدربه	ياسر عبدربه	ياسر عبدربه	ياسر عبدربه	ياسر عبدربه	
الشئون الاجتماعية	انتصار الوزير	انتصار الوزير	انتصار الوزير	انتصار الوزير	انتصار الوزير	انتصار الوزير
الاقتصاد والتجارة	أحمد قريع	ماهر المصري	ماهر المصري	ماهر المصري	ماهر المصري	ماهر المصري
التربية والتعليم	ياسر عمرو	ياسر عمرو	شاغر	–	–	–
القدس	فيصل الحسيني	فيصل الحسيني	زياد أبو زياد	–	–	–
العمل	سمير غوشة	سمير غوشة	رفيق النتشة	غسان الخطيب	سمير غوشة	غسان الخطيب
المالية	محمد النشاشيبي	محمد النشاشيبي	محمد النشاشيبي	سلام فياض	سلام فياض	سلام فياض
السياحة والاثار	الياس فريج	الياس فريج	متري ابو عيطة	نبيل قسيس	نبيل قسيس	متري أبو عيطة
الصحة	عبد الحفيظ الأشهب	رياض الزعنون	رياض الزعنون	رياض الزعنون	أحمد الشيبي	كمال الشرافي
العدل	فريح أبو مدين	فريح أبو مدين	فريح أبو مدين	ابراهيم الدغمة	زهير الصوراني	عبد الكريم أبو صلاح
الشئون المدنية	جميل الطريفي	جميل الطريفي	جميل الطريفي	جميل الطريفي	–	–
الأوقاف والشئون الدينية	حسن طهبوب	حسن طهبوب	شاغر	شاغر	شاغر	شاغر
الزراعة	–	عبد الجواد صالح	حكمت زيد	رفيق النتشة	رفيق النتشة	رفيق النتشة
الصناعة	–	بشير البرغوثي	سعدي الكرنز	–	–	–
التموين	–	عبد العزيز شاهين	عبد العزيز شاهين	عبد العزيز شاهين	عبد العزيز شاهين	–
الاسكان	زكريا الأغا	عبد الرحمن حمد	عبدالرحمن حمد	عبدالرحمن حمد	عبدالرحمن حمد	–
الداخلية	–	–	–	عبدالرزاق اليحيى	هاني الحسن	محمود عباس
النقل	عبدالعزيز	علي القواسمي	علي القواسمي	متري أبو	متري أبو	سعدي الكرنز

	عيطة	عيطة			الحاج أحمد	والمواصلات
_	_	عماد الفالوجي	عماد الفالوجي	عماد الفالوجي	_	البريد والاتصالات
_	_	عزام الأحمد	عزام الأحمد	عزام الاحمد	_	الأشغال العامة
_	_	_	منذر صلاح	حنان العشراوي	_	التعليم العالي
_	_	علي القواسمي	شاعر	طلال سدر	عزمي الشعيبي	الرياضة والشباب
_	_	_	نبيل عمرو	_	_	الشئون البرلمانية
هشام عبدالرازق	هشام عبدالرازق	هشام عبدالرازق	هشام عبدالرازق	_	_	شئون الاسرى
_	_	_	يوسف أبو صفية	_	_	شئون البيئة
_	_	_	حسن عصفور	_	_	وزارة العمل الأهلي
حكم بلعاوي	_	_	أحمد عبدالرحمن	أحمد عبدالرحمن	_	أمين عام مجلس الوزراء
_	_	_	الطيب عبد الرحيم	الطيب عبدالرحيم	_	أمين عام الرئاسة
_	_	_	نبيل قسيس	نبيل قسيس	_	بيت لحم 2000
عزام الشوا	عبدالرحمن حمد	عبدالرحمن حمد	_	_	_	الطاقة
حمدان عاشور	عزام الاحمد	عزام الاحمد	_	_	_	الأشغال العامة والاسكان
عزام الاحمد	_	عماد الفالوجي	_	_	_	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
نعيم ابو الحمص	نعيم ابو الحمص	نعيم أبو الحمص	_	_	_	التربية والتعليم العالي
عبد الفتاح حمايل	_	_	صلاح التعمري	_	_	وزير دولة
محمد دحلان	_	_	_	_	_	وزير دولة لشئون الامن
ياسر عبدربه	_	_	_	_	_	وزير شئون مجلس الوزراء
زياد ابو عمرو	_	_	_	_	_	الثقافة
نبيل عمرو	_	_	_	_	_	وزير الاعلام
نبيل شعث	_	_	_	_	_	الشئون الخارجية

نبيل قسيس	_	_	_	_	_	التخطيط

ملحق رقم(2) أعضاء المجلس التشريعي حسب الدوائر الانتخابية

رام الله	الخليل	شمال غزة	مدينة غزة	المخيمات الوسطى	خانيونس	رفح
عبد الجواد صالح	عباس زكي	يوسف أبو صفية	حيدر عبد الشافي	سعدي الكرنز	أحمد نصر	روحي فتوح
عبد الفتاح حمايل	جمال الشوبكي	هشام عبدالرازق	رياض الزعنون	فريح أبو مدين	حسن عصفور	عبدالعزيز شاهين
قدورة فارس	موسى أبو صبحة	عماد الفالوجي	زياد أبو عمرو	جميلة صيدم	نبيل شعث	عبدربه أبو عون
جميل الطريفي	نبيل عمرو	كمال الشرافي	انتصار الوزير	ابراهيم الهباش	عبدالكريم أبو صلاح	محمد حجازي
عزمي الشعيبي	محمد الحوراني	عبد الرحمن حمد	موسى الزعبوط	جلال المصدر	أحمد الشيبي	سليمان الرومي
مروان البرغوثي	رفيق النتشة	فؤاد عيد	يوسف الشنطي		ابراهيم أبو النجا	
غازي حنانيا	زهران أبو قبيطة	كرم زرندح	مروان كنفاني		جواد الطيبي	
	علي أبو الريش		فخري شقورة		رأفت النجار	
	سليمان أبو اسنينة		ناهض الريس			
	علي القواسمي		وجيه ياغي			
			راوية الشوا			
			فرج الصراف			

طوباس	جنين	سلفيت	نابلس	طولكرم	القدس	أريحا
هاشم الصالح ضراغمة	برهان جرار	أحمد الديك	فايز زيدان	الطيب عبد الرحيم	أحمد قريع	صائب عريقات
	جمال الشاتي		معاوية المصري	مفيد عبدربه	حنان عشراوي	
	حكمت زيد		غسان الشكعة	حكم بلعاوي	أحمد البطش	
	عزام الأحمد		ماهر المصري	حسن خريشة	زياد أبو زياد	
	أحمد ارشيد		حسام خضر		حاتم عبد القادر	
	فخري تركمان		دلال سلامة		أحمد الزغير	
			كامل الأفغاني		أميل الجرجوعي	
			سلوم الكاهن			

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

قلقيلية	بيت لحم					
محمود دعاس	صلاح التعمري					
عثمان عشاش	داوود الزير					
	بشارة داوود					
	متري أبو عيطة					

السيد/ة----------المحترم/ة

تحية واحتراما وبعد،

أرغب بإعلامكم أنني أقوم بإعداد رسالة ماجستير في جامعة بير زيت حول **النخبة السياسية الحاكمة في فلسطين** وهي" دراسة سوسيوبوليتيكية لأعضاء مجلسي الوزراء والتشريعي بين عامي 1994-2003" تحت إشراف د. عبد العزيز عياد رئيس برنامج الدراسات العربية المعاصرة في كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت.

تتناول عينة الدراسة كافة الأعضاء الذين تقلدوا مناصب وزارية في المجالس الوزارية المختلفة ، وأعضاء المجلس التشريعي، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الخلفيات الاجتماعية والطبقية والاتجاهات السياسية للنخبة الوزارية ومعايير تجنيدها وتدويرها.

نأمل من سيادتكم التلطف بتعبئة هذا النموذج من الاستبيان لأهميته في استكمال هذه الدراسة، علما بان كافة المعلومات لأغراض البحث العلمي الأكاديمي فقط، وسوف تعامل بسرية وخصوصية مطلقة.

شاكرين حسن تعاونكم ....،

المشرف. عبد العزيز عياد

رئيس برنامج الدراسات العربية المعاصرة

كلية الدراسات العليا
جامعة بير زيت

الباحث.عبدربه العنزي

برنامج الدراسات العربية المعاصرة

كلية الدراسات العليا
جامعة بير زيت

الخلفية الاجتماعية

1- الجنس أ. ذكر ( ) ب.أنثى ( )

2- الديانة أ.مسلم ( ) ب. مسيحي ( )

3- في أي من الفئات العمرية التالية تصنف نفسك ؟
أ-30-45 ( ) ب-46-60 ( ) ج-61-75( ) د-76-90( ).

4- مكان الميلاد.
أ- قرية ( ) ب-مدينة ( ) ج-مخيم ( ) د- خارج الوطن ( ).

6- مكان الإقامة قبل قيام السلطة الفلسطينية
أ- قرية ( ) ب-مدينة ( ) ج-مخيم ( ) د- خارج الوطن ( ).

7- هل المستوى التعليمي للأب هو؟
أ- بدون( ) ب- المرحلة الإلزامية ( ) ج-المرحلة الثانوية ( ) د-المرحلة الجامعية ( ).

8-وظيفة الأب
أ-عامل ( ) ب-موظف ( ) ج- تاجر ( ) د-مزارع ( ) ه- عسكري ( ).
ن-غير ذلك ( ) حدد ----------.

9-هل كان الأب من ذوي الملكية المنتجة ؟
أ-عقارات ( ) ب- شركات ( ) ج- مصانع ( ) د-أراضى ( ) ه -غير ذلك.( ).
حدد ---------.

10- هل كان والدك ينتمي لأي حزب سياسي
أ- نعم ( ) ب- لا( )

11- إذا كانت أجابتك بنعم، أذكر اسم الحزب ثم حدد المناصب السياسية التي تقلدها مع بيان الفترة الزمنية

المنصب السياسي	التاريخ	
	من	إلى

13-ما هي الطبقة التي تجد نفسك تنتمي إليها ؟
أ-الطبقة العليا ( ) ب-الطبقة الوسطى الدنيا ( )ج-الطبقة الوسطى العليا( )
د-الطبقة الدنيا ( ) .

المستوى التعليمي

14- برجاء، تعبئة بيانات (آخر مستوى تعليمي فقط) وصلت إليه ضمن بيانات الجدول التالي ؟

التحصيل العلمي	تاريخ التخرج	التخصص الدراسي	اسم المدرسة- المعهد- جامعة	مكان الدراسة(البلد)
1- ثانوي				
2- دبلوم متوسط				
3-ليسانس (بكالوريوس)				
4- دبلوم عالي				
5- ماجستير				
6- دكتوارة				
7-بعض التحصيل الجامعي(دراسة جامعية غير مكتملة)				
8- دراسات أخرى				

15- كم عدد اللغات التي تتقنها ؟
أ- لغة( ) ب- لغتين( ) ج- ثلاث لغات( )
د- أربع لغات( ) ه- خمس لغات و- أكثر من ذلك( ). حدد----------.

16-ما هي اللغات التي تتقنها ؟
1- ---------- 2----------
3---------- 4----------
5----------

الخلفية الوظيفية.

17-ما هي الوظائف الرسمية التي سبق وان شغلتها في م ت ف أو في السلطة الفلسطينية ؟

الوظيفة	التاريخ	
	من	إلى
1.		
2.		

.3		
.4		

18- هل عملت سابقا في مؤسسات القطاع الخاص ؟

أ- نعم ( ) ب ( )

19- إذا كانت أجابتك بنعم، ما هي المهن والأعمال التي مارستها أو ما زلت تمارسها مع بيان الفترة الزمنية؟

المهنة/ العمل	التاريخ	
	من	إلى
-1		
-2		
-3		
-4		
-5		
-6		

الانتماء السياسي

20- ما هي التوجهات السياسية والفكرية التي تراها تعبر عن توجهك الفكري ؟

أ- الاتجاه الإسلامي( ) ب- الاتجاه القومي( ) ج- الاتجاه الاشتراكي( )

د- الاتجاه الليبرالي ( ) ه- غير ذلك( ). حدد ----------.

21- هل كنت مؤيدا لأحد التنظيمات التالية قبل تولي المنصب الوزاري؟

أ- حركة فتح ( ) ب- حركة حماس( ) ج- الجبهة الشعبية( )

د- الجبهة الديمقراطية( ) ه-فدا ( ) و- حزب الشعب( )

ع- مستقل( ).

22- في فترة توليك المنصب الوزاري،هل تأييدك للاتجاه السياسي للسلطة ؟

أ-ازداد ( ) ب-تراجع ( ) ج-تغير ( ) د-بقى كما كان ( )

23- هل تشغل حاليا منصب وزير ؟

أ-نعم ( ) ب-لا ( )

24- إذا كانت إجابتك بالنفي، ما هي الوظيفة التي تسلمتها بعد ترك المنصب الوزاري مباشرة؟

25-علاقتك التنظيمية أو الشخصية بالرئيس تمتد جذورها منذ اكثر من..

أ- 30عاما ( ) ب- 20 عاما ( ) ج-10 عاما ( ) د-5 أعوام ( ) ه-لا تربطك به علاقة سابقة ( ).

26- هل كان تقلدك المنصب الوزاري عن طريق:
أ- الحزب" الحركة" ( ) ب- عضويتك في المجلس التشريعي( )
ج- تعيين بيروقراطي" ( ) د- اعتبارات جهوية ( ) ه- الكفاءة ( )
ن- غير ذلك ( ) . حدد----------.

27- برأيك، أي من العناصر المذكورة أدناه تشكل العامل الأهم في اختيار أعضاء مجلس الوزراء:
ا- اعتبارات حزبية( ) ب- اختيارات الرئيس( ) ج-ارضاءات حمائلية ( )
د-الكفاءة( ) ه-اعتبارات جهوية( ) ن-غير ذلك( ) حدد--------.

28- مجلس الوزراء يتميز بعلاقات متماسكة للأعضاء .
أ- أؤيد بشدة( ) ب-أؤيد ( ) ج- أؤيد قليلا ( ) د-أعارض ( )

29- مجلس الوزراء هيئة سياسية عليا تتصرف وفق قواعد تنظيمية بحتة
أ- أؤيد بشدة( ) ب-أؤيد ( ) ج- أؤيد قليلا ( ) د-أعارض ( )

30- هناك دول إقليمية ودولية تهتم بإبداء رأيها قبل تشكيل أي مجلس وزراء فلسطيني
أ- أؤيد بشدة( ) ب-أؤيد ( ) ج- أؤيد قليلا ( ) د-أعارض ( )

31- الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية لم تتضح بعد لأسباب عديدة
أ- أؤيد بشدة( ) ب-أؤيد ( ) ج- أؤيد قليلا ( ) د-أعارض ( )

32- ما هي الدولة العربية التي يعكس دعمها للقضية الفلسطينية دورا إيجابيا وفاعلا (اختر دولة واحدة فقط،حسب أسبقيتها في الأهمية من وجهة نظرك الخاصة)
أ-مصر ( ) ب-الأردن ( ) ج-السعودية ( ) د- سوريا ( )

33- ما هي المجموعة أو الدولة التي تعتقد أن الفلسطينيين بحاجة إلى توثيق العلاقة وتركيز التعاون معها ،لأنها الأقدر على مساندة الحقوق السياسية الفلسطينية(اختر بلد واحد أو مجموعة واحدة فقط ،حسب أسبقيتها في الأهمية من وجهة نظرك الخاصة)
أ- أمريكا ( ) ب- الاتحاد الأوروبي ( ) ج-روسيا ( ) د-الأمم المتحدة( )

34- أية ملاحظات أو معلومات ترغب بإضافتها وتراها مفيدة للبحث

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير..،

الباحث
عبدربه العنزي
جامعة بير زيت- كلية الدراسات العليا

20-7-2003م

المراجع

اولا:- الكتب العربية

- ابراش ،ابراهيم ، علم الاجتماع السياسى ،(عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1998).
- ابن منظور ، معجم لسان العرب المحيط - المجلد السادس ، (بيروت : دار الجليل ، 1988).
- أبو اصبع ، بلقيس احمد منصور ، النخبة السياسية الحاكمة فى اليمن-1978-1990 ،(القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1999).
- أبو رمان ، حسين(محرر) ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، (عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات،2000) .
- اتفاقيات أوسلو "الاتفاقية الفلسطينية- الاسرائيلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة"، (عمان : دار الجليل ،1998).
- ا.دال ، روبرت،التحليل السياسى الحديث ، ترجمة د.علا ابو زيد،(القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،1993).
- اسعد عبد الرحمن واخرون ، منظمة التحرير الفلسطينية - جذورها،تاسيسها،مساراتها،(بيروت: مركز الابحاث م ت ف،1987).
- اسماعيل ، سعد ، المجتمع والسياسة - دراسات نظرية وتطبيقية ، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية،1983).
- اشتيه ، محمد (محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ، (القدس : بكدار ، 2003) .
- الجرباوي ، علي ، لكي نتخطى الازمة ، (رام الله : جامعة بير زيت - معهد ابو لغد للدراسات الدولية ،2001).
- _____، الانتفاضة والقيادات السياسية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، (بيروت : دار الطليعة ، 1989).
- _____، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين ، (رام الله : مواطن ، 1999).
- الجمل ، مايسة ، النخبة السياسية في مصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993).
- الحسيني ، السيد ، السياسة والمجتمع ، (القاهرة : جامعة عين شمس ،1992).
- الحوت ، بيان نويهض ، القيادات والمؤسسات السياسية فى فلسطين 1917-1948، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1986).
- الازعر ، محمد خالد ، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين ، (رام الله : مواطن ، 1996).

- الاسود ، شعبان الطاهر ، علم الاجتماع السياسي ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 1999).
- الرشيدي أحمد ، (محرر) ، القضية الفلسطينية وافاق التسوية السياسية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1998).
- الشقاقي ، خليل(محرر) ، الانتخابات الفلسطينية الاولى : البيئة السياسية ، السلوك الانتخابي ، والنتائج ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،1997).
- _____، الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1995).
- العبد ، جورج(محرر) ، الاقتصاد الفلسطيني – تحديات التنمية في ظل احتلال مديد ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1989).
- القزاز ، هديل ، سعيد ، نادر عزت ، الفقر في فلسطين ،(رام الله : برنامج دراسات التنمية–جامعة بير زيت ،1991).
- المالكي ، مجدي ، شلبي ، ياسر ، الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (رام الله : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،2000).
- المصري ، ماهر واخرون ، اتفاقية اوسلو–النتائج والتطورات ، (القدس:الملتقى الفكري العربي ،1997).
- النقيب ، خلدون ، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1991).
- الصالحي ، بسام ، الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة ، واقعها ، وتطورها : 1967 – 1991 ، (القدس : دار القدس للنشر والتوزيع ، 1993) .
- النقيب ، فضل ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع ، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1997).
- الهرماسي ، محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1993).
- بشارة ،عزمي واخرون ، ازمة الحزب السياسي الفلسطيني ، (رام الله : مواطن ، 1996).
- بوتومور، الصفوة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1981).
- بييركوت ، جان، بييرمونييه ، جان ، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي ، ترجمة أنطون حمصي ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ،1194).
- جاسر ، سائد واخرون ، مستقبل العملية السلمية في ظل التغيرات السياسية ،(رام الله : المركز الفسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ،1998)ص114–116.
- جقمان ، جورج واخرون ، الحركة النسائية الفلسطينية ، (رام الله : مواطن ،2000).

- _____ ، ما بعد الأزمة – التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية ، وافاق العمل ، (رام الله : مواطن ، 1998) .
- جون ووتربوري ، الملكية والنخبة السياسية في المغرب ، ترجمة ماجد نعمة ، عبود عطية، (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، 1982).
- حمدان ، نادية ، واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ، (رام الله : المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ،2001) .
- ذبيان ، سامي واخرون ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،(لندن :رياض الريس للكتب والنشر ،1980).
- سالم ، وليد،المسالة الديمقراطية في فلسطين ، (رام الله : مواطن ،2000).
- سعد ، اسماعيل علي ، المجتمع والسياسة ، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية،1983) .
- سلامة ، غسان(محرر) ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، (بيروت : مركز دراسات الوحدةالعربية ،1995).
- _____ ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1992).
- سمارة ، عادل ، الراسمالية الفلسطينية من النشوء التابع الى مأزق الاحتلال ، (د : مركز الزهراء للدراسات والابحاث ،1991).
- شعث ، نبيل واخرون ، السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة ، (غزة : منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية،1995).
- شرابي ، هشام ، النظام الابوي واشكالية التخلف في المجتمع العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1993).
- صايغ ، روز ماري ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة ، ترجمة خالد عايد ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1983) .
- صايغ ، يزيد ، الشقاقي ، خليل ، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية الامريكية،دت.
- عارف الحجاوي ، المسالة الفلسطينية_محاولات لوصف المشكلة وتصور الحل ، (رام الله ،د ش،2003)
- عبد الرازق ، عمر واخرون ، تأثير الحصار الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، (رام الله : ماس ،2001).
- عبد الفضيل ، محمود ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1997).
- عبد الكريم ، قيس واخرون ، من اوسلو الى واي ريفر، (دمشق:دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر،2000).

- عمرو ، زياد ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، (رام الله : مواطن ، 1995) .
- العلوي ، سعيد بنسعيد(محرر) ، المجتمع المدني الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992) .
- غازيت ، شلومو واخرون ، تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني ، (القدس : مركز القدس للاعلام والاتصال ،1994).
- غولدمان ، رالف ، من الحرب الى سياسة الاحزاب ، ترجمة فخرى صالح ، (عمان : الدار الاهلي للنشروالتوزيع ،1996).
- قباني ، عبد العزيز ، العصبية بنية المجتمع العربي ، (بيروت : دار الافاق الجديدة ، 1997) .
- كلافال ، بول ، المكان والسلطة ، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1990) .
- لوتيسيا ، بوكاى ،عنف السلام فى غزة ، ترجمة حليم طوسون ، (القاهرة: دارالعالم الثالث،2000).
- مجدلاني ، أحمد ، المجلس التشريعي-الواقع والطموح ، (رام الله : منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ،2002).
- محمد ، علي محمد اصول الاجتماع السياسي-الجزء الاول ، (الاسكندرية : دار المعرفية الجامعية ،1983).
- _____،اصول الاجتماع السياسي-الجزء الثاني ،(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985).
- مراد ، محمد ، النخب والسلطة فى المشرق العربى المعاصر ، (بيروت : معهد الانماء العربى ،1996).
- هلال ، جميل ، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الوطنية ، (رام الله : مواطن ،2002).
- _____ ، المجتمع الفلسطيني واشكاليات الديمقراطية ، (نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1999) .
- _____،النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو،(رام الله:مواطن،1998).
- هلال ، علي الدين ، مسعد ، نيفين ،النظم السياسية العربية-قضايا الاستمرار والتغيير ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000) .
- هيبرغ ، ماريان ، أوفنسن ، غير (محررتان) ، المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، ترجمة عفيف الرزاز ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1994) .
- ياسين ، عبد القادر ، سعد ،أحمد صادق ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1970 (القدس: منشورات صلاح الدين ، 1978).

وثائق وتقارير

- القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية 2003.
- محاضر جلسات مجالس الوزراء.
- البنك الوطني للمعلومات.
- هيئة الاستعلامات الفلسطينية.
- وثائق اللجنة المركزية للانتخابات.
- مركز القدس للاعلام والاتصال.
- وثائق لجان المجلس التشريعي.
- كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ،(رام الله:جهاز الاحصاء المركزي،2000).
- تقرير الفقر عام 1998،اعداد الفريق الوطني لمكافحة الفقر، (رام الله،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،1998).

رسائل جامعية

- جبالـــي، صـــقر محمـــود ، "التغيير في النخبة السياسية الفلسطينية الرسمية" ، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أل البيت ، معهد بيت الحكمة ،1997).
- محمد فيصل احمد أوشيك ، "النخبة السياسية في السودان" ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا،1997).
- يعقوب ، نصر عمر شاكر ، " دور العوامل الخارجية في تحديد صيغة النظام السياسي الفلسطيني الجديد 1994 – 1998"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بير زيت ، كلية الدراسات العليا ، 2001)

دوريات

- مجدلاني ،أحمد ،" المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي" ، مجلة شئون تنموية ،(القدس) ، المجلد السابع ،(صيف 1998).
- رافت ،صالح " المجلس التشريعي الفلسطيني" ،مجلة الدراسات الفلسطينية ، (نابلس)،العدد17،(شتاء 1998) .
- الفاصد ، أريان ، "شروط التحول الديمقراطي في فلسطين "، مجلة السياسة الفلسطينية ، (نابلس) ، العددالرابع عشر، (ربيع 1997).
- احمد ، زكريا ،"حرب الاخضر والازرق- حرب العائد والمقيم"، مجلة السياسة الفلسطينية ، (نابلس) ،العدد الثالث عشر ، (شتاء 1997) .
- درويش ،بسمة قضماني،"فلسطين:علاقات سلطة ومعارضة أم مشاركة"، مجلة السياسة الفلسطينية ، (نابلس)، العدد السادس ، (ربيع 1995).
- الجابري ، محمد عابد ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت) ، العدد مئتان وتسعة وثلاثون ، (كانون الثاني 1999) .

- حريق ، ايليا ، "دراسة في النخبة السياسية"، مجلة قضايا عربية ، (بغداد) ، العدد الثالث ، (اذار 1980) .
- الناشف ، تيسير ، "النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني" ، مجلة شئون فلسطينية، (بيروت) ،العدد48،(اغسطس 1971).

صحف

صحيفة القدس ، 2 – 9 – 2003 .

صحيفة البيان الامارتية ، 8 – 7 – 2003 .

صحيفة الصبار ، 10 – 4 – 2003 .

مقابلات

- احمد نصر،عضو المجلس الثوري لحركة فتح،عضو المجلس التشريعي.فتح
- جميلة صيدم ،عضو المجلس التشريعي .فتح.
- د.سمير غوشة ،وزير العمل سابقا،امين عام جبهة النضال الشعبي.
- عبد الجواد صالح ،وزير الزراعة سابقا،عضو المجلس التشريعي.مستقل.
- عبد الفتاح حمايل ، وزير دولة ،عضو المجلس التشريعي .فتح.
- عبد العزيز شاهين(ابو على شاهين) وزير التموين سابقا.عضو المجلس التشريعي،عضو المجلس الثوري لحركة فتح.
- د.عزمي الشعيبي، وزير الشباب والرياضة سابقا،عضو المجلس التشريعي.فدا
- عماد الفالوجي ، وزير سابق ، عضو المجلس التشريعي .اسلامي.
- موسى الزعبوط،عضو المجلس التشريعي .اسلامي.

كتب باللغة الانجليزية

- Adam, Kuper and Jessica, kuper,,the social science encyclopedia , (London and new york, : routlege 1985) .
- pareto,vilfredo.the mind and society,trans.andre bongiorno and arther livingstan,(new york:harcaurt,1935).
- Parry, Geraint,political elites,(New york:prager publisher,1970).
- Burnham,james,the managerial revolation , penguin books,1962).
- dahl,Robert,hwo governs?democraey and power in an American city,(new haven:yale university,1961)
- Duncan,grame,marx and mill "two views of social conflict and social harmony",(London: Cambridge university press,1973).
- Keller,Suzanne,beyond the rulling class,(new york:aron press,1977).
- Lenczowski, george, political elites(Washington; American enter prise for public policy research,1975).
- Marcos, kaplan" the theory and the third word",in state in global perspective,ed.ali kazancigil,(London:gower/unesco ,1986).

- **Mills,c. wright,the power elite,(new york:oxford university press,1969).**
- **,mosca, Geetano the ruling class,(ed)Arthur Livingston ,(new york:macgraw hill,1939).**
- **zonis, Marvin, The political elite of iran,(Princeton, univ press,1997).**

جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا

النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشىء
(دراسة سوسيوبوليتيكية لأعضاء مجلسي الوزراء والتشريعي بين عامي 1994 - 2003)

اعداد: عبد ربه عبد القادر المزني

اشراف: د. عبد العزيز عياد

2003